النظرية الأسمية عند سول كريبكي

دراسة تحليلية
في فلسفة اللغة وعلاقتها بالمنطق الجهوي

د. محمد سليم محمد حفني(*)

ملخص البحث

يتناول البحث «نظرية الأسمية عند سول كريبكي». دراسة تحليلية لفلسفة اللغة والمنطق الجهوي. وتنقسم الدراسة إلى العناصر التالية: مقدمة، الاسم وعلاقته بالمعنى، نقده لنظرية الأوصاف المحددة، فكرة المعينات الصارمة، نظرية العوالم الممكنة وخصائصها الجهوية، الأنواع الطبيعية، وخاتمة (نتائج البحث). وتأتي أهمية هذا البحث من أنه يتناول فكرة أساسية في فلسفة اللغة، وهي «الاسم وعلاقته بالمعنى والإشارة عند الفيلسوف والمنطقي الأمريكي المعاصر سول كريبكي (١٩٤٠ - ....)، الذي قدم مساهمات فريدة ومؤثرة في منطق الجهات وعلم الدلالة. علاوة على ذلك، فإن كتابه التسمية والضرورة ١٩٧٠ م - بلا شك - كان له تأثير عميق على فلسفة اللغة وفلسفة العقل، حيث قدم من خلاله نظريته في الأسمية، التي تقوم على فكرة التسمية الصارمة، باعتبارها الحل البديل الأكثر تقدمًا للنظرية الوصفية التقليدية التي قال بها راسل (١٨٧٢-١٩٧٠)».

الكلمات المفتاحية: التسمية، الأسمية، المعنى، الإشارة، النظرية الوصفية، المعينات الصارمة، المنطق الجهوي، المنطق المفهومي، الأنواع الطبيعية، العوالم الممكنة.

(*) مدرس الفلسفة الحديثة والمعاصرة - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

Abstract

The research is entitled ' Saul Kripke's Theory of Nominalism '. An analytic study on philosophy of language and modal logic It is divided into the following topics: an introduction, the name and its relation to the meaning, his criticism of the theory of definite descriptions, the idea of rigid designators, the theory of possible worlds and their modal characteristics, the notion of Natural kinds and a conclusion (research results). The significance of this research comes from it deals with a fundamental idea in the philosophy of language, which is «nominalism and its relationship to meaning and reference to the contemporary American philosopher and logician» Saul Kripke (1940 AD). Kripke made unique and influential contributions to Logic, especially Modal Logic. Moreover, his book Naming and Necessity 1970 CE - undoubtedly - had the profound impact on the philosophy of language and philosophy of mind. He presented his theory of nominalism, in particular the rigid designators notion, as the most advanced alternative solution to the theory of B. Russell (1872-1970) definite descriptions.

Keywords: Naming, Nominalism, Meaning, Reference, Descriptivism, Rigid Designators, Modal Logic, Intensional Logic, Natural kinds, Possible Worlds.

مقدمة

يتناول البحث علاقة الاسم بالمعنى عند الفيلسوف والمنطقي الأمريكي المعاصر سول أرون كريبكي Saul A. Kripke (ولد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٠- ....)، وهو يعد واحدا من أبرز المفكرين وأكثرهم تأثيرًا في الفلسفة التحليلية الإنجليزية المعاصرة منذ ستينيات القرن العشرين. يعمل حاليا أستاذا فخريا في جامعة برينستون، وأستاذا متميزا للفلسفة في مركز الدراسات العليا بجامعة نيويورك، وتتركز اهتماماته الفلسفية في المجالات الآتية: فلسفة اللغة، ومنطق الجهات، وفلسفة الرياضيات، والميتافيزيقا، ونظرية المعرفة، قدم إسهامات مؤثرة وفريدة في مجال فلسفة اللغة والمنطق الجهوي، خاصة نظريته المهمة والجديدة في الإشارة، التي تقوم على فكرة «المُعيِّنات الصارمة» بدلا من نظرية الأوصاف التقليدية، وقد نشرها كريبكي في كتابه الأكثر شهرة «التسمية والضرورة» Naming and Necessity ١٩٧٢، ومقالته عن «الهوية والضرورة» عام ١٩٧١، ونظرية النموذج الدلالي في المنطق الجهوي، و«التحليل

الـدلالي للمنطق الحدسي»، ونظريته الدلالية في العوالم الممكنـة، وكتابه قواعد اللغة الخاصة عند فتجنشتين... وغيرها[١].

ترجع شهرته - كما ذكرت - إلى عمله المميز والمهم «التسمية والضرورة» عام ١٩٧٢م[٢]؛ الـذي حطم فيه كريبـكي التقليد الكانطي، الذي سـاوى بـين الحقائق الضروريـة والحقائق القبليـة، وكذلـك التقليد التجريبي الذي سـاوى بين الحقائق الضروريـة والحقائق التحليلية، وذهـب كريبـكي إلى أن ثمة جمـلا صادقة بالـضرورة يمكن معرفتهـا على نحو بعـدى. لذلك،

(1) Brian Duignan(February 22 ,2019), «Saul Kripke: American Logician and Philosopher», the article published in Encyclopedia Britannica, 09 November 2020.

الموسوعة البريطانية accessed on ٢٠٢٢-٣-١٠ https://www.britannica.com/biography/Saul-Kripke.

وراجع: Arif Ahmed, Saul Kripke, Continuum International Publishing Group, London, 2007, Introduction pp. 1-4.

(٢) يشـير العنوان **«التسـمية والضرورة»** إلى مقال نشره كريبكي عام ١٩٧٢ في كتاب حرره دونالد ديفيدسون Donald Davidson (١٩١٩ - ٢٠٠٣) وجيلـبرت هارمـان Gilbert Harman (١٩٣٨- ....) تحـت عنـوان سـيمانطيقا اللغة الطبيعيـة Semantics of Natural Language، ويشـير كذلـك إلى كتاب نشره كريبكي عـام ١٩٨٠، وضمنـه ثلاث محـاضرات ألقاهـا في جامعـة برينسـتون Princeton University عام ١٩٧٠، الأولى هي المقالة المذكورة، والثانية بعنوان «إشـارة المتكلم والإشـارة السيمانطيقية Speakers Reference and Semantic Reference»، وقد سـبق له نشرها عام ١٩٧٧ في مجلة دراسـات الغرب الأوسـط الأمريكي في الفلسفة Midwest Studies in Philosophy، أما الثالثة فقد جاءت بعنوان « لغز حول الاعتقاد A Puzzle about Belief» وقـد نشرها عام ١٩٧٩ في كتاب حرره افيشـاي مارجاليـت Avishai Margalitتحت عنوان «المعنى والاسـتخدام Meaning and Use». وقد طرح كريبكي عبر كتابه عدة تسـاؤلات ذات أهمية بالغة في الفلسفة التحليلية، منها: كيف تشير الأسماء إلى الأشياء في العالم (مشكلة القصدية Intentionality)؟، وهـل كل الجمل التـي نعرفها على نحو قبلي صادقة بالضرورة، وكل الجمـل المعروفة على نحو بعدى صادقة عرضيا؟، وما هي طبيعة الهُوِّية ؟، وكيف تشير حدود النوع الطبيعي إلى الأشياء، وماذا تعنى، ... إلخ.

راجع سـتاتس باسـيليوس، فلسـفة العلم من الألف إلى الياء، ترجمة صلاح عثمان، مراجعة محمد السـيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط ١، ٢٠١٨، ص ١٩٢.

أيضا هناك مقال مهم لـ كريبكي في المنطق الجهوي بعنوان «**اعتبارات سيمانطيقية في المنطق الجهوي**Semantical Considerations on Modal Logic» نشره عام ١٩٦٣، الذي طور كريبكي من خلاله الفهم التقني لمنطق الجهة المكمـم، عن طريق تقديمه تحليلا دلاليا صوريـا جديدا وواضحا، من خلال فكرة العوالم الممكنة، وحل فيه المشـكلات التي أثارها نسـق كارناب.، وفسر لنا نسـق **روث باركان ماركوس R.B. Marcus (١٩٢١-٢٠١٢)** ومـا يثـيره أيضا من مشـكلات في هذا النطاق. ثم انتهـى في مقاله هذا إلى أنه يمكن إثبات أن الأسـماء في اللغة العادية هي مُعيِّنات صارمة، وبالتالي فإن الهويات بينها والمسميات تكون ضرورية. راجع:

Timothy Williamson, Modal Logic and Metaphysics**, Oxford University Press, 2013, p. 81.**

جعل من الممكن التفكير في وجود ضرورة في الطبيعة ليست كالضرورة المنطقية تماما، ومع ذلك فهي قوية بما فيه الكفاية لتبرير العنوان «ضرورة». وفي المقابل ثمة حقائق عرضية تتم معرفتها على نحو قبلي، ولذا فإن السؤال عن كيفية معرفة صدق جملة ما (قبْلي - أو بعدى) هو شيء، والسؤال عما إذا كان الصدق يمكن أن يكون بخلاف ذلك (ضروريا - أو عرضيا) هو شيء آخر مختلف تماما. بتعبير آخر أوضح، المشكلة ليست في تعريف الضروري، والممكن، والعرضي، والقبلي، والبعدي..، وكذلك في تحديد معنى القضية التحليلية أو القضية التركيبية على أساس الرجوع إلى الخبرة (أو التجربة) أو عدم الرجوع إليها، فهذا خطأ وقع فيه كانط، والصواب أن المشكلة تتمثل في اللغة والمعرفة والمنطق على حد سواء، وعلينا أن نبحث كيف نعرف؟، وكيف نتحقق من معرفتنا؟ وما معيار صدق القضايا؟ وكيف نحدد معاني المفاهيم بدقة؟. كذلك انتقد كريبكي النظريات الوصفية في الإشارة، وقدم - في المقابل - تفسيرا عِلِّيا للإشارة [(١)]، واستنادا إلى فكرة المعينات الصارمة، حاول التمييز بين عدة مفاهيم جهوية وإبستمولوجية وميتافيزيقية، مثل: الضروري، والممكن، والمستحيل، والقبلي، والبعدي، والتحليلي، والتركيبي... إلخ.

الحقيقة أن إشكالية علاقة اللفظ بالمعنى (أو تحديدا علاقة الاسم بالمعنى) قد حظيت باهتمام الفلاسفة منذ أفلاطونPlato (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م) في محاورتيه طيماوس و«أقراطيلوس»، مرورا بفلاسفة العصور الوسطى، والفلاسفة المحدثين، ثم شغل اسم العلم وعلاقته بالمعنى والإشارة reference [(٢)] أذهان المناطقة وفلاسفة اللغة المعاصرين؛ نظرا لأن

(١) ستاتس باسيليوس، فلسفة العلم من الألف الى الياء، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) قد يُترجَم المصطلح الإنجليزي reference بمعنى الإحالة أو الإشارة أو المرجع، ولا ضير في ذلك من الناحية اللغوية المحضة، بيد أنه قد يسبب مشكلة اصطلاحية ومنهجية، لالتباسه بما يعرف في العربية بأسماء الإشارة، التي هي نوع واحد من أنواع الإحالة. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الإحالة والإشارة علاقة عام بخاص، إذ كل إشارة إحالة، وليس كل إحالة إشارة، وتتحقق الإحالة في لغتنا العربية بالضمائر بأنواعها (المتصلة والمنفصلة)، وأسماء الإشارة، والتعريف بـ «الـ»، والمقارنة... إلخ. راجع (د. محمد محمود يونس، قضايا في اللغة واللسانيات وتحليل الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت ٢٠١٣م، ص ٥٨)، وللمزيد حول تعريف الإشارة وأنواعها وعلاقتها بالإحالة، راجع (د عبير عبدالغفار حامد، النظرية الإشارية في المعنى، مجلة هرمس، مجلد٣، العدد ٢، مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١٤ ص ٧- ١٦) وكمثال على الإحالة: قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾.. والضمير هذا يعود على الصنم الكبير (سورة الأنبياء: آية ٦٣)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ والضمير هنا يعود على سيدنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ (سورة طه: آية ٧١)، وقوله تعالى:=

اسـم العلمproper name له خصوصية دلالية وتداولية ومعرفية، وهذه الخصوصية جعلته محل دراسـة من شتى جوانبه لدى اللغويين والمناطقة على حد سـواء، أمثال: فريجه Frege (١٨٤٨ - ١٩٢٥م)، ورسـل Russell (١٨٧٢-١٩٧٠م)، وفتجنشـتين Wittgenstein (١٨٨٩- ١٩٥١م)، وروث بـاركان ماركوس Ruth Barcan Marcus (١٩٢١-٢٠١٢)، وكيث دونيلان Donnellan Keith (١٩٣١-٢٠١٥)، وجون سيرل Searle (١٩٣٢م - ....)، وكريبكي.. وغيرهم. تمسك كثير من الفلاسـفة بفرضية «أن أسـماء العلم أوصـاف مُحدّدة» هي فرضية مقنعـة حقًا، وأكدوا أن معنى الاسـم الصحيح يعـادل معنى وصف مُحدّد ما. غير أن سـول كريبكي قد دحض كل هذه الأفكار والفرضيات كما سنرى في هذا البحث.

لهـذه الأسـباب وغيرها كثير، تأتى أهمية هـذا البحث، للتعريف بالنظرية الأسـمية عند سـول كريبكي وأهم مبادئها، وأهـم النتائج المترتبة عليها، و إبراز العلاقة الوثيقة بين فلسـفة اللغة والمنطق الجهوي. بالنسـبة للدراسـات السابقة التي تناولت فلسـفة اللغة والمنطق عموما عنـد كريبكي، تجدر الإشـارة إلى رسـالة الدكتوراه (غير المنشـورة) للباحـث محمد مصطفى حجازي بعنوان «فلسـفة اللغة والمنطق عند سـول كريبكي»، إشراف أ. د على حنفي محمود، أ.د إبراهيـم طلبة عبدالخالق، جامعة طنطا ٢٠١٢، وقد اسـتعان بها الباحث، وتم توثيقها أيضا في قائمة المراجع.

تـؤدى أسـماء الأعـلام دورا مهما في فهمنا للإشـارة اللغويـة وعلاقتها بالمعـنى والصدق. **ولهذا فإن إشكالية الدراسة وهي علاقة الاسم بالمعنى، يمكن أن تتفرع عنها مجموعة كبيرة من التساؤلات الفرعية، أهمها ما يلي:**

- ما علاقة الاسـم بالمعنى؟ وهل كل الأسـماء لها معان؟ أم أن هناك أسـماء فارغة المعنى أو المضمون؟ وهل معنى اسم العلم هو مسمَّاه (حامل الاسم) فقط؟ وما طبيعة العلاقة بين اسم العلم ومسماه؟ هل هي علاقة هُويَّة ضرورية؟ أم ممكنة؟ أم اعتباطية؟
- مـا الفرق بين الإشـارة والإحالة؟ وهل كل العبارات الإشـارية لها معـنى في ذاتها (لها محتـوى دلالي) بعيـدا عن ماصدقاتهـا؟ وهل الأمر نفسـه يمكن أن ينطبق على أسـماء الأعلام أيضا؟

= ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، والضمير هنا يعود على القرآن الكريم، .. وقوله تعالى: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ﴾ [يوسف: ٢٦] حيث تفهم الإشارة من السياق، فالضمير هي مثلا يعود على امرأة العزيز.

- كيف فسر كريبكي علاقة الاسم بالمعنى في ضوء نظرية الهُوِّية؟ وما موقفه من نظرية الأوصاف المُحدّدة؟ وهل أسماء الأعلام - في تصوره - هي مجرد أوصاف مختزلة؟ وأن اسم العلم ليس سوى بديل لوصف مُحدّد؟
- هل الأسماء التي نستعملها للإشارة إلى الموضوعات أو الكيانات الخارجية أو الأشخاص هي معان مطابقة لتلك الموضوعات وتدخل معها في علاقة هُوِيَّة بصورة صارمة rigid؟ أم أنها ممكنة فقط؟ أو هي مجرد تسميات لا تحمل أي معنى يخص هذه الموضوعات أو الكيانات؟
- ما المقصود بفكرة المُعيِّنات الصارمة؟ وهل هي تنطبق على الأوصاف أم الأسماء عموما أم أسماء الأعلام فقط (الحدود الكلية العامة أم الحدود الفردية)؟
- ما هي الخصائص الجهُوِيَّة والدلالية لأسماء الأعلام ولأسماء الأنواع الطبيعية وفقا لنظرية العوالم الممكنة؟

أما بخصوص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فسأعول على المنهج التحليلي من حيث تحليل المفاهيم والأفكار الفلسفية المطروحة، والمنهج النقدي للوقوف على الإيجابيات والسلبيات، والمنهج المقارن عند مقارنة آراء وتصورات كريبكي حول موضوع الأسمية بالآراء والتصورات الفلسفية لدى نظرائه من فلاسفة اللغة.

سوف يشتمل البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، تسبقها مقدمة، وتلحقها خاتمة تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- **المبحث الأول:** الاسم وعلاقته بالمعنى والإشارة.
- **المبحث الثاني:** النظرية العِلِّية في التسمية والإشارة.
- **المبحث الثالث:** سيمانطيقا العوالم الممكنة وخصائصها الجهوية.

المبحث الأول

الاسم وعلاقته بالمعنى والإشارة

أولا: معنى الاسم وأنواعه، والتمييز بين الأسمية والتسمية

الاسم Name هو الدال على الشخص أو الشيء أو الكيان أو المُسمَّى، وهو أحد أقسام الكلمة، فالكلمة «اسمٌ، وفعلٌ، وحرف»، لكن الاسم يختلف عن قسيمَيه، فهو دالٌّ على معنًى بذاته ولا يقترن بزمن، وهو يُسنَد و يُسنَد إليه، بخلاف الفعل فهو ما دل على معنى بذاته مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو يُسنَد ولا يُسنَد إليه، أما الحرف فهو ما دل على معنى في غيره، وهو لا يُسنَد ولا يُسنَد إليه. يقول السكاكي في كتابه مفتاح العلوم: الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة.. ثم إذا كان معناها مستقلا بنفسه وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مثل: علمٌ وجهلٌ، سُمِّيت اسما، و إذا اقترنت مثل: أخذ ونسى سُمِّيت فعلا، و إذا كان معناها يستقل بنفسه مثل: من وعن سُمِّيت حرفا[١].

معنى الكلمة أو العبارة - عند كريبكي - هو ما تدل عليه، أو ما تشير إيه، أو ما تصفه. ومعنى الاسم، بحسب نظرية الإشارة التقليدية في التسمية هو، ببساطة، ما يشير إليه (أي المصدق (أو حامل الاسم). والأكثر من هذا - في رأى كريبكي - أن الاسم يشير إلى حامله في كل العوالم الممكنة، كما سيتبين لاحقا عند عرضنا لفكرة المعينات الصارمة. و يعنى كريبكي بالاسم هنا «اسم العَلَم» proper name الذي نستخدمه في لغتنا العادية، أي الاسم الذي يطلق على شخص أو مدينة، أو بلد، أو ما شابه ذلك»[٢]. فالاسم أرسطو مثلا، وفقا لنظرية الإشارة التقليدية، معناه أرسطو، أو الشخص الخارجي، فليس للأسماء محتوى معرفي، وليس فيها محمولات، بل هي ببساطة تدل على موضوعها الخارجي. و بهذه الدلالة، التي تخلو من الالتزام أو التضمن، فإنها تجعل التواصل ممكنا. لكنه ربما يثار اعتراض ميتافيزيقي ضد نظرية الإشارة في أسماء الأعلام، بأن هناك أسماء فارغة empty names ليس ثمة من يحملها في الخارج،

(١) أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧، ص ٩.

(2) Saul Kripke, Naming and Necessity, Harvard University press, Cambridge, Massachusetts, 1980, p.24.

أو بتعبير آخر أوضح، هناك أشياء غير موجودة في الواقع ولا يمكن الإشارة إليها، لكن لها معنى، أو هناك أسماء لا تثبت إشارتها ولها معنى مثل: العنقاء، والغولة، والبعبع... إلخ من الكيانات الخرافية، أو ما يسمى في المنطق بإشكالية القضايا الوجودية الشخصية، فهي إما أن تكون بغير معنى (حيث لا توجد فيها إشارة للموضوع)، أو هي ذات معنى لكنها كاذبة (وبالتالي يجوز لموضوعها أن يدل أو يشير)، مثل قضية: البُعبُع غير موجود [١]. والاسمي: هو المنسوب إلى الاسم، لا إلى شيء يدل عليه الاسم، وهو بذلك يقابل الواقع الحقيقي. وتفترق الجملة الأسمية عن الجملة الفعلِّية، فالجملة الأسمية تسند «أمرًا» إلى آخر، كقولنا: «الإنسان فانٍ» حيث أسندنا الفناء إلى الإنسان، وهي ما يُعبَّر عنها منطقيًا بالقضية الحَمْلية التي تتألف من موضوعٍ ومحمولٍ ونسبةٍ بينهما، وأحيانا ما تكون النسبة متضمنة أو مستترة مثل: محمد كاتب [٢].

ينقسم الاسم في المنطق إلى كلي وجزئي، عام وخاص، مفرد وجمع، اسم ذات واسم معنى... إلخ. ويرتبط مفهوم الاسم بالألفاظ التي لها وظيفة إشارية. والإشارة نوعان: إشارة محددة، أو إشارة غير محددة. وعندما تكون الإشارة غير محددة، يكون عندئذ اللفظ المستخدم للإشارة إما اسما عاما أو اسما مفردا غير مُحدِّد، أو اسما جمعا غير مُحدِّد. والألفاظ العامة ذات أسبقية سيمانطيقية على أسماء الكليات، بل إن معاني الألفاظ العامة تشكل الأساس الأنطولوجي الوحيد لأسماء الكليات.

الأسمية nominalism: مذهب يُرجِع المعاني العامة إلى الأسماء، أو نظرية تفيد أن المعنى الكلي قائم في عقل العارف، ولا مقابل له في الخارج من حيث هو كذلك. وهو يقوم مقام كثرة الأفراد باعتباره إشارة إليها [٣]. **أما التسمية Naming: فهي أحد المفاهيم أو المحاور الأساسية في نظرية الإشارة، بالإضافة إلى الصدق، والعلامة، والمصدق، وقيم المتغيرات، على حد تعبير كواين Quine (١٩٠٨-٢٠٠٠)** [٤]. وإذا حاولنا تتبع أصل المذهب الأسمى فسنجده في الفلسفة

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ترجمه وقدم له محمود يونس، دار الكتاب الجديد المتحدة ٢٠١٧، (مقدمة ثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ١٨-٢١ - ٢٦.

(٢) د جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب ش. م. ل، بيروت، ج ١، ١٩٩٤، ص ٨٢ -٨٣.

(٣) د محمد فتحي عبدالله، معجم مصطلحات المنطق وفلسفة العلوم للألفاظ العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية ٢٠٠٣، ص٢٠-٢١.

(٤) وبلارد كواين، من وجهة نظر منطقية: تسعة أبحاث منطق- فلسفية، ترجمة نجيب الحصادي، ط٢، منشورات مجلس تنمية إبداع الثقافي، الجماهيرية الليبية ١٩٦١، (المقالة السابعة: تعليقات على نظرية الإشارة) ص ١٦٥.

اليونانية ربما عاد إلى بارمنيدس ومن بعده أفلاطون. ويظهر هذا من خلال النصوص الفلسفية القديمة لبارمنيدس التي تحدث فيها عن الظاهر والحقيقة، وهما قصيدة طريق الحق، بين فيها أن الحق هو ما هو موجود في الخارج ولا شيء خارج هذا الخارج أو الحق، وقصيدة أخرى اسمها طريق الظن، بين فيها أن ما يعتقد به عامة الناس ليس حقًا وليس صدقًا، لأن الحواس لا تخبر عن الظاهر - الحق - وإن الحقيقة لا توجد إلا حينما يخبرنا بها العقل(١).

لقد عبَّر أفلاطون عن مشكلة الأسمية ووجود الأشياء في ذاتها وحقيقتها أو عدم وجودها في محاورة طيماوس، حيث أرجع الأشياء إلى أربعة عناصر رئيسة هي: الماء، والنار، والهواء، والتراب. وطرح تساؤلات مثل: هل هذه الأشياء التي نتحدّث عنها والمدرَكة بالحس هي لا شيء على الإطلاق؟ أم هي مجرد أسماء؟، ثم طور فكره اللغوي من خلال محاورة أقراطيلوس (فلسفة اللغة)، فبحث مشكلة أصل اللغة وعلاقتها بالمعنى (أو الدلالة) وعلاقتها بالحقيقة، وعلاقة اللغة بالعالم، أو بالأحرى علاقة الأسماء بالأشياء أو المُسَمَّيات. تساءل أفلاطون: هل يمكننا أن نعرف حقيقة الأشياء بتحليل أسمائها؟ وكيف يعرف مشرِّع اللغة حقيقة الأشياء قبل تسميتها؟، وانتهى أفلاطون إلى نتيجته المهمة: ينبغي على الفلاسفة الرجوع إلى الأشياء ذاتها بدلا من الانشغال بالبحث في تسمياتها وفي الأصول الاشتقاقية للكلمات. الأسماء عند أفلاطون جزء من الكلام، والكلام نوع من الفعل، والتسمية أيضا نوع من الفعل، والفعل نوع من الوجود، يصدر عن الموجودات أو الأشياء... ومن ثم، فالاسم هو أداة أو وسيلة لنقل المعلومات عن الأشياء وتوصيلها من فرد لآخر، كما أنه وسيلة لتمييز الأشياء بحسب طبائعها؛ لأن الاسم الصحيح يشير إلى طبيعة الشيء الذي يسميه، ويخبرنا بحقيقته، وبالتالي يميِّزه عن غيره من الأشياء(٢).

إذا كان الاسم هو محاكاة لطبيعة المُسمَّى، والاسم الصحيح هو ذلك الذي يعطى الصورة الحقيقية والصحيحة للشيء أو الكيان الذي يسميه، فهل يكون الاسم هو عين المُسمَّى؟ الجواب

(١) محمد عبد المهدي سلمان الحلو، الأسمية في التراث الغربي والنقد الواقعي الإسلامي، سلسلة مصطلحات معاصرة (٢٠)، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ط١، ٢٠١٨، ص ١٦ - ١٧.

(٢) أفلاطون، محاورة كراتيلوس (في فلسفة اللغة)، ترجم المحاورة وقدم لها بدراسة تحليلية د عزمي طه السيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان ١٩٩٥، ص ٣٧- ٣٩.

عند أفلاطون بالنفي، أي أن الاسم ليس هو الشيء المُسمَّى نفسه، أو بالأحرى الاسم ليس هو دائما محاكاة جيدة للمُسمَّى، فهناك تفاوت في درجة محاكاة أو تمثيل الاسم للشيء الذي يسميه، هذا فضلا عن كون الاسم محاكاة للشيء بالحروف والمقاطع، وهذه المحاكاة لا تتيح بطبيعة الحال، أن يكون الاسم هو نفس المُسمَّى لاختلاف المادة في كل منهما. ويمكن تلخيص علاقة الاسم بالمُسمَّى عند أفلاطون في النقاط الأربع التالية:(١)

- الاسم في حالته المُثلى، نوع من المحاكاة للشيء المُسمَّى، من خلال الحروف والمقاطع.
- الاسم غير الشيء أو الكيان المُسمَّى.
- معرفة حقيقة الاسم لا توصلنا إلى معرفة حقيقة الشيء المُسمَّى.
- والعكس هو الصواب - في ضوء نظرية المحاكاة الطبيعية - فمعرفة حقيقة المُسَمَّيات هي التي تمكننا من معرفة حقيقة الاسم، ومدى الصواب الطبيعي في إطلاقه على الشيء الذي يسميه.

المذهب الاسمى له صورتان: الأسمية القديمة، والأسمية الحديثة. الأسمية القديمة (المتطرفة) وهي مذهب (روسلان)، وأوكام Ockham W. (١٢٨٥-١٣٤٧)، وهوبز Hobbes (١٦٨٨-١٦٧٩)، وكوندياك Condillac (١٧١٦-١٧٨٠) الذين أنكروا وجود الكليات، وأرجعوها إلى مجرد أسماء أو صور أو إشارات. قالوا: إذا جردنا الاسم من الصور المقارنة له، لم يبق في العقل شيء، وإذا بقى هنالك شيء لا يمكن أن يكون كليا. أما الأسمية الحديثة (العلمية) فهي تعتبر أن الكلّيات ليست إلاّ «أدوات عمل»، تختلف عن بعضها البعض حسب منفعتها وحاجتها في العلوم المختلفة، وأن العِلم ليس سوى لغة جيدة الوضع (مواضعات conventions)، وهو لا يبحث في الأشياء ذاتها، بل يبحث في الأسماء التي تعبِّر عن هذه الأشياء. ويمثلها من المعاصرين جان باتيست لوروا Leroy (١٧٢٠-١٨٠٠) وهنري بوانكاريه Poincare (١٨٥٤-١٩١٢).

أسماء الأعلام: يقصد بها النحاة الأسماء التي لا تصدق إلا على عين واحدة أو ذات واحدة، مثل: الله، ويوسف، ومحمد، وسيبويه، وامرؤ القيس، وحضرموت، وبعلبك، ... إلخ.

(١) المرجع نفسه، ص٦٥- ٦٨.

ومـن ثمّ فإن اسـم العلـم هو ما يدل على شـخص أو شيء أو مكان مُحدد، مثـل: أحمد، بطرس، شـجرة اللباب، غزال، أسـد، القاهرة، مكة، القـدس، باريس، برلين... إلـخ. لكن قد يعترض البعـض بأن هناك عـددا كبيرا من الناس يطلـق عليهم: محمد، وعيسى، وعـدد كبير من المدن يطلق عليها: القاهرة مثلا. إلا إن رجال بورت -رويال port royal في نحوهم يجيبون بأن تعدد أنواع المرجع (المشـار إليه) في حالة أسـماء الأعلام هي حالة شـاذة وعارضة، بينما هذا التعدد أساسي في الألفاظ العامة[١].

يذهب جون ستيوارت مل (John Stuart Mill 1806-1873) في كتابه «نسق المنطق» إلى أن لأسماء العلم دلالة ذاتية وليس دلالة إيحائية، ومن ثمّ لا معنى لها مادامت دلالتها الماصدقية تشـمل فقط شـخصا واحدا، بينما مفهومها يكاد ينعدم. أي أن لاسـم العلم ماصدق فقط هو حامل هذا الاسـم، وليس لاسـم العلم مفهوم، أو بطريقة أخرى إن لاسـم العلم دلالة إشارية وليسـت تعيينية، إذ لا يحمل معـنى في حد ذاته [٢]. لكن كريبكي اعـترض على افتراض مل بأن أسـماء الأعلام العادية ليسـت سـوى إشـارات بغير معانٍ. فقد يكون مفيدا إخبار أحدهم أن أشهر فلاسفة اليونان كان يُدعى سقراط، بخلاف إخباره أن سقراط كان يُدعى سقراط، فهذا مجرد لغو؛ وعلة ذلك، ببسـاطة، أنه لن يسـتطيع أن يفهم استعمالك للكلمة «سقراط» في بداية عبارتك، إن لم يكن يعرف أصلا أن «سـقراط» تعني «الفرد المدعو سـقراط». بمعنى أن هناك شرط ينبغي اسـتيفاؤه وبطريقة فريدة في ظل ظروف معينة، مما يجعلني لا أعنى سـوى شخص واحد فقط هو «سقراط» يُدعى بهذا الاسم[٣].

لا خلاف في أن لاسـم العلم ماصدقا extension، مثلا الاسم «أسامة» رمز لغوى لشخص مُعـيَّن يمكن الإشـارة إليه، لكن ذلك الرمـز لا يدل على مجموعة من الصفـات مثلما تدل كلمة «إنسـان» على مجموعة من الصفـات. ولرأى مِلْ بعض الوجاهة من حيث أن اسـم العلم أو أي شيء جزئي لا تعريف له: فالتعريف للأسـماء العامة لا الأسماء الجزئية. لكن الخطأ الذي وقع فيه مل أنه سوَّى بين التعريف والمفهوم. فتعريف اسم العلم غير ممكن من حيث إننا لا نستطيع

(١) تودورف، وستراوسـون، ودوميت، وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللسـاني الحديث، ترجمة وتعليق عبدالقادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠٠٠، ص ٣٨.

(٢) الحسـين أخدوش، مشـكلة إحالة اسم العلم في فلسـفة المنطق المعاصرة، بحث محكم ومنشور في مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٣ www.mominoun.com.

(٣) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٥٥.

أن نشير إلى صفة أساسية تؤلف ماهية من يشير إليه هذا الاسم تميزه بها عن بقية الناس. ولكن لاسم العلم مفهوم بالمعنى الواسع الذي لا يتضمن التعريف. فمثلا، «نابليون» لا تعريف له وإنما يرتبط هذا الاسم بمجموعة من الأوصاف والظروف التي إذا ذكرت أمكن تطبيقها على شخص بعينه وأمكن تمييزه عن باقي الناس. تلك الأوصاف والظروف لا تؤلف ماهية نابليون (إذ لا ماهية له) وإنما تؤلف معنى نشير بها إلى نابليون دون غيره. بل ذهب بعض المناطقة المحدثين إلى أبعد من هذا، حين قالوا إن لاسم العلم معنى حتى في غياب صاحبه أو بعد موته، وإلا لما أستطيع أن أقول (إن فلانا قد مات)، ويكون لعبارتي معنى لدى سامعها[١].

أيضا يرى ألفريد جيولز إير A. J. Ayer (١٩١٠-١٩٨٠) أن اسم العلم مثل: سقراط، ولندن.. ليس مجرد كلمة إشارية خالصة not a pure demonstrative، كما أنه لا يوجد أي اسم علم مكافئ لوصف مُحدّد. باختصار، ليس من الممكن أن نفهم إشارة اسم العلم ما لم يتضح لنا الشيء الذي يشير إليه، أو تحديد هُويَّة الشيء بوصف ما، أو على الأقل إمكانية إدراك الشيء من خلال امتلاكه لبعض الخصائص، التي تمكننا من وصفه بها بشكل فريد. إذن، فأسماء الأعلام قد تؤدى دورا مهما للإشارة وللوصف، لكنها ليست أبدا مكافئة لهما. أو بطريقة أخرى من خصائص أسماء الأعلام -وكذلك الأوصاف - أنها يمكن استخدامها بطريقة دلالية وفهمها حتى في غياب الكيانات التي تشير إليها[٢].

الاسم أو الحد عموما إما أن يشير إلى موضوع أو موضوعات معينة، وإما أن يشير إلى صفة أو مجموعة صفات يحتويها ذلك الموضوع أو تلك الموضوعات. والأشياء أو الموضوعات التي يشير إليها الاسم أو الحد تسمى بـ الماصدق extension، أما الصفات أو الكيفيات أو المعاني فتسمى بـ المفهوم intension. ومن ثم فكل اسم أو حد يصدق على كيان أو موضوع وله صفات أو علامات أو معان معينة يسمَّى مفهومه، وبطريقة أخرى كل حد له مفهوم وماصدق في الوقت نفسه[٣].

---

(١) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ١٦ - ١٧.

(2) A.J. Ayer, «Names and Descriptions», Nouvelle Series, vol. 5, No.20 Thinking And Meaning: Entertains D' Oxford, Peeters Publishers, December 1962, pp.199-200.

(٣) د محمد سيد أبوالعلا، المنطق المفهومي تعريفه وعلاقته بنظرية المعنى، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد ٣٠، العدد ١١٩، جامعة المنوفية، خريف ٢٠١٩، ص ٦٧٤- ٦٧٥.

اسم العلم - في رأى فريجه - (سواء أكان كلمة، أو علامة، أو سلسلة من العلامات، أو تعبيرا) يعبر عن معناه، لكنه يشير إلى، أو يسمى إشارته، ونحن نعبر بالعلامة عن معناه، ونسميه بإشارته. و إشارة اسم العلم هي الموضوع ذاته الذي نسميه بذلك الاسم، والفكرة التي في أذهاننا حين نفعل ذلك هي فكرة ذاتية تماما، وفيما بينها يكون المعنى الذي لم يعد ذاتيا مثل الفكرة، لكنه ليس الموضوع ذاته أيضا[١]. و يقسم فريجه اسم العلم إلى أربعة أنواع:[٢]

أ - اسم العلم المألوف: له معنى و إشارة، حيث انه يشير مباشرةً إلى شخص أو مكان معلوم، و يطلق على هذه المُسَمَّيات أشياء أو موضوعات objects، وهي موضوع للإدراك الحسي في الواقع.

ب- اسم العلم الخرافي: له معنى وليست له إشارة بالمعنى الحسي ؛ يشير إلى شخص أو كائن له وجود ذهني فقط، مثل: رَعّ و إيزيس، واوزوريس، والعنقاء، والغولة... إلخ، ولا سبيل لنا لإدراكه بطريقة حسية.

ج -أسماء لكيانات عقلية مجردة: كالزمان والمكان والأعداد... إلخ.

د - اسم العلم المركب Compound proper name: يشمل نوعين من العبارات وهما:

أولًا: الأوصاف غير المُحدّدة: هي جمل أسمية تابعة، تبدو في ظاهرها أنها عبارات وصفية، لكنها في الحقيقة لا تشير إلى شيء مُحدّد، مثل: الروائي الغربي، الفلاح المصري، الفاتح الشُّجاع،، ملك فرنسا الحالي، ..... إلخ؛ و يرى فريجه أن مثل هذه العبارات لا إشارة لها، لذا لا يصح اِستعمالها في اللغة المنطقية.

ثانيًا: الأوصاف المُحدّدة: هي جمل أسمية تشير إلى كائن (شخص) مُحدّد دون غيره، مثل: الرئيس الحالي لمصر، مؤلف الإلياذة، عميد الأدب العربي، ... إلخ؛ و يساويها

(١) د. صلاح عثمان، جوتلوب فريجه: في المعنى والإشارة، «قراءة وترجمة وتعليق» بحث منشور في مجلة (سياقات اللغة والدراسات البينية) المجلد ٤، الإصدار الأول، العدد ٣، الناشر Natural Sciences Publishing، أغسطس ٢٠١٦ ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢) محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ١٥٨- ١٥٩، نقلا عن عمرو أحمد السيد، منطق الجهة المكمم عند روث باركان ماركوس، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د ناصر هاشم، د عابر عبدالعزيز، د محمد سليم، كلية الآداب - جامعة سوهاج ٢٠٢١، ص ١٠٢- ١٠٣.

فريجه باسم العلم المألوف طالما أن القضية التي تحوي هذا الوصف لا تخرج عن كونها قضية هُويَّة تعكس التكافؤ المنطقي بين اسم العلم والوصف المُحدّد له، نحو قولنا: هوميروس هو مؤلف الإلياذة.

يرى فريجه أن اسم العلم المألوف له معنى و إشارة، لذا يجب استعماله في اللغة المنطقية؛ بينما يرفض استعمال اسم العلم الخرافي لأنه - و إن كان له معنى وصفي - ليس له إشارة، لذا فمن المُستَحسن ألاَّ نستعمله في اللغة المنطقية، إذ ليس هناك مبرر لاستعمال أسماء الأعلام الضمنية في اللغة المنطقية التي نهتم فيها بالوصول إلى الصدق في أدق معانيه، إنما تُستَعمَل مثل هذه الأسماء المجردة في القصص والأساطير وما شابه ذلك[١].

أما رسل فيعرف الاسم بأنه: رمز بسيط (أي أنه ليس مكونا بدوره من رموز)، يعين فردا ما مباشرة فيكون الفرد هو معناه. و ينتمي هذا المعنى إلى الاسم بالذات، بمعزل عن معاني الكلمات الأخرى[٢]. يقول رسل: **«أول شيء نؤكده للوصف المحدد أنه ليس اسما»**[٣]، ولقد أقام رسل بين اسم العلم والوصف المُحدّد تمييزا حاسما من خلال نظريته في الأوصاف المُحدّدة، وذلك على النحو التالي:[٤]

١- الاسم رمز بسيط مكون من حروف مثل: مكة، وباريس، والقاهرة، وأسامة... إلخ، بينما الوصف المحدد رمز مركب من كلمات مثل: «خوفو باني الهرم الأكبر»، و«مينا موحد القطرين»، و«طه حسين مؤلف كتاب الأيام»، و«هوميروس مؤلف الإلياذة»، وفاروق الأول ملك مصر والسودان... وهكذا.

٢- الاسم يرتبط بمسماه ارتباطا مباشرا، أما الوصف المُحدّد فليس كذلك. فلا يمكنك مثلا فهم معنى الاسم «هوميروس» إلا إذا كنت قد رأيت هذا الشاعر أو سمعته أو قرأت له، في حين يمكنك فهم معنى الوصف المُحدّد «مؤلف الإلياذة» دون ارتباط بصاحبه، أي متى عرفت كيف تستخدم كلمة «مؤلف» في اللغة، وأن الإلياذة كتاب في أدب الأساطير الإغريقية.

---

(١) محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره،، ص ١٦٠.
(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ٢٨.
(٣) محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٩.
(٤) صلاح عثمان، جوتلوب فريجه: في المعنى والإشارة، ص ١٦٠.

٣- الاسم (كمنطوق) رمز تام يفيد معنى تام في ذاته، أما الوصف المُحدّد فرمز ناقص يكتسب معناه في سياق مُحدّد فقط؛ لأن النطق به بمفرده - دون اسم يسبقه - يثير تساؤلات من قبيل: من هو؟ ماذا تريد أن تقول عنه؟.

٤- لو كان الوصف المُحدّد اسم علم لكانت القضية «هوميروس مؤلِّف الإلياذة» تحصيلا حاصلا، لكنها ليست كذلك، بل تحوى واقعة تاريخية.

كما أن الاسم عند فتجنشتين، هو علامة أولية primitive sign، أي أنه بسيط ولا يتكون من أجزاء، فهو يشير إلى شيء بسيط. باختصار «الاسم يعنى الشيء، والشيء هو معناه». ونوع الأسماء التي يقول بها فتجنشتين هنا هي أسماء الأعلام proper-names مثل: سقراط، والتي يقبلها على أنها أيضا «أوصاف مختصرة»[١]. إن تصوراتنا عن معاني أسماء الأعلام - فيما يقول فتجنشتين - إنما تدل مباشرة على الأشياء التي تشير إليها هذه الأسماء، طالما أن «الاسم يعنى الشيء، والشيء هو معناه»، أما تصوراتنا الصورية (أي المعاني الكلية) فهي لا تشير إلى أشياء موجودة في الواقع على نفس النحو الذي تفعله تصوراتنا عن الأعلام. فمثلا كلمة إنسان لا تشير إلى فرد مُعيِّن أو آخر نطلق عليه اسم إنسان، إنما هي تشير إلى عدة صفات مشتركة بين جميع أفراد الإنسان مثل: محمد، وأحمد، وعلى، وفاطمة... إلخ، أما اسم العلم أو الاسم الجزئي فهو يشير مباشرة إلى فرد مُعيِّن أو شيء مفرد، كأن أقول: هذا كانط، أو هذا كتابي، أو هذا قلمي... إلخ[٢].

يميز فتجنشتين بوضوح بين معنى اسم العلم وحامله bearer، وينكر أن معنى الاسم هو مسماه، ويرى أن مُسمَّى الاسم هو حامله، وهذا مختلف عن معناه، ولو كان كل معنى الاسم هو الإشارة إلى حامله، لما أمكنني أن أتحدث عن شخص ما في غيابه، ولأصبح من المستحيل أن أتحدث عن شخص ما بعد موته[٣]، ولما كان لعبارتي معنى لدى السامع. فالكلمات في نظر فتجنشتين ليست أسماء لأشياء فقط، وإنما لها وظائف أخرى كثيرة غير التسمية، وحتى الكلمة التي نعتبرها اسما، لها معنى غير المرجع أو الماصدق الذي تشير إليه[٤].

(١) ماهر عبدالقادر، المقاربة العلمية للغة، نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٧، ص ٣٢.
(٢) عزمي إسلام، لودفيج فتجنشتين، سلسلة نوابغ الفكر الغربي (١٩)، دار المعارف بمصر، القاهرة بدون تاريخ، ص ١٤١.
(٣) محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥، ص ١١٧.
(٤) ماهر عبدالقادر، المقاربة العلمية للغة، ص ٤٤ - ٤٥.

السؤال المحوري الذي يطرحه كريبكي: كيف للأسماء أن تشير أصلا؟ لم يقتنع كريبكي بالإجابة الوصفية حتى و إن بدت طبيعية، حيث إنه يبدو من الخطأ في رأيه أن نعطى أنفسنا بعض الصفات، التي تنتقى موضوعها بطريقة أو بكيفية فريدة، ومن ثم نعين الإشارة بهذا النحو. والواقع أننا لا نستعمل الأسماء بهذه الطريقة الوصفية (أي التي نخلع فيها الصفات على المُسَمَّيات الموصوفة)، أي أن الاسم سينتقى الإشارة بمعزل عن أي توصيف [١]. باختصار، فإن تفسير استخدام اسم العلم من خلال الاستشهاد بأوصاف الموضوع لا يمنح القواعد للاسم؛ لان القواعد لا تنطوي على المحتوى الوصفي مطلقا، و إنما هذه القواعد ببساطة تربط الاسم بموضوعه بصورة مستقلة عن أي وصف له. أو بتعبير آخر أدق إن اسم العلم يستخدم للإشارة إلى موضوع معين وليس لوصفه، بحيث يكون له مرجع وليس له معنى. لكن كيف يرتبط الاسم بالموضوع المشار إليه إذا لم يكن له معنى؟ أسماء الأعلام لها معان بالضرورة، لكن لها مرجع بصورة عرضية أو ممكنة[٢].

يقول ابن جني في كتابه «الخصائص» بخصوص علاقة الاسم بالمعنى، وهل معنى الاسم هو مسمَّاه، وما إذا كانت العلاقة ضرورية أم لا: هناك دليل نحوى غير مدفوع، يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المُسمَّى، ولو كان إياه لم يجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه؛ كما أن الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ وذلك لأن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره.. وهكذا[٣]. أيضا هناك تحليلات لغوية مهمة قدمها أبو حامد الغزالي (٤٥٠ هـ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨م - ١١١١م) في مبحث **«أسماء الله وصفاته»**، يقول: «لا بد من معرفة معنى الاسم ومعنى المُسمَّى ومعنى التسمية، ومعرفة معنى الهُوِّية والغيرية... إلخ». فيقول في بيان حد الاسم وحقيقته إن للأشياء وجودا في الأعيان، ووجودا في الأذهان، ووجودا في اللسان. أما الوجود في الأعيان فهو الوجود الأصلي الحقيقي، والوجود في الأذهان هو الوجود العلمي الصوري، والوجود في اللسان هو الوجود اللفظي الدليلي. فإذا تأملنا كلمة «سماء» مثلا، فسنجد أن لها وجودا في عينها وفي نفسها، ثم لها وجود في أذهاننا ونفوسنا؛ لأن

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ٣٨.

(2) John R. Searle, «Proper Names». Mind, New Series, Vol. 67, No. 266, (Apr.1958) pp. 167-169.

(٣) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج ٣، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية ١٩٥٢، ص ٢٤.

صورة السماء تنطبع في أبصارنا ثم في خيالنا، وأما الوجود في اللسان فهو اللفظ المركب من أصوات أو مقاطع صوتية في كلمة «سماء» (السين، والميم، والألف، والهمزة). وخذ أيضا مقولة الجاحظ (١٥٩ هـ-٢٥٥ هـ) في المسألة ذاتها: «(وعلَّمه) أي أن المولى عَزَّوَجَلَّ علَّم آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ جميع الأسماء بجميع المعان. ولا يجوز أن يعلِّمه الاسم ويدع المعنى، ويعلِّمه الدلالة ولا يضع له المدلول عليه. والاسم بلا معنى لغو كالظرف الخالي، والاسم في معنى الأبدان والمعاني في معنى الأرواح. اللفظ للمعنى بدن والمعنى للفظ روح. ولو أعطاه الأسماء بلا معان لكان كمن وهب شيئا جامدا لا حركة له، وشيئا لا حس فيه، وشيئا لا منفعة عنده. ولا يكون اللفظ اسما إلا وله مضّمن بمعنى، وقد يكون المعنى ولا اسم له، ولا يكون اسم إلا وله معنى». هذا فضلا عما تطرقوا إليه من مباحث في المعنى والدلالة والمواضعة والقصد والمجاز والتأويل[١].

ثانيًا: أسماء الأعلام مُعيِّنات صارمة rigid designators

لماذا ركز كريبكي على أسماء الأعلام تحديدا؟ وما أهميتها بالنسبة لنظرية الإشارة الجديدة التي قدمها؟ لا شك أن أسماء الأعلام تمثل حالة نموذجية لتعبيرات (أو كلمات) الإشارة، وللتعبيرات الدلالية التي تشير مباشرة وبصورة جوهرية إلى كيان مفرد محدد هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى، فإن أسماء الأعلام تزودنا بالبنية التي نبحث حولها - وعلى نطاق واسع - علاقة أسماء الأعلام بمجموعة من القضايا الدلالية والإبستمولوجية والميتافيزيقية. مثل شروط الصدق عبر العوالم الممكنة. باختصار، فإن أسماء الأعلام تمثل أرضا خصبة غنية بالمقومات الدلالية والمعرفية والمنطقية والميتافيزيقية.

لقد اهتم المناطقة المحدثين - كما هو معروف - اهتماما كبيرا بالأوصاف المحددة، وبالعبارات الوصفية مثل: ملك فرنسا الحالي، ومؤلف كتاب الأيام... إلخ. فإذا كان هناك شخص واحد فقط، وليس سواه، هو طه حسين مؤلف كتاب الأيام، فإن العبارة الوصفية سوف تشير إلى شخص واحد هو طه حسين (المشار إليه). وبصيغة شبه رمزية: «س يكون س بحيث أن س هو ج». وهذا هو المعنى الذي يفهمه المناطقة المحدثون. لكن كريبكي سوف يستخدم الحد اسم ليس على أنه يتضمن أوصافا محددة من هذا النوع، بل بالمعنى الذي تطلق فيه أسماء الأعلام على الكيانات أو الموضوعات في لغتنا العادية. وإذا أردنا الحصول على حد أعم

(١) صلاح عثمان، جوتلوب فريجه: في المعنى والإشارة، ص ١٧٠-١٧١.

يشمل الأسماء والأوصاف معا، فإننا قد نستعمل الحد «مُعيِّن designator. والمُعيِّنات قسمها كريبكي إلى نوعين: صارمة rigid، وغير صارمة rigid non»[١].

يندرج مصطلح المُعيِّن ضمن مجال سيمانطيقا الإشارة، ويطلق على كل تعبير أسمى يعيِّن الأفراد من خلال الألفاظ، أي تعيين موضوع أو كيان خاص قابل للتحديد بصورة مجملة. أو هو الكلمة (أو التعبير) الذي يشغل موقع الفاعل من الجملة، ويميز من أو ما تعبِّر عنه الجملة. والحد «مُعيِّن» يشير إلى سلسلة واسعة من المفردات والتعبيرات الأسمية، كأسماء الأعلام، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأوصاف المحددة، والأنواع الطبيعية، .. وما شابه ذلك[٢]. وتتميز أسماء الأعلام عن باقي المُعيِّنات، بكونها ترتبط بإشارتها (المشار إليه) بصورة عامة، بخلاف أسماء الإشارة مثلا، التي تعين شيئا خاصا داخل المقام (أي موضوع الكلام) مثل: هذه القصيدة متميزة، كما أن أسماء الأعلام مستقلة عن كل خصوصيات المرجع، وذلك بخلاف الأوصاف المُحدّدة، التي تفرض على المرجع المستهدف خضوعه للخصوصيات المؤلِّفة لمعنى الاسم، مثلا في الجملة: قيس أحبَّ ليلى، أن تكون هذه ليلى التي أحبَّها قيس، ولذلك تسمى أسماء الأعلام بـ «المُعيِّنات الصارمة»[٣].

المقصود بـ «الصرامة rigidity »: هي فكرة سيمانطيقية في الأساس، تناقش علاقة التعبيرات أو المحددات اللغوية المفردة (الأوصاف أو الأسماء) بالكيانات (الأشياء) الموصوفة أو المسمّاة الموجودة في العالم الفعلي الخارجي، أو التي يحتمل أنها توجد في العوالم الممكنة[٤]. أو بطريقة أخرى، إنها حجة تتعلق - وبشكل أساسي - بشروط صدق الكلمات أو الجمل في كل السياقات والمواقف حتى المناقضة منها للواقع.

لقد أدرك كريبكي- ومن منظور جهوي - انه يمكن التمييز بين نوعين من المعينات: مُعيِّنات صارمة rigid، ومعينات غير صارمة non rigid. يقول كريبكي: «سأسميه مُعيِّنا صارما designator rigid»، كلُ ما كان، في كل العوالم الممكنة، يُعيِّن الموضوع أو الغرض نفسه،

(1) Saul Kripke, Naming and Necessity, p. 24.

(2) Ontario, Canada Arthur Sullivan, PHD., Rigid Designation, Queen's University, August 1999, pp.6-7.

(٣) ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، ط١ سيدي بلعباس، الجزائر٢٠٠٧، ص ٤٣ - ٤٤.

(4) S. Predelli, Rigid Designation, Elsevier LTD, Univ. of Nottingham UK, 2006 ,pp. 631- 632.

وفي المقابل سأسميه مُعيِّنا غير صارم أو عَرَضيا non rigid designator إذا كان خلاف ذلك. أي أن المُعيِّن الصارم هو الذي يشير إلى الشيء (أو الكيان أو الموضوع) نفسه في جميع العوالم الممكنة. والعلاقة بين المعين الصارم ودلالته الفعلية أكثر ثباتا من تلك التي بين المعين غير الصارم وما يشير إليه أو يعينه بالفعل. وبالتالي فالمُعيِّن الصارم هو ما له محتوى ثابت stable content على حد تعبير ديفيد كابلان David Kaplan (١٩٣٣ - ....)[١]. ويمكن التعبير عن فكرة المعين الصارم بطريقة استدلالية كالتالي:[٢]

(أ) الحد يشير إلى الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة، حيث إنه يشير تماما إلى شيء ما.

(ب) الحد يشير إلى الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة حيثما وجد هذا الشيء.

(ج) الحد يشير إلى الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة، حيثما وجد هذا الشيء وفي جميع العوالم الأخرى، ولا يشير إلى لا شيء.

(د) الحد يشير إلى الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة.

عندما يقول كريبكي إن مُعيِّنا ما صارما، ويعين الشيء نفسه في كل العوالم الممكنة، فهو لا يفترض بشكل ضمني ضرورة وجود الكيان أو الموضوع المشار إليه، وإنما كل ما يعنيه بفكرة الصرامة المستمرة persistent rigidity للمعين هو: أنه في أي عالم ممكن حيث يوجد الكيان أو الموضوع الذي نقصده بالإشارة، وفي أي حالة يكون عليها الكيان موجودًا، فإننا نستخدم المعين لتعيين هذا الكيان. أما في حالة عدم وجود الكيان، فيجب أن نقول إن المعين ليس له إشارة فقط لكن له معنى، وأن الكيان على هذا النحو غير موجود[٣].

إذن ما يعنيه كريبكي هو أن المُعيِّن، كما نستعمله في لغتنا، وعندما نتحدث عن ظروف مناقضة للواقع counterfactuals، فإنه يقوم مقام ذلك الشيء[٤]. وليس معنى هذا في نظر

(1) David Kaplan, «On the Logic of Demonstratives», Journal of philosophical Logic, vol. 8, 1978, p. 95.

(2) Arif Ahmed, Saul Kripke, Continuum International Publishing Group, London, 2007, p. 19.

(3) Saul Kripke, «identity and necessity», in Milton. K. Munitz (ed.), Identity and individuation, New York university press, 1971, p. 146.

(٤) القضية المناقضة للواقع counterfactual proposition: هي نمط خاص من أنماط القضية الشرطية المألوفة=

كريبكي استحالة وجود ظروف مناقضة للواقع، بحيث يتكلم الناس لغات مختلفة في عوالم ممكنة أخرى. بطريقة أوضح، المعين الصارم عند كريبكي، مثل الحقيقة الرياضية التالية ٢+٢= ٤ لا يتغير معناها بتغير اللغات أو بتغير العوالم الأخرى الممكنة[١].

بهذا القول لا يستوجب كريبكي وجود الموضوعات أو المسميات في كل العوالم الممكنة، حيث إنه يفرق بالنسبة للمسميات بين الضروري الوجود والممكن الوجود. فعندما نعتبر صفة ما ذاتية (أو جوهرية) في موضوعها، فإننا في العادة، نريد صدقها على موضوعها في أي حال وجد فيها موضوعها. قد نستطيع أن نطلق على المُعيِّن الصارم، في حالة كونه ضروري الوجود صارما بقوة strongly rigid. ومن ثم، يكون المُعيِّن صارما إذا عيَّن موضوعه حيثما حل، ثم إن الموضوع إذا كان ضروري الوجود، فيمكننا أن نسمى المُعيِّن صارما بقوة. مثل قولنا إن رئيس أمريكا المنتخب عام ١٩٧٠ يعين شخصا مُحدّدا هو نكسون، ولكن إذا أمكن أن يكون شخصا آخر (همفري مثلا)، وألا يكون نكسون هو الرئيس، فإن المُعيِّن في هذه الحالة ليس بصارم[٢].

= في المنطق، لكنها قضية تخيلية أو افتراضية يصعب تحديد قيمة صدقها أو كذبها. والقضية الشرطية (أو الفرضية hypothetical أو اللزومية implicational) عموما هي: قضية مركبة من قضيتين بسيطتين، مرتبطتين بإحدى أدوات الشرط: إذا، لو، إن... إلخ، بحيث تسمى القضية الأولى «جملة الشرط» أو «المقدم»، والقضية الثانية تسمى «جواب الشرط» أو «التالي». أما أداة الشرط فتعرف في المنطق بثابت اللزوم، كأن نقول مثلا: «إذا كانت أ كانت ب»، وبالصيغة الرمزية: (أ⊃ب) أو (أ← ب) مثال: لو كان هتلر قد اجتاح إنجلترا عام ١٩٤٠، لكان انتصر في الحرب «نلاحظ أن المقدم وبالتالي كاذبان واقعيا في القضية السابقة، أو بعبارة أدق متناقضان مع الواقع، بمعنى أنهما لا يعبران عن أحداث وقعت بالفعل، بل عن أحداث كان من المفترض أن تحدث، وبالتالي يصعب تحديد قيمة صدق مثل هذه القضية (لا نستطيع الحكم عليها بالصدق أو بالكذب). وباختصار ترجع أهمية القضايا المناقضة للواقع إلى ما يلي: إن أي تحليل مستوفى لتصور القانون العلمي لابد وأن يتضمن أيضا تحليلا مستوفيا لشروط صدق القضايا المناقضة للواقع، كما أن البناء المنطقي لقضايا اللغة لا يكتمل إلا بتحليل كاف لشروط صدق هذه القضايا، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤرخين قد يلجؤون إلى استخدام هذا النوع من القضايا المناقضة للواقع عند إعادة تقييمهم للأحداث والوقائع التاريخية، وما تنطوي عليه من دوافع وخطط وأبعاد، فنجدهم يحللون ويستنتجون ماذا كان سيحدث لو أن الأمر تم بخلاف ما حدث في الواقع. راجع (د صلاح عثمان شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مكال، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد (٣٩)، أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٧ - ١٨).

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩.

لكن فكرة الصرامة أو القطعية التي قال بها كريبكي قد تعرضت للتفنيد والنقد من جانب كولين مكجين Colin McGinn (١٩٥٠ - ....) ومايكل دميت .Dummett M (١٩٢٥ - ....)، وكابلان.. وغيرهم، مثلا قدم مكجين مجموعة من الحجج ضد فكرة التعيين الصارم، أهمها: أن التعيين الصارم لا يعد شرطا لتحديد دلالة جمل الهوية، وأن الصرامة ليست شرطا ضروريا لفهم التعبير وتمييزه عن غيره من التعبيرات الأخرى، وأنه لا يوجد حد صارم بطريقة جوهرية intrinsically[١]. أيضا تجاهل عمدا احتمال عدم وجود موضوع، وما تثيره هذه الفكرة من أسئلة حساسة، كما تجاهل التمييز بين نوعين من الصرامة: الصرامة بالحكم de jure، حيث تُفترض إشارة مُعيِّن ما إلى موضوع واحد، سواء كنا نتحدث عن موضوع في العالم الفعلي أو العلم الممكن (المناقض للواقع). والصرامة بالفعل de facto: حيث يُتَّفق أن يستعمل الوصف «أ» بحيث تكون فأ [أ هي بحيث تكون أ هي ف] المحمول «ف» الذي يصدق في كل عالم ممكن على موضوع واحد وفريد، مثلا: أصغر الأعداد الأولية يعين بصرامة الرقم اثنان. فهل أسماء الأعلام عند كريبكي صارمة بالفعل أم بالحكم؟ يقول كريبكي: أن اسم العلم يُعين مسماه (حامله) خاصته بصرامة، حتى عندما نتحدث عن ظروف مناقضة للواقع قد لا يكون فيها المُسمَّى المذكور موجودا. ونستنتج مما سبق أن أسماء الأعلام يعتبرها كريبكي - حتى الآن - صارمة بالحكم، أي بالمعنى الأضعف للصرامة[٢].

ماذا عن أسماء الإشارة demonstratives والأسماء الموصولة والضمائر، إذا كان كريبكي يعدها صارمة فبأي معنى؟ يتفق كريبكي مع ديفيد كابلان في التأكيد على صرامة أسماء الإشارة والضمائر مثل: هذا، وهؤلاء، وأنا، وأنت، وهنا، والآن، ... إلخ كلها صارمة حتى بالرغم من تغير إحالتها - كما هو معروف - تتغير بتغير السياق الذي يستخدم فيه اللفظ. يقول كريبكي: بالطبع أنا لا أقول إن في اللغة لكل موضوع اسمًا، لكن يمكننا أن نستعمل أسماء الإشارة كمُعيِّنات صارمة، وأن نستعمل المتغيرات الحرة free variables (في المنطق والرياضيات) كمُعيِّنات صارمة للموضوعات غير المحددة[٣]. والمعنى نفسه تقريبا أكده من قبل فيلسوف البراجماتية الأمريكي تشارلز ساندرز بيرس Charles S. Peirce (١٨٣٩- ١٩١٤)

(1) Colin McGinn, «Rigid Designation and Semantic Value», The philosophical Quarterly, vol. 32, No.127, April 1982, pp.106-111.

(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (تصدير المترجم) ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

بقوله: إن أسماء الإشارة مثل: «هذا»، و«ذلك» هي مؤشرات؛ لأنها تتطلب من المستمع أن يركز انتباهه وأن يستخدم قوة ملاحظته، وأن يؤسس علاقة حقيقية بينه وبين الشيء الذي تحيل إليه هذه الأسماء، وتكمن فاعلية أسماء الإشارة في أنها تحفز المستمع إلى هذا السلوك(١).

كما ناقش كريبكي معاني الكلمتين الإنجليزيتين «and» و«but»، وقال بأنهما تستخدمان كمعينات صارمة في حالات ومواقف معينة. والأهم انه رفض فكرة أن تضيف كلمة الفصل «لكن» أي معنى ضمنيا أو اصطلاحيا لكلمة العطف «و». أما فريجه فقال أن معنى الكلمتين يعتمد على طرق استخدام المتكلم لهما، وبالتالي فليس لهما معنى صارم بخلاف رأى كريبكي، فمثلا عندما يريد المتكلم التلميح إلى التقابل أو الاختلاف بين طرفي الجملة (العبارتين) يستخدم كلمة «لكن»، وعندما يريد التلميح إلى الاتفاق أو العطف يستخدم كلمة العطف «و». لكن مايكل دميت رفض فكرة غرض التلميح لدى الشخص المتكلم التي جعلها فريجه أساسا لتفسير معنى الكلمة، وللتوضيح نسوق المثال التالي: افترض أن هناك حفلا تقيمه وزارة الثقافة لتوزيع جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية، ورشحت المذيعة قصواء الخلايلي لتقديم فقرات الحفل، وقال أحدهم: إنها متحدثة بارعة ومشهورة، لكنها ستظل في أمريكا لمدة عام. نلاحظ انه ليس هناك تقابل جوهري بين العبارتين، كما أن الجملة لا تتضمن تلميحا بان المذيعة البارعة والمحبوبة، تختلف عن تلك التي ستمكث في أمريكا لمدة عام، بل إن العبارة الأولى تعطينا سببا معقولا لكي ندعوها لتقديم فقرات الحفل، بينما العبارة الثانية تعطينا سببا مقنعا لاستبعادها وألَّا ندعوها، أو على الأقل التحذير من دعوتها. كما رفض دميت الانطباع العام أو الشائع لدينا بخصوص الجملة من قبيل: «إنها فتاة فقيرة لكنها عفيفة»، بأن الشخص الفقير يختلف عن الشخص العفيف أو الشريف. ويضيف دميت أن الشخص المتكلم ربما كان لديه تقابلا آخر في عقله، مثلا أن الفقر أمر غير مرغوب فيه، في حين أن الشرف أو العفة أمر مرغوب فيه.. وهكذا. لكن كريبكي لم يسلم برأي دميت - رغم انه يظل قائما - بأنه إذا كانت العبارة تقترح شيئا ما، فليس في وسعنا الوصول إلى وصف أو انطباع عام حول معناها(٢).

يرى كابلان أنه من الواضح بالطبع أن ماصدق اسم الإشارة أو ضمير المتكلم «أنا» يتحدد

(١) عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٥٦.

(2) Saul Kripke, «And ' and ' But ': A Note», Thought 6, Wiley Periodicals, Inc. and the Northern Institute of Philosophy, (2017), pp. 102-105.

بواسطة السياق، فإذا قلتُ أنا وأنت كلمة «أنا» فإننا نشير بها إلى شخصين مختلفين. كما يرى كابلان أن المفهوم intension يتحدد أيضا عن طريق وظيفة الهُوِّية identity function التي نقررها له في كل العوالم الممكنة، ويستشهد بالمثال التالي: مفهوم الحد «أزلي» مثل (ملكة إنجلترا عام ١٩٧٣) يؤخذ عموما لكي تمثله وظيفة الهُوِّية التي نقرها لملكة إنجلترا عام ١٩٧٣ في هذا العالم الفعلي وفي كل العوالم الممكنة. وظائف الهُوِّية التي تحدث عنها كابلان، اطلق عليها كارناب Carnap R. (١٨٩١-١٩٧٠) اسم «المفاهيم أو التصورات الفردية individual concepts». وبالمثل يمكن تمثيل المفهومين: هنا، والآن بواسطة وظائف الهُوِّية عبر مختلف الأزمنة والأماكن. أو بطريقة أخرى أشمل: يجب تمثيل مفهوم أو معنى التعبير بواسطة وظيفة هُويَّة ذات عوامل (روابط) مُحدّدة تشير إلى الماصدق من خلال تلك العوامل أو الروابط. إذن، هناك عوامل سياقية مطلوبة لتحديد ماصدق الجملة أو التعبير الذي يشتمل على أسماء الإشارة. وإذا طورنا الفكرة يمكن القول أن ماصدق التعبير يجب أن يتحدد في ضوء المؤشر an index[(١)]. والمؤشرات Indexicals: هي تعبيرات يختلف محتواها (مدلولها) من سياق إلى آخر، والجملة التي تشتمل على المؤشر، يختلف معناها باختلاف المتكلم، أو اختلاف الزمان، أو المناسبة[(٢)]. ويقسم كابلان المؤشرات إلى نوعين أو مجموعتين:[(٣)] مؤشرات لفظية خالصة pure indexicals: هي حدود تكفى بمفردها لتحديد المشار إليه دون أية مساعدة حركية، مثل: أنا، وهنا، والآن، واليوم، وبالأمس، وبالفعل... إلخ، ومؤشرات توضيحية (أو أدوات إشارة غير مكتملة التحديد) demonstratives: هي حدود عادة تكون مصحوبة عادة بإيماءة أو حركة تكميلية Supplementary gesture لتعيين المشار إليه بدقة مثل: هذا، هذه، هؤلاء، أولئك، هو، وهى، وأنت، وذاك، وتلك... إلخ، وتحتاج إلى عبارة كاملة لبيان إشارتها ومعناها، وإلا فماذا تعنى أو تشير إليه كلمة هي مثلا؟. باختصار فإن المؤشرات - بنوعيها -تحتاج إلى سياق لتحديد المشار إليه، بينما اسم العلم لا يحتاج إلى ذلك[(٤)]. فمثلا لو قلت الجملة: أنا هنا

(1) David Kaplan, «On the Logic of Demonstratives», Journal of philosophical Logic, vol. 8, 1978, p.81.

(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة،، (تصدير المترجم)، الهامش ص ٧٨- ٨٠.

(٣) راجع أيضا حول سيمانطيقا المؤشرات اللفظية وأنواعها وعلاقتها بأفعال الكلام د صلاح عثمان، سيمانطيقا المؤشرات اللفظية والكلام غير المباشر، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد (٤٦)، يوليو ٢٠٠١، ص ٢-٤.

(٤) عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٥٦-٥٧.

الآن، وجملة أنا أصبت في ركبتي اليسرى العام المنصرم... إلخ، لتبينت أن معنى اسم الإشارة أو ضمير المتكلم «أنا» يتحدد في رأى ديفيد كابلان، كالتالي:[١]

١- اللفظ «أنا» يُعبِّر عن قضايا مختلفة في سياقات مختلفة. و يكفى بمفرده - وفقا لحدوثه كمنطوق - لتحديد المشار إليه، أي الشخص الناطق به، ومن ثم فإن إشارته تختلف من شخص إلى آخر.

٢- اللفظ «أنا» يُعبِّر عن قضية عرضية أو محتملة contingent proposition a في أغلب - إن لم يكن في كل - السياقات.

٣- اللفظ «أنا» يُعبِّر عن قضية صادقة (بمعنى القضية الصادقة في العالم الذي قيل فيه اللفظ) في جميع السياقات.

فبالرغم من تعدد إشارات اللفظ أنا بتعدد سياقات النطق به (و تعدد الأشخاص)، إلا إن له معنى ثابتا تماما، ولنا أن نتخيل مدى صعوبة وغموض كلمة «أنا» لو كان لها معنى مختلف بالنسبة لكل شخص ينطق بها. ومثلها ظرف الزمان «الآن» يستخدم للإشارة إلى لحظة النطق به، ومع أن إشارته تتغير من لحظة إلى أخرى، يظل معناه ثابتا. أيضا ظرف المكان «هنا» تحدد إشارته مكان النطق به، وهي بدورها إشارة متغيرة من مكان إلى آخر. أما بالنسبة لأدوات الإشارة المفتقرة إلى حركة أو إيماءة تكميلية غير لغوية، مثل ألفاظ الإشارة: هذا، أو هذه، وذاك، وهؤلاء، وضمير الغائب: هو، وهي، وضمير المخاطب: أنت، وأنتم... إلخ، فمن الملاحظ أن بعض هذه الكلمات يمكن أن تتحول في بعض السياقات إلى مؤشرات لفظية خالصة، كأن يكون المخاطب مثلا حاضرا بمفرده أمام المتكلم، أو كأن نرى أمامنا رجلا بعينه يجرى هاربا من شيء ما، فينطق أحدنا «أوقفوا ذاك الرجل»، فالإشارة هنا واضحة ولا تحتاج إلى حركة أو إيماءة تكميلية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما كان للمؤشرات اللفظية استخدامات أخرى في اللغة غير الإشارة، كأن ينطق المرء بجملة عامة قائلا: « كل إنسان يعتقد أنه مميز في عمله»، فالضمير هنا غير محدد الإشارة، و إنما يؤخذ بمعناه الثابت أو العام[٢].

وفيما يخص أسماء الإشارة استبعد رسل أن تكون الأسماء أوصافا مختصرة، وقال بأن الأسماء

(1) David Kaplan, «On the Logic of Demonstratives», p. 84.

(٢) د صلاح عثمان، سيمانطيقا المؤشرات اللفظية والكلام غير المباشر، ص ٤.

ليس لها معنى، والأسماء الوحيدة التي توجد في اللغة العادية هي ربما، هي أسماء الإشارة، مثل: هذا، وذاك.. التي نستعملها في مناسبات بعينها لنحيل إلى موضوع يلم به المتكلم - إلماما بالمعنى الرِّسلي (أي أن الاسم يكون له محتوى وصفي). لكن كريبكي خالف رسل في نقطتين: «الأولى، أن أسماء الأعلام - عند كريبكي - هي الأسماء كما نفهمها عادة ونستعملها في لغتنا العادية، وليس المراد بها أسماء الأعلام التي نعبر عنها باللغة المنطقية». النقطة الثانية: يقر كريبكي بأن للأسماء معنى مثلما أن للأوصاف المُحدّدة واختصاراتها معنى.

ثم ناقش كريبكي كيف أن أسماء الأعلام العادية تختلف عن الأوصاف المحددة فيما يتعلق بما يسميه كريبكي بفكرة «المعينات الصارمة، حيث إن المعين الصارم هو التعبير الذي يشير إلى الشيء أو الكيان نفسه في كل عالم ممكن، و يوجد فيه ذلك الشيء أو الكيان كما اشرنا. وهذا ينطبق على أسماء الأعلام يعدها كريبكي معينات صارمة، أما الأوصاف المحددة فهي معينات مرنة أو غير صارمة؛ لأن إشارتها يمكن أن تتغير من عالم ممكن إلى عالم ممكن آخر. مثلا «رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٦» تشير في عالمنا الواقعي إلى جورج دبليو بوش George. W. Bush، بينما قد تشير في عالم آخر ممكن إلى آل جور Al Gore، وأيضا في عالم ممكن ثالث إلى بيني هيل Benny Hill.. وهكذا. ومن ثمّ، يكون من الخطأ القول بأن معنى اسم العلم العادي يمكن تقديمه أو معرفته بواسطة وصف ما مُحدِّد أو معقد[١].

أيضا تستبعد روث باركان ماركوس مساواة أسماء الأعلام بالأوصاف المحددة، وتقول بضرورة التفرقة بينهما لتجنب ما يسمى بـ «الإبهام الإشاري referential opacity»، حيث إن أسماء الأعلام تعبر - في رأيها عن معان جهوية ثابتة، كما أنها تشير إلى المُسَمَّيات بشكل مباشر refer directly، بينما تشير الأوصاف إلى موصوفاتها بطريقة غير مباشرة refer indirectly[٢].

لذا يميز كريبكي بين فكرة أن الأوصاف المحددة تعطى معنى لاسم العلم، وفكرة أن الأوصاف المحددة تثبت إشارة اسم العلم. افترض مثلا أن الاسم «أرسطو» ليس مرادفا للعبارتين الوصفيتين «تلميذ أفلاطون»، و«معلم الإسكندر الأكبر»، و بهذه الطريقة فإن العبارة الأخيرة تعطى معنى للعبارة الأولى، لكن بديلا عن هذا، فإن إشارة الاسم «أرسطو» يتم إثباتها بواسطة خاصية كونه تلميذا لأفلاطون ومعلما للإسكندر الأكبر. الاسم «أرسطو» يشير في العالم

(1) Alexander Miller, Philosophy of Language, p.54.

(٢) عمرو أحمد السيد، منطق الجهة المكمم عند روث باركان ماركوس، ص ١٠٧- ١١٦.

الفعلي إلى ذلك الشخص الذي يمتلك تلك الخاصية، لكن هذه الخاصية هي خاصية محتملة (أو عرضية) a contingent property لمن يمتلكها؛ لأننا نرفض أن يعطى الوصف المحدد معنى ما لاسم العلم، هذا القول لا يلزم عنه أن الفرد الذي نتحدث عنه يجب أن يمتلك تلك الخاصية في كل العوالم الممكنة وليس الفعلية. ومن ثم يبدو اعتراض كريبكي ضد فريجه محايدا، إذا سلمنا بأن الأوصاف المحددة تثبت الإشارة لأسماء الأعلام العادية، لكن لا تمنحها معانٍ. فبالرغم من أن كريبكي يعترض على فكرة أن إشارة اسم العلم العادي عموما يتم إثباتها بواسطة وصف مُحدِّد ما ذي صلة، إلا إنه يرى أن هناك حالات يكون من المعقول فيها القول بأن الإشارة يثبتها وصف مُحدِّد(١).

لكن قد يثار الاعتراض بان العبارة «يوجد في كل عالم ممكن» ربما تنطبق على الأشياء أو الكلمات المجردة مثل: العدد ٩، وكلمة «بياض»، ... إلخ. مثلا، جملة «٩ عدد فردى، أو جملة عدد الكواكب فردى». وانه يجب تمييز مثل هذه الأشياء أو الكلمات المجردة عن الأفراد المحددين؛ لأنها لا توجد (أو لا تشير) في أي عالم مُحدِّد ممكن. ويجب تمييزها أيضا عن الأشياء مستحيلة الوجود مثل (المربعات المستديرة، أو الدوائر المربعة... إلخ) التي لا توجد في أي عالم ممكن(٢). فبالرغم من أن العدد ٩ مُعينٌ صارم، إلا إن عبارة «عدد الكواكب ٩» هي مُعيِّن غير صارم، حيث من الممكن أن يكونوا ١٠، أو ١١ كوكبا.

كما انتقد ألفين بلانتينجا A. Plantinga (١٩٣٢ - ....) صرامة أسماء الأعلام في كتابة «طبيعة الضرورة»: أن تقول إن أسماء الأعلام تشير إلى المسمَّى نفسه في كل العوالم الممكنة، فهذا القول مضلل. والطريقة الأفضل - في رأيه - هي أن أسماء الأعلام تعبِّر حقا عن الخصائص الجوهرية، أكثر من الماهيات essences. وما يميز اسم العلم هي تلك الخصائص التي تعبر عنها الأسماء وتجسده الموضوعات أو الكيانات في كل العوالم الممكنة. وبهذا المعنى فقط تتقابل مع الأوصاف المحددة، فمثلا «أول شخص تسلق جبل إفريست» هذا الوصف يعبر عن خاصية وليس ماهية، فالماهية ثابتة لا تتغير، لكن الخاصية قد تتوافر في موضوعات كثيرة ومختلفة تجسدها في عوالم مختلفة. كما يدلل بلانتينجا على صحة رأيه بالنسبة لمسألة التسمية كالتالي:

(1) Alexander Miller, Philosophy of Language, 2nd edition, Rutledge. Taylor & Francis e-Library, 2007, p.55.

(2) Arthur Sullivan, PHD, Rigid Designation, pp. 9-10.

أولا من الخطأ ألا يمتلك «سـقراط» خاصية تسميته «سـقراط» (كأن يسميه أبواه اكسينوفان أو كلوفون مثلا)، ولما كان لا أحد سواهما أسماه سقراط، لذا فإن سقراط يكون هو سقراط. ثانيا، ربما لا ينطبق (لا يصدق) هذا على مقاصد أولئك الذين ينطقون أو يسـتخدمون أسـماء الأعلام في العوالم الأخرى الممكنة[١].

ثالثا، التسمية والهُوِّية والضرورة[٢]

يبـدو كريبكي فيما يتعلق بفكرة الهُوِّية identity، متفقا مع مقولة الأسـقف بطلر: «كل شيء هو ما هو، وليس سـواه[٣]». ويصف كريبكي علاقة الهوية بأنها ليسـت علاقة إمكانية

(1) Alvin Plantinga, The Nature of Necessity, Oxford University Press, 1974, 1974, p. 80.

(٢) الـضرورة necessity لهـا تعريفـات مختلفة وأنـواع متعددة، وتـكاد تتفق التعريفات بوجـه عام على أن الضرورة هي صفة تطلق على الشيء الذي يتميز بأنه واجب الحدوث أو ممتنع الحدوث. تحدث أو لا تحدث، طبقا لشروط معينة تحتم حدوثه. كما أن الضرورة نابعة من داخل الظواهر نفسها لتضفى نوعا من الانتظام والترتيب والاتساق في البناء. أما بخصوص أنواع الضرورة: فهناك الضرورة المنطقية التي يقتضيها مبدأ عدم التناقـض، وتنطبق على قضايا المنطق وحقائق الرياضيات (وفي هـذا يقول بيرس: .. إن القضية الضرورية تبقى صادقة في كل عالم ممكن، وذلك لأن صدقها لا يعتمد على أي أمر واقع يمكن أن يتحقق، بل على تفسير الإشـارات التي تعبّر عنها ...، والضرورة المنطقية عنـد كارناب تعنى الصلاحية المنطقية validity، فالعبارة تثبت منطقيا إذا لم تقل شـيئا يختص بالعالم، فهي فقـط صادقة عن طريق قيمة المعاني للحدود التي تحدث داخلهـا. باختصار يؤكـد كارناب على التصور المنطقـي للضرورة وينكر التصـور الميتافيزيقي)، والنوع الثـاني هو الـضرورة الطبيعية (وهى ضرورة لأمر الواقع، وتنطبق على الحقائق العلمية). والنوع الثالث هو الـضرورة المعنوية (وهـى ضرورة النظام المثالي مثـل قولنا: إن القـراءة شرط ضرورة للتثقيف، وأن العمل ضروري للنجـاح في الحيـاة. لكن الضرورة المعنويـة لا توجب أن يكون نقيض الـشيء ممتنعا في على ربح يتناسـب مع قيمته العقلية.. كلها ضرورات معنوية وليسـت طبيعية). د السيد نفادى، الضرورة والاحتمال بـين الفلسـفة والعلم، دار التنويـر للطباعة والنـشر، بيروت ٢٠٠٩، ص ١١-١٢. وتنشـأ فكـرة الضرورة - أو الارتباط الضروري كما يسـميها هيوم - من خلال عدد من الحالات المتشـابهة التي تحدث بطريقة ثابتة لهذه الأحداث... وهذا نفسه ما أراد أن يثبته كانط I. Kant (١٧٢٤ - ١٨٠٤)، بأن تصور العلاقة الضرورية أمـر لازم لصياغة مناسـبة لمبدأ السـببية، ومفـاده: إنه في أي تغيير، فهناك حادثة سـابقة عليـه ومرتبطة به ضروريا. والضرورة هي ليسـت ما يوجد ويمكن ألا يوجد، وإنما هي ما يجب أن يوجد حتما، لأن أسـبابا وعلاقات عميقة سببتها، ولهذا تنشأ من الطبيعة الداخلية للظاهرة وجوهرها. أما الصدفة فعلى العكس من ذلك، إنها تتحدث عن أحداث فردية عابرة ليسـت حتمية على الإطلاق، والحادثة العرضية يمكن أن تكون أو لا تكون. ومع ذلك توجد علاقة مشتركة بينهما (أعنى الضرورة والصدفة (د السيد نفادى، المرجع نفسه، ص ٥٠ - ٥٣ - ٥٩ - ٨٦).

(٣)سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ٤٠.

بين موضوعاتها، بل هي علاقة ضرورية[١]. وتبعا لرأى ألفريد جيولز إير، فإن الأشياء تكون متطابقة أو متماهية (لها نفس الهُوِّية) identical، عندما تكون لها نفس الخصائص[٢]. كما عرَّفها فريجه بأنها: علاقة فريدة معطاة في صورة محددة، وهذه العلاقة تكون قوية جدا، بطريقة لا تجعلنا نعرف كونها ضرورية أو ممكنة، ولا نلاحظ صورها المتنوعة التي تحدث[٣]. وعبر فريجه عن الهوية كالتالي: «أ= أ» أو «أ = ب»، فالأول لا يمثل مشكلة لأنه قضية تحليلية. أما الثاني فأصعب لأنه يعني أن لـ «أ» نفس دلالة «ب» غير أنه يتضح أن الأمر ليس كذلك عندما نقارن بين العبارتين «نجم الصباح» و«نجم المساء» فالعبارتين لهما نفس الإشارة وهي كوكب الزهرة، وواضح أنهما لا تتماثلان في المعنى، بل لهما معنيان متمايزان[٤]. ووصفها كولين مكجين بأنها موحَّدة unitary. وعرفها الفيلسوف البريطاني المعاصر تيموثي وليامسون Timothy Williamson(١٩٥٥-) بأنها: العلاقة الضرورية التي يمتلكها كل شيء مع نفسه، وليس مع أي شيء آخر. ومن المحتمل أن يكون الشيء بهذه العلاقة أوضح من أية تصورات أخرى، يحتاج المرء أن يفسره في حدودها [٥].

الهوية - في تصور الباحث - لابد أن تشير إلى خصائص جوهرية في الموضوع المشار إليه. أي أنها هنا علاقة بين طرفي التعريف الإشاري أو الوصفي، الاسم يكون هو المسمَّى، والوصف المحدد أو العبارة الوصفية المحددة (أو مجموعة العبارات الوصفية محددة) هي التي تشير إلى موصوف مُحدِّد.

لا شك أن مسألة عبارات الهُوِّية كانت محل جدال في الفلسفة مؤخرا، هناك رأى يقول بأنها ممكنة ورأى آخر يقول بالضرورة. والإشكالية التي تثار كثيرا في في الفلسفة المعاصرة حاليا هي: كيف لعبارات الهُوِّية العرضية أن تكون ممكنة؟ «How are contingent identity

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(2) A.J. Ayer, «Identity and Reference», Philosophia, Vol. 5, No. 3 ,July 1975, p.171.

(3) Colin McGinn, Logical Properties: Identity, Existence, Predication, Necessity, Truth, Clarendon Press · Oxford, 2000, p.1.

(٤) عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٢٣- ٢٤.

(5) Timothy Williamson, «Criteria of Identity and the Axiom of Choice», The Journal of Philosophy, Vol. 83, No. 7 (Jul., 1986), p.380.
See also: Timothy Williamson, «Identity», In ,The Shorter Encyclopedia of Philosophy, ed. By Edward Craig ,1st published, Rutledge ,London and New York ,2005, pp. 435-437.

statements possible?»، وبطريقة أخرى مماثلة صاغ كانط سؤاله: كيف للأحكام التركيبية القبلية أن تكون ممكنة؟ How are synthetic a priori judgments possible? فإذا كان كانط يرى أن الأحكام التركيبية (التأليفية) القبلية ممكنة، فإن الأدبيات الفلسفية المعاصرة تشير أيضا إلى أن عبارات الهُوِّية العرضية أيضا ممكنة [١]. فلقد ميز كانط بين الأحكام التحليلية analytic والأحكام التأليفية أو التركيبية synthesis، ويريد بالحقيقة التحليلية (الحقيقة بمقتضى المفهوم، أو التي يؤدى نفيها إلى تناقض)، حيث إن معنى المحمول في القضية التحليلية متضمن في الموضوع، فمتى عرفنا صدق مكونات القضية التحليلية (الموضوع، والمحمول) عرفنا صدق القضية، لذا يطلق عليها كانط «تفسيرية explicative». أما القضية التركيبية - في المقابل - فلا يحتكم صدقها إلى معاني مكوناتها (الموضوع والمحمول)، بل إن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب يكون بالرجوع إلى الخبرة الحسية، مما يجعل القضية التركيبية بعدية وممكنة a posteriori، في حين أن الحقائق التحليلية قبلية وضرورية. لكن كواين يرى أن مفهوم الضرورة يندرج ضمن مجموعة مفاهيم أو مقولات إسنادية attributive أخرى مثل: المعنى، والترادف، والتحليلي... إلخ، وكان يرى أن أحدها يعرَّف على أساس المقولات الأخرى، ورفض فكرة كانط «التمييز بين التحليلي والتركيبي»، واعتبرها دوجما ليست من التجريبية في شيء، بل إنها معتقد ميتافيزيقي لا أساس عقلاني له، ويجب على التجريبيين التخلي عنها[٢].

وتبعا لرأى كريبكي هناك ثلاثة أنواع من عبارات الهوية: [٣]

- ❐ عبارات هُويَّة تستخدم كأوصاف، وصدقها يكون عرضيا.
- ❐ عبارات الهوية بين الأسماء والمسمَّيات، وصدقها يكون ضروريا.
- ❐ عبارات الهوية العلمية أو النظرية (بالصيغة الرمزية)، وصدقها يكون ضروريا.

فالأوصاف تصلح لصياغة عبارات هُويَّة ممكنة. مثلا، إذا صدق أن الرجل الذي اخترع النظارات ثنائية البؤرة [٤] كان أول رئيس لمكتب البريد في الولايات المتحدة الأمريكية - أنهما

(1) Saul Kripke, «Identity and Necessity», in, Meaning and Reference, ed. by A. W. Moore, Oxford University Press 1993, p.162.

(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثالثة «في الضرورة» بقلم المترجم)، ص ٤٧ - ٥٥.

(3) Philip D. Miller, «Against the Necessity of Identity Statements», Episteme, Volume 11, September 2000, p. 58.

(٤) النظارة ثنائية البؤرة bifocals: فيها عدستان واحدة للقراءة، وأخرى للرؤية البعيدة.

الشخص نفسه - فإنها ممكنة الصدق، بمعنى انه من الممكن خلاف ذلك، أن يكون مخترع ثنائية البـؤرة له وصف آخر غير أول رئيس لمكتب البريد. لذلك حتـما عند صياغة عبارات الهُوِّية مسـتعملا الأوصـاف، مثل قولـك: «إن ج التي بحيث Ø ج، وج التـي بحيث € ج، هما الشيء نفسه» - فإنه معطى ممكن. وهنا يميز كريبكي بين استخدام وصف ما لإعطاء معنى، واستخدام الوصـف لإثبات الإشـارة. أي أنه يرفض نظرية الأوصاف التقليديـة باعتبارها نظرية لإثبات المعنى وتحديده، لكن صلاحيتها -في رأيه - تظل قائمة لإثبات الإشارة[١].

هذا عن عبارات الهُوِّية الوصفية، فماذا عن عبارات هُويَّة الأسـماء والمسميات؟ هل هي ضرورية الصدق؟ أم ممكنة الصدق؟ وعلى أي أساس يكون التمييز بينها؟

ناقـش كريبـكي عبـارات الهويـة identity statements، التـي تكـون فيهـا الكلـمات (وبالأخص الأسماء) معينات صارمة وصادقة بالضرورة متى كانت صادقة، حيث إن كريبكي يتمسـك بالحـدس الطبيعي القائـل إن الأسـماء في اللغة العاديـة هي معينـات صارمة. ويعنى كريبكي هنا عبارات من النوع «أ يكون ب»، والفعل يكون يفيد التقرير وله خاصية الهوية (عكس التنبؤ أو التخمين)[٢].

نحـن نتسـاءل عـما إذا كان شيء ما صادقـا أو كان كاذبا. فإذا كان شيء مـا كاذبا، فمن الواضـح أنه ليـس ضروري الصدق. أما لو كان صادقا، فإن الأمر ربما كان مختلفا بطريقة ما. هـل مـن الممكن - بهذه الطريقـة - أن يكون العالم مختلفا عما يبدو عليـه؟ إذا كانت الإجابة بالنفـي (لا)، فإن هذه الحقيقة عن العالم سـتكون ضرورية necessary. أما لو كانت الإجابة بالإثبـات (نعم)، لكانت هـذه الحقيقة عن العالم ممكنة أو عرضية contingent. وهنا يسـعى كريبـكي أيضا إلى التمييز بين مفهومين «القبْلي a priori» و«الضروري necessary»، فالحقائق الضرورية عن العالم لا يمكن أن تكون خلاف ذلك، وليس معنى هذا انه تم اكتشافها بصورة قبلية في رأى كريبكي. يقول كريبكي: إنها مسألة فلسفية بالتأكيد، ولسنا بصدد تكافؤ واضح من حيث تعريف المفهومين، وإنما يمكن القول « كل ما هو قَبْلِي ضروري»، والعكس صحيح « كل ما هو ضروري قَبْلِي»[٣]، فهل معنى هذا أن المفهومين مترادفان في رأيه؟ هنا يشير كريبكي

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢، ٧٣.

(3) Saul Kripke, «Naming and Necessity», In The Philosophy of Language, (ed.) by A P. Martinich, 3rd edition, New York: Oxford University Press, 1996, p. 258.

إلى اختلاف أساسي بين الطبيعة الميتافيزيقية للحقائق الضرورية والخاصية الإبستمولوجية للمعرفة القبلية. باختصار، مفهوما «الممكن، والضروري» مفهومان ميتافيزيقيان، بينما مفهوما «القبلي، والبعدي» مفهومان ابستمولوجيان (مرتبطان بمعرفتنا). والحقيقة القبلية a priori truth - كما هو معلوم - هي التي نعرفها بعيدا عن الخبرة الحسية، وعلى العكس، الحقيقة البعدية a posteriori truth لا نستطيع معرفتها إلا عن طريق خبراتنا الحسية[١].

بالنسبة لهوية المعينات الصارمة، يجب التمييز بين ثلاث فرضيات أو ثلاثة مبادئ أساسية:

١- أن الموضوعات المتطابقة تكون متطابقة بالضرورة.

٢- أن عبارات الهوية الصادقة بالنسبة للمعينات الصارمة تكون ضرورية.

٣- أن عبارات الهوية بالنسبة لما نطلق عليه في لغتنا الفعلية «أسماء» تكون ضرورية

لاحظ كريبكي أن الفرضيتين (١)، و(٢) مبرهنتان ذاتيا وتنتميان للمنطق الفلسفي ومستقلتان عن اللغة العادية. وترتبط الفرضية منهما بالأخرى، رغم أن الفرضية (١) تتحدث عن الأشياء (الموضوعات)، والفرضية الثانية أقرب إلى اللغة الشارحة metalinguistic وتنتج - تقريبا - من الفرضية (٢)، و إذا ما استبدلنا في الاستخدام الأسوار الكلية universal quantifiers بالمدلولات الصارمة، وأقول هنا «تقريبا» لأن التمييزات الدقيقة فيما يخص الصرامة ذات مغزى، بينما ينطوي الاستنباط المماثل في حالة المدلولات غير الصارمة على المغالطة و يلزم عن الفرضية (٢) أن كل ما ينتج بصرامة في اللغة العادية حول ما يسمَّى بـ «الأسماء» يكون إما أنه غير صارم أو أن الهويات الصادقة بينها تكون ضرورية[٢].

عندما أقول: ««هسبر هو فسفور»، أو «شيشرون هو توليوس»، فهل هاتان العبارتان تشبهان الحقائق العلمية التالية: الضوء هو أشعة كهرومغناطيسية تقع بين موجتين ذواتى طول مُحدِّد، أو هو تيار من الفوتونات»، وكذلك «الحَرّ هو حركة الجزيئات»، والصوت هو نوع من الاضطراب التموجي في الهواء. وبالإضافة إلى عبارات الهُوِّية العلمية ومصدرها النظريات

(1) Alexander Miller. Philosophy of Language, Loc. Cit., p.55.

(2) Saul A. Kripke, Naming and Necessity, Harvard University Press, Copyright©1972, 1980, Preface. pp. 3-4.

العلميـة، هنـاك أيضـا عبـارات الهُوِّيـة السـيكولوجية، مثـل: «الألم هو حالـة مخية تحدث في الدمـاغ»، أو بالأحرى هو تحفز الألياف العصبية سي C-Fibers، باختصار ثمة على الأرجح تلازم correlation ممكن بين الألم وحالات الجسم، لكنهما أمران مختلفان.

يركـز كريبكي بالأخـص على عبـارات الهُوِّية بين الأسـماء، ويؤكد من خـلال نظريته للهويـة عموما على مبدأيـن مهمين: أولا، أن الهويات النظرية أو العلميـة، من قبيل: الحرّ هو حركة الجزيئات «ليسـت حقائق ممكنة بل هـي حقائق وضرورية، ويعد كريبكي الضرورة الفيزيائيـة هي الضرورة في أرفـع درجاتها. وثانيا، هناك اختـلاف واضح بين ضرورة الحقائق العلمية وضرورة (أو إمكانية) الحقائق السـيكولوجية مثل: ضرورة (أو إمكان) هُويَّة الذهن - المخ»[١]، بل لا ينبغي المقارنة بين هذين النوعين من الحقائق (العلمية، والسيكولوجية).

الحقائق الضرورية، أو كما يسميها ليبنتز Leibniz (١٦٤٦- ١٧١٦) بـ «حقائق الأسباب» هي قضايا أساسها مبدأ عدم التناقض أو مبدأ الهُوِّية وحده. ويميز ليبنتز بين نوعين من القضايا، وهمـا: القضايا الضروريـة، والقضايا العرضية. القضية الضرورية هي التي نقيضها مسـتحيل وأساسها مبدأ عدم التناقض. أما القضية العرضية فهي التي يكون نقيضها ممكن وأساسها مبدأ

(١) نظريـة الهويـة العقلية، أو المطابقة بين(العقل - والمخ)، رفضها كريبكي وبشـكل ديكارتي حاسـم؛ لأن الجسـم يوجـد فعلا من غـير الذهن، وربما من غير الشـخص كذلـك، عندما يكون الجسـم جثة، أي أنهما متغايران. وانتهى كريبكي إلى التأكيد على مسـألتين مهمتين هما: أولا، لم يتوقف المؤيدون لنظرية الهوية عـن تقديم الحجج التي تدعم رؤيتهم، وجد كريبكي بعض هـذه الحجج ضعيفا، والبعض الأخر يقوم على مصادرات أو مسلّمات أيديولوجية ومذهبية. ثانيا، لا ينطوي رفض هُويَّة الصفات السيكولوجية على قبول الثنائيـة الديكارتية. بل على العكس رؤية كريبكي تضمر رفضا للتصور الديكارتي. النفس أو الذهن عند كريبكي - كيان روحي مسـتقل وقائم بذاته، لكن هناك حاجة إلى الارتباط الضروري بموضوعات مادية، من قبيل بويضة معينة أو حيوان منوي مُعيَّن. ومهما كان الأمر تظل علاقة العقل بالجسـم مشكلة مفتوحة للبحـث عـلى مصراعيها، بقدر كونها مشـكلة في غاية الصعوبـة. باختصار، إذا كانـت نظرية الهوية قد نجحت من منظور فلسـفة اللغة عند كريبكي في الإشـارة والتسمية الصارمة، فإنها قد أخفقت-في تصوره - مـن منظور فلسـفة العقل في تحديد طبيعة الحـالات العقلية وعلاقتها بالمخ، أو بـالأدق انتقد النزعة المادية في فلسـفة العقل. راجع (سـول كريبـكي، التسـمية والـضرورة، ص ٢٥٦-٢٥٧، ٢٦٦- ٢٦٧) مثلما انتقد ها جون سـيرل نظرية الهوية واعتبرها نظرية خاطئة؛ لأن الأحدث العقلية لها صفات أو خصائص لا يمكن اختزالهـا (أو ردّهـا) إلي الأحداث الفيزيقية، كـم أن الأحداث أو الحالات العقلية ليسـت أحداثا عصبية فحسب. وراجع جون ر. سيرل، العقل: مدخل موجز، ترجمة أ.د. ميشيل حنا متياس، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٤٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٧ م، ص ص ٥٣ -٥٤، ٦٥.

السبب الكافي. ومعيار ليبنتز في الحقيقة الضرورية - وهو في هذا متفق مع معيار كانط - هو الصدق التحليلي[١].

أيضا فسّر كارناب الأسماء names على أنها تعبيرات (أو بالأدق كلمات) تشير إلى كيانات محددة سواء كانت واقعية أو مجردة، وتتحدد علاقة الاسم بالمسمى من خلال المبادئ الثلاثة التالية:[٢]

أ - **مبدأ أحادية المعنى univocality**، ومفاده: كل تعبير يستخدم كاسم (في سياق مُعين) يكون اسما لكيان واحد بالضبط، نطلق عليه مُسَمَّى التعبير. أي أن لكل اسم مُسَمَّى واحد بالضبط هو الكيان الذي نسميه بالاسم).

ب- **مبدأ فاعل أو موضوع الجملة subject matter**، مفاده: أي جملة تتحدث عن مسميات الأسماء، أو تأتي المُسَمَّيات متضمنة في فاعل الجملة، فإن هذه الجمل تنطبق على تلك المُسَمَّيات أو تصدق عليها.

ج - **مبدأ القابلية للتغيير (أو الاستبدال) interchangeability, or substitutivity** وله صورتان:

- إذا استبدلنا بالاسم في الجملة الصادقة اسما آخر يشير إلى المسمَّى نفسه، فستظل أيضا الجملة صادقة. (أي أن الأسماء قابلة للتغيير أو الاستبدال طالما أنها تشير إلى المسمَّى ذاته).
- إذا كانت جمل الهوية، مثل: «الكعبة = قبلة المسلمين» في جميع أنحاء العالم، أو الكعبة تتطابق مع الكعبة تقع في مكة، أو الكعبة هي نفسها تقع في مكة بالمملكة العربية السعودية، فجميع هذه الجمل ستكون صادقة وفقا لمبدأ القابلية للتغيير أو الاستبدال (أي بالرغم من استبدال تعبيرات الهوية التالية: علامة التساوي الحسابية «=»، ومتطابق مع، وهي نفسها... إلخ).

أما كواين فيميز بين المُسَمَّى أو ماصدق التعبير designatum ومعناه. وهذا التمييز يتشابه إلى حد كبير مع تمييز فريجه بين معنى التعبير أو الاسم و إشارته (المشار إليه)، بين معنى الاسم

(١) د السيد نفادى، الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم، ص ٤٥-٤٦.

(2) Rudolf Carnap, Meaning And Necessity; A Study In Semantics And Modal Logic, The University Of Chicago Press, Chicago, Illinois, U.S.A., 1948, Pp.96-98.

ومسماه (أي الموضوع أو الكيان الذي يُسَمَّى بالاسم) [١]. لاحظ كريبكي أن هناك اختلاف في الرأي وتحاجج حول هُويَّة أسماء الأعلام بين كواين وروث باركان ماركوس، فمثلا تقول ماركوس بضرورة الهويات بين الأسماء. إن اعتقد أحدهم أن شيشرون هو توليوس، وكان بالفعل يستعمل «شيشرون» و«توليوس» كأسماء، فإنه بهذا يلتزم كون معتقده هذا حقيقة ضرورية، وتستعمل ماركوس، في هذا السياق، المصطلح «مجرد وسم mere tag ». يرد كواين بما يلي: قد نَسِمُ كوكب الزهرة (فينوس)، ذات مساء، بالاسم العلم هسبر، وقد نسم الكوكب إياه، قبل شروق الشمس بالاسم العلم فوسفور، عندما نكتشف أننا وسمنا الكوكب إياه مرتين، يكون اكتشافنا هذا تجريبيا، وليس هذا لأن أسماء الأعلام كانت أوصافا. ودافعت ماركوس عن الرأي القائل: بخصوص امتلاك الأسماء، فإن معجما جيدا كفيل بأن ينبئك، إذا ما كانت إشاراتها واحدة. باختصار، فإن القول بضرورة الهُوِّية بين الأسماء قد تعرض للنقد. لكن النتيجة التي انتهى إليها رسل كانت شيئا مختلفا إلى حد ما. عنده أن اشتراك اسمين في إشارة واحدة ليس موضعا للسؤال التجريبي. لا ينطبق هذا على الأسماء العادية، بل هو شرط يستوفى عندما تطلق الأسماء على معطياتك الحسية، وتعين المعطى الحسي باستخدام أسماء الإشارة مثل: هذا، وذاك، وهنا... إلخ. فتستطيع أن تعرف، دون أن تلجأ إلى التحقق التجريبي، انك تسمى الشيء إياه مرتين، وتكون قد استوفيت الشروط. وبما أن هذا لا ينطبق على حالات التسمية العادية، لا يمكن أن تكون الأسماء العادية أسماء حقيقية في رأى رسل[٢].

بينما ذهب كريبكي إلى القول: إن «هسبر» و«فوسفور»، عندما نستعملهما كاسمين، فهما مُعيِّنان صارمان، ويشيران في كل عالم ممكن إلى كوكب الزُّهرَة. وبالتالي فإن عبارات هوية الأسماء عند كريبكي ضرورية الصدق. أيضا عبارات الحقائق العلمية ضرورية الصدق، مثل «الضوء هو تيار من الفوتونات»، و«إن الماء هو H_2O». وعندما يقول كريبكي بأن أسماء الأعلام معينات صارمة فهذا يكون بطريقة حدسية intuitively. الفكرة التي يدافع عنها كريبكي هنا هي أن عبارات الهُوِّية الصادقة والتي يتم اكتشافها بطريقة بعدية تكون ضرورية الصدق[٣]. وبالرجوع إلى المثال السابق «هسبر - فسفور» يتضح أن ثمة أمر صادق،

(1) Ibid, pp. 100-118.

(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة،، ص ١٩٦ -١٩٨.

(3) Philip D. Miller, «Against the Necessity of Identity Statements», Episteme ,Volume 11, September 2000, pp.60-61.

فقبل أن أعرف أن هسبر هو فوسفور، إنني أرى نجما ما، أو جرما سماويا ما، في المساء، فأدعوه «هسبر»، وفي الصباح فإنني أدعوه «فوسفور»، هذه الأشياء أعرفها. ثمة حتما عالم ممكن حيث يرى شخص ما نجما ما، في موضع مُعيَّن في المساء، ويطلق عليه هسبر، ونجم آخر في الصباح ويطلق عليه فوسفور، ويخلص من ذلك - لابد أنه اكتشف ذلك بالدليل التجريبي - إلى انه يسمى نجمين مختلفين، أو جرمين مختلفين، أحدهما على الأقل لم يكن فوسفور، فهل معنى هذا أنهما ليس متطابقين؟ كلا.. إن هذا الشخص لم يستعمل الاسمين كما يستعملهما كريبكي، أي كاسمين يشيران إلى كوكب واحد هو كوكب الزهرة، وحيثما يوجد، بل كاسمين لموضوعين آخرين، يمكن أن يتوافر فيه الدليل الكيفي، الذي يجيز لنا القول أن هسبر وفوسفور يسميان موضوعين مختلفين. أما كريبكي، فيستعمل الأسماء كما نفعل في لغتنا العادية، حيث إن «هسبر وفوسفور» كانا الأمر الواحد عينه، فلا يمكن أن يتغايرا في أي عالم ممكن ما آخر. وإذا ما كانا، كما هو الحال في واقع الأمر، يشيران إلى الكوكب نفسه، فعلينا في أي عالم ممكن آخر أن نستعملهما كاسم لذلك الموضوع. وهكذا ففي أي عالم ممكن، سيصدق كون «هسبر هو فوسفور» وعبارة هُويَّة الأسماء هذه ستكون صادقة لسببين: أولهما، لأننا لا نعرف قبليا أن هسبر هو فوسفور، ولسنا أصلا في موقع معرفة الإجابة ألا تجريبيا، وثانيهما، أن الأمر على هذا النحو، لأننا قد نحصل على دليل لا يتميز كيفيا عن الدليل الذي بين أيدينا، ونحدد إشارة الاسمين من خلال موقع الجرمين في السماء، دون أن يكون الكوكبان الكوكب الواحد نفسه[1].

يمكن التعبير عن عبارة الهُويَّة الأسمية السابقة بطريق استدلالية كالتالي:

أ - هسبر يعين فوسفور = (كوكب الزُهرة). تبعا لرأى كريبكي صادقة (ممكنة الصدق).

ب- فوسفور يعين هسبر = (كوكب الزُهرة). صادقة أيضا. وهاتان الحجتان غير متناقضتين، بالنظر إلى الطريقة التي نستخدم بها الحد «هَسبر، والحد فوسفور»، ومن ثم فهما صادقتان.

ج - هسبر وفوسفور يعينان الشيء نفسه (أعنى كوكب الزُهرة). وفقا لتحليل كريبكي، وهذا يؤدى إلى النتيجة الصادقة التالية:

د - هسبر هو فوسفور.

(1) Philip D. Miller, «Against the Necessity of Identity Statements», pp. 61-62.

وبطريقة شبه رمزية يمكن صياغة الاستدلال السابق فيما يلي:

لو كان لدينا الحدان المفردان (أ) و(ب) يُعيِّنان الشيء نفسه (ج)،

إذن (أ) هو (ب).

في ظروف العالم المناقض للواقع counterfactual world، إذا لم يستخدم الاسمان «هسبر وفوسفور» بالطريقة نفسها التي يستخدمها كريبكي كاسمين لهذا الكوكب، بل كاسمين لموضوعين آخرين، فربما كان لدى المرء دليل هُويَّة كيفي يجيز له القول بأن الاسمين هسبر وفوسفور يسميان، يشيران إلى، موضوعين مختلفين.

يخلص بنا كريبكي إلى النتيجة التالية: أن يكون النجم الذي تراه هناك في المساء هو نفسه الذي تراه في الصباح، فهذه حقيقة ممكنة فحسب (لا تصدق في كل العوالم الممكنة). إذ ثمة عوالم ممكنة حيث لا يظهر فوسفور في الصباح، لكن لا ينبغي أن نطابق هذه الحقيقة الممكنة مع العبارة القائلة: إن هسبر هو فوسفور؛ لأن هذا التطابق لا يصح إلا إذا افترضنا ضرورية ظهور هسبر هناك في المساء، أو ظهور فسفور هناك في الصباح. وهذان كلاهما ليسا بحقائق ضرورية، وأن كان هذا هو سبيلنا في تعيين الكواكب، فإنها مجرد علامات ممكنة، نعين بواسطتها الكوكب، ونعطيه اسما[١].

لكن هل تتحدد إشارة الاسم من خلال علامات محددة فريدة، أو من خلال خصائص فريدة يستوفيها المسمَّى (المشار إليه)، ويعتقد المتكلم أنه تصدق عليه (أي على المسمى)؟ «كأن تقول مثلا: إن علامة الاسم «ن» تُعيِّن (أو تشير إلى) الموضوع «س»، إذا وفقط كان «س» هو ذلك الموضوع الذي يقدم تلك العلامة بطريقة سببية[٢]». يجيب كريبكي عن السؤال السابق بالنفي، قد يتفق أن تكون بعض الأوصاف مُعيِّنات صارمة مثلا «الجذر التربيعي للعدد ٤ = ٢»، لكن أغلب الأوصاف ليست كذلك. أما الاسم، لكونه مُعيِّنا صارما، ليس من الضرورة أن يدخل في علاقة هُويَّة (يتطابق أو يتماهى) مع مُعيِّن غير صارم. مثلا الاسم «أرسطو» لا يتطابق بالضرورة مع العبارة الوصفية «معلم الإسكندر الأكبر»..، وهكذا يصر كريبكي

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٩٩-٢٠٣.

(2) Michael Wreen, «Proper Names and the Necessity of Identity Statements», Synthese, Vol. 114, No. 2 (Feb., 1998), p.320.

على أن التطابق الضروري لا يكون إلا بين مُعيِّنات صارمة، كما يصر على حدسية هذه الفرضية «حدسية التسمية»[١]. وانتهى كريبكي إلى أنه يمكن إثبات أن الأسماء في اللغة العادية هي مُعيِّنات صارمة، وبالتالي فإن الهويات ضرورية. أيضا، فإن أي رمز في اللغة العادية أو حتى الافتراضية لا يكون مُعيِّنا صارما لا ينبغي أن يسمى اسما.

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ٣٦.

المبحث الثاني

النظرية العِلِّية في التسمية والإشارة

Causal theory of naming and reference

أولا، التفسير العِلِّى والتاريخي لأسماء الأعلام

يفترض كريبكي أن ثمة علاقة عِلِّية قد تأسست بين الاسم والمسمَّى referent the. والفكرة الأساسية في نظرية العلية للأسماء وعلاقتها بالمسميات: أن الأسماء تشير إلى مسمياتها بطريقة سببية أو علية؛ لأنها تكون في بداية الطرف الأول لسلسلة علِّية معينة، ويكون الشيء المسمَّى الذي نعينه أو نسميه بالاسم في نهاية الطرف الأخر للسلسلة العلية[١]. والإشارة تكون ثابتة مع التسمية إما عن طريق الإدراك الحسي المباشر أو عن طريق الوصف للمشار إليه. وينتقل الاسم من شخص إلى آخر بالتبادل الاتصالي. وينجح الناس في تحديد الموضوع أو الشخص المسمَّى بالاسم بالاعتماد على سلسلة علية من استعمالات الاسم وصولا إلى الموضوع أو المسمَّى الأول الذي سمى بذلك الاسم. باختصار فإن محاولة تفسير العلاقة العلية في التسمية (بين الأسماء والمسميات، أو عموما بين الكلمات والعالم) لا تخرج عن كونها: تاريخية historical، أو موثوقة reliable، أو غائية teleological[٢]. وبطريقة أخرى، فكرة عِلِّية التسمية تعنى ببساطة: أن الاستخدامات الحالية للاسم ترتبط بالاستخدامات الأولى له، والاستخدامات الأولى له ترتبط عِلِّيا بالموضوع أو الكيان المسمَّى the object؛ ذلك لأن عملية التسمية أو التعميد baptism - كما يفسرها كريبكي - لتعيين أو لتحديد الشخص أو الكيان أو الموضوع المسمَّى يكون قد أدركها مباشرة المستخدم الأول. وبالتالي، فإن استخدام الاسم يشكل سلسلة علية تمتد إلى الموضوع أو الكيان الذي يحدده الاسم.

يحاول المنظرون العِلِّيون (السببيون) - أمثال دونيلان وكريبكي وكابلان - التأكيد على أن المسمَّى الذي نسميه بالاسم (أو التعبير الإشاري)، هو ببساطة ليس الذي يشبع الاعتقادات الوصفية، التي يقرنها المتكلم بالاسم أو التعبير الذي ينطقه، بل الأكثر من هذا إنه يتوقف على

(1) Michael Wreen, «Proper Names and the Necessity of Identity Statements», Synthese, Vol. 114, No. 2 (Feb., 1998), p. 320.

(2) Michael Davit, ' Reference ', in, The Shorter Encyclopedia of Philosophy, p.892.

عوامل عقلية وسببية تتعلق بالمسمَّى أو المشار إليه، ومن ثم ينبغي أن تفهم الإشارة على أنها وظيفة يقوم بها المتكلمون عندما تتوافر لديهم علاقات سببية تربطهم بالكيانات والأنواع الطبيعية الموجودة في العالم الخارجي، بدلا من أن تكون وظيفة المتكلم هي مجرد أن تتوافر لديه اعتقادات وصفية، حسبما ذهب فريجه ورسل في تحديد الإشارة[١]. ويميز كابلان في نظريته التي تعرف بـ «الصورة في الإشارة» - التي يماثل فيها بين الأسماء والصور - بين نوعين من المحتويات للاسم: المحتوى الوصفي للاسم descriptive content، والمحتوى الجيني أو الوراثي للاسم genetic content. المحتوى الوصفي يعود إلى تلك الصفات المستقلة لمستخدم الاسم. أما المحتوى الجيني أو الوراثي فيعتمد على مسألة اكتساب مستخدم مُعيِّن لاعتقادات معينة تأتى متضمنة في الاسم. والخاصية الجينية تحددها سلسلة علية من الأحداث تؤدى إلى إنتاج الاسم[٢]. ويقول كيث دونيلان: «من الواضح بالنسبة لي إنه بطريقة ما يجب أن يرتبط المسمَّى تاريخيا أو سببيا بفعل الكلام»[٣] والفكرة الرئيسة - في رأى دونيلان - هي أنه عندما يستخدم المتكلم الاسم ينوى به الإشارة إلى الفرد، و إسناد شيء ما إليه. وسوف تنجح الإشارة، إذا دخل هذا الفرد في تفسير تاريخي صحيح، وكان هو نفسه الفرد المقصود إسناد شيء ما إليه من جانب المتكلم[٤]. أيضا يذهب تايلور بيرج Tyler Burge (١٩٤٦ - ....) إلى «أن الإشارة تعتمد على ما هو أكثر من مجرد الاعتقادات والاستنتاجات الوصفية، والقدرات التمييزية للشخص الذي يقوم بالإشارة. وهذه النتيجة تفيد أن الإشارة لا يمكن اختزالها إلى مجرد حالات نفسية للأفراد، ما لم يتم تمييز هذه الحالات نفسها جزئيًا من حيث علاقات الفرد بمجتمعه أو بيئته المادية. باختصار، من وجهة نظر أصحاب الطريقة العلية في الإشارة والتسمية - أمثال هيلاري بتنام Putnam Hilary (١٩٢٦ - ٢٠١٦) وكريبكي- هناك سلاسل علية بين الاسم والمسمى، والإشارة لا تعتمد فقط على الاعتقادات والقدرات التمييزية للشخص الذي يقوم بالإشارة أو التسمية»[٥].

(1) Arthur Sullivan ,PHD, Rigid Designation, p. 142.

(2) , Kaplan, David. «Quantifying», In, Reference and Modality. Ed. Leonard Linsky, Oxford: Oxford University Press, 1971, p.134.

(3) Keith Donnellan, «Proper Names and Identifying Descriptions», Synthese, 21, D. Reidel Publishing Company, Dordrecht-Holland, 1970, p.256.

(4) Keith Donnellan, «Speaking of nothing», The Philosophical Review, Vol. 83, No. 1., (Jan., 1974), p.16.

(5) Tyler Burge, «Philosophy of Language and Mind: 1950-1990», The Philosophical Review, Vol. 101, No. 1, Duke University Press ,(Jan., 1992), p.25.

كذلك يرى كريبكي، أن الإشارة - عموما - تعتمد ليس فقط على ما نعتقده نحن، بل على الأشخاص الآخرين المحيطين بنا في المجتمع، وعلى تاريخ وصول الاسم إلى الشخص. وبهذا النهج، يكون مُسَمَّى اسم العلم، الذي ينطقه المتكلم، هي الشخص الذي تم تعميده أو تسميته في أصل سلسلة الاستخدامات التي نقلت الاسم من بداية استخدامه حتى اكتسبه الشخص المتكلم في نهاية المطاف، وهذا التعميد السيمانطيقي الشارح meta semantic يضمن الصلة بين الاسم المنطوق «ن»، والمسمى «ع»، ويكون عنصرا حاسما في تفسير أو تبرير لماذا ينطق المتكلمون العلامة ن، عندما يقصدون التعبير عن معلومة عن ذلك الفرد. أي أن تحديد مُسَمَّى الاسم المنطوق هي مسألة معرفة الشخص الذي يلعب الدور الصحيح في تفسير السبب في نطق المتكلم بهذا الاسم في ذاك السياق. فعلى سبيل المثال، عندما أنطق أثناء محاضرة في المنطق الرمزي: أرسطو يكون س. وأكثر الألفاظ تجانسا مع أرسطو، تعتمد على مقاصدي، في هذه الحالة، أنا أنوى تعيين أرسطو، ذلك الفيلسوف اليوناني القديم، الذي اكتسبت معرفتي باسمه من أستاذي عندما كنت طالبا في السنة الأولى بقسم الفلسفة، وأستاذي علمني ليس أشياء كثيرة عن فلسفة ومنطق أرسطو فحسب، بل إنه نقل إليَّ كلمةً جديدةً هي «أرسطو»، وبذلك أكون اكتسبت القدرة على استخدام هذا الاسم، واستيعاب المعلومات عن ذلك الفرد، ثم تعيينه [١].

بالإضافة إلى أن إشارة الاسم إلى مسمَّاه قد تثبت بالوصف كما يزعم أنصار النظرية الوصفية، فهناك «تعميد أولى» يحدث عندما يطلق الاسم على الموضوع أو الكيان أو الشخص بالتنصيب أو التعميد (مثلما يحدث التعميد والتسمية في الكنيسة مثلا) أو ما يسمى بالتجربة الأولى، أو قد تثبت الإشارة بالتوصيف، ومن ثم يمرر الاسم من «صلة إلى صلة» فيتناقله الأفراد فيما بينهم ويستعملونه بنفس المعنى المقصود عند بداية التعميد (أي انه على متلقى الاسم، عندما يتعلمه، ويريد استعماله للإشارة نفسها أن يكون كالذي تعلم منه الاسم)، فإذا سمعت الاسم نابليون مثلا، وقررت انه سيكون ملائما كاسم أطلقه على «أبي ذقن» الحيوان الأليف الذي أقتنيه، فإنني لا أكون مستوفيا لهذا الشرط، أي في الحفاظ على ثبات الإشارة، وهذا يفسر مثلا انحراف الاستعمال الراهن لاسم «بابا نويل» عن استعماله المزعوم. أيضا قد أستطيع أن أمرر اسم أبي ذقن إلى الآخرين، حيث إن لدى كل واحد من هؤلاء الناس الآخرين،

(1) Arthur Sullivan , Rigid Designation, pp. 144-145.

كما هو عندي، ارتباط سببي أو تاريخي بين استعمالي الاسم وبين إمبراطور الفرنسيين، لكنه ليس ارتباطا من النوع المراد. ومتى أدركنا أن الأوصاف التي نستعملها لتثبيت إشارة الاسم ليست مرادفة للاسم، عندئذ نستطيع القول بأن نظرية الأوصاف تفترض الأسمية أو الإشارة مسبقا. والسبب في ذلك أن صاحب الوصف يفترض أن كل متكلم إنما يستعمل الوصف الذي يعطيه في فعل التسمية الأولى بغرض تعيين إشارته (أي إشارة المتكلم)، فمثلا إذا ما قدم المتكلم الاسم شيشرون من خلال التحديد: أريد بـ «شيشرون» الإشارة إلى الرجل الذي أدعوه شيشرون، فمن الواضح انه بهذه المراسيم لا يحدد إشارة مطلقا. ويبدو أن أكثر القائلين بالنظرية الوصفية لم يستبعدوا الإشارة كلية، ولعل البعض منهم - كموقف رسل تحديدا - كان مدركا أهمية الحاجة إلى التعميد أو الإشارة البدائية؛ لدعم نظريتهم [١].

عموما، هناك ثلاثة عوامل أساسية مهمة في النظرية العلية، تجعلها مختلفة عن النظرية الوصفية:[٢]

(١) إنها ليست تفسيرا فرديًا للتعيين بواسطة الاسم (بمعنى أنه ليس منوطا بالمتكلم أن يقرر، أو يحدد، أي الأفراد هو الذي يقع في الطرف الآخر من السلسلة السببية ذات الصلة؛

(٢) كذلك فالمحتوى المعرفي ليس معياريا في تحديد المسمَّى (بمعنى، أن من الفرد الذي يقع عند الطرف الآخر من السلسلة السببية؟ هو ليس في حد ذاته سؤالًا عن اعتقادات أي المتكلم الحالي)؛

(٣) بمجرد حدوث المعمودية (أو التعميد)، يكون الاسم المعين للمسمى قد تم تحديده بطريقة رائدة، وليست مُرضيَّة فقط كما في الاعتقادات الوصفية.

خلاصة القول بخصوص هذه النظرية أو الطريقة العلية في الإشارة، لقد حاول كريبكي دحض كل التفسيرات الوصفية لأسماء الأعلام، وقال بأن أسماء الأعلام هي كلمات أو تعبيرات إشارية. وخلافًا لوجهة نظر راسل في الإشارة، فإن العلاقة التي تضمن الإشارة هي علاقة سببية وتاريخية، وليست علاقة معرفية. ومع ذلك اتفق كريبكي مع جون استيوارت مل في نقدهما

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٩١ - ١٩٣.

(2) Arthur Sullivan , Rigid Designation, p. 147.

للنظرية الوصفية، والقول بأن الكيفيات الوصفية ليست معيارية في تحديد المُسمَّى أو المشار إليه بالاسم (أو الضمير)، وأن الصفات العرضية فقط للفرد أو الكيان هي التي يمكن أن تتغير خلال العوالم الأخرى الممكنة، و إن صح هذا القول الأخير فإن العلاقة بين الاسم والمسمى متى تأسست فلن تعتمد على هذه الصفات العرضية للمتعين أو المشار إليه designatum. وهذه النتيجة من شأنها تأكيد فرضية كريبكي، بأن دلالات الأسماء تتبع معيناتها الفعلية حتى في حالة المواقف المناقضة للواقع.

نقد النظرية العِلّية في التسمية والإشارة:[١]

أ - لأنها تعتمد على فكرة الحدسية، والتسلسل التاريخي في التسمية ربما يقودنا إلى ما لا نهاية، وكيف نتصور أن الإشارة تقوم على مجرد سلاسل سببية تاريخية وردود فعل ذهنية هي التي تحدد صرامة المعينات التي نستعملها. فهذا من شأنه تقويض ليس الإشارة فحسب بل نظرية الدلالة برمتها. باختصار ربما تصلح النظرية السببية بالنسبة للأنواع الطبيعية أكثر منها لأسماء الأعلام والحدود والكلمات العامة مثل: أعزب، وأسقف... إلخ.

ب- لأن ذلك الارتباط السببي يبقى تاريخيا صرفا ولا يوضح مدلول اللفظ نفسه. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية المحددات الصارمة لا تسمح بتحديد الفارق بين أسماء مثل أرسطو، وأسماء مثل أخيلوس. ثم إن الاعتراف بأن مدلول الاسم محدد بجملة من الأوصاف الثقافية الإضافية هو وحده الذي يضمن إمكان التعرفّ على أن أرسطو شخصية فلسفية حقيقية، وأن أخيلوس شخصية خيالية. ولو وجدنا في إطار التعيين الصارم طريقة للرجوع إلى الوراء في سلسلة التسميات وتحديد الخاصيات المسندة على نحو أنطولوجي إلى أرسطو أو أخيلوس، فى اللحظة التي سميّا بها للمرةّ الأولى، فإن نظرية التعيين الصارم ستتحول إلى نظرية في الكفاءة الموسوعية، بل إن اصطلاح التعيين الصارم سيصبح اصطلاحا غير تقنى بالنسبة لنظرية الإشارة.

(١) عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٥٣ - ٥٤.

ثانيًا: الأسمية الصارمة بديل للنظرية الوصفية التقليدية في الإشارة

تمسك كثير من الفلاسفة أمثال (فريجه، ورسل) بفرضية «أن أسماء العلم أوصاف مُحدّدة» هي فرضية مقنعة حقًا، وأكدوا أن معنى الاسم الصحيح يعادل معنى وصف مُحدّد ما. غير أن سول كريبكي قد دحض كل هذه الأفكار والفرضيات، كالتالي:

١- افترض أن الاسم «أرسطو» هو ترجمة مقنعة لـ «معلم الإسكندر الأكبر».

٢- ومن ثمَّ، ستكون خاصية ضرورية لأرسطو أنه علَّم الإسكندر الأكبر.

٣- هذه ليست سوى خاصية واحدة من خصائصه الممكنة.

٤- لذلك، فإن افتراضنا الأوَّلى يكون خاطئا.

١- افترض أن الاسم «أرسطو» هو ترجمة مقنعة لعبارة «معلم الإسكندر الأكبر».

٢- ومن ثمّ، فإن «أرسطو علَّم الإسكندر الأكبر» ستكون ضرورية الصدق.

٣- لكنه مجرد صدق احتمالي (أو ممكن).

٤- لذلك افتراضنا الأوَّلى يكون خاطئا.

بالنظر أولًا إلى الحجة رقم (٣) يتبين أنها لا تعد إشكالية. فنحن ليس لدينا صعوبة في تصور إمكانية أن أرسطو لم يعلم الإسكندر الأكبر. ولكن كيف يُفترض أن (٢) تلزم عن (١). فمن المؤكد صدق أن «معلم الإسكندر» تعادل «معلم الإسكندر» أو كلاهما تعنيان شخصا واحدا، لكن لا يترتب على هذه الصدق أنها خاصية ضرورية لمعلم الإسكندر أنه علم الإسكندر. فقد لا يكون لديه، رغم أنه لن يكون المسمَّى (أو المشار إليه) the referent «معلم الإسكندر». وبالمثل، فإن تكافؤ «أرسطو» مع «معلم الإسكندر» لا يستلزم (ب).

بعد ذلك بالنظر إلى الحجة (ب) فسنجدها أيضا لا تعد إشكالية؛ فهي تنتج بوضوح عن (١). لكن هل هناك أي سبب لقبول (ت)؟ لا شك أن أرسطو (ومعلم الإسكندر) ليسا من الضروري أن يكونا قد علما الإسكندر الأكبر. ومع ذلك، فإن مثل ذلك لا يمنع تماما من أن تكون عبارة «معلم الإسكندر قد علم الإسكندر» ضرورية الصدق، لذلك ليس من الواضح سبب منعنا من التمسك بأن عبارة «أرسطو علم الإسكندر» ضرورية الصدق. وتبقى الحجة المستقلة (ت) نحتاج إلى إثباتها صدقها في كل العوالم الممكنة.

- افترض وجود ذلك العالم الذي يكون فيه أرسطو لم يعلم الإسكندر.
- ومن ثمّ، تكون عبارة «أرسطو علم الإسكندر» قضية كاذبة في ذلك العالم.
- لذلك، تكون القضية «أرسطو علم الإسكندر» ممكنة الصدق، إذن الحجة (ت) صادقة.

ينصَّب تركيز كريبكي على نظرية رسل بقدر ما تنطبق على أسماء العلم. وفقا لنظرية الأوصاف، فإن أسماء الأعلام هي مجرد روابط للأوصاف أو للمحمولات المرتبطة بها. وهذه الأوصاف هي التي تمنح أسماء الأعلام المغزى sense أو المعنى meaning. فمثلا، يتم منح معنى لاسم العلم «أرسطو» من خلال مجموعة الأوصاف التالية: «التلميذ الأشهر لأفلاطون»، و«معلم الإسكندر الأكبر»، و«مؤلف كتاب الأخلاق النيقوماخية»... إلخ. لأن هذه الأوصاف تفترض تقديم معنى أو مغزى للاسم «أرسطو». لذا يمكن القول: «أنه بالنسبة لكل خاصية ف»، فإن العبارة «أرسطو يمتلك الخاصية ف» تكون عبارة صادقة تحليليا. و إذا كانت ف ١، وف ٢، وف ن.. كلها خصائص في الاقتران، فمن ثم ستكون العبارة: « كل ما له الخصائص ف ١، وف٢، وف ن.. هو أرسطو» عبارة صادقة تحليليا. وبهذه الطريقة فإن المعنى يحدد الإشارة. المعنى هو اقتران الخصائص والمحمولات، التي تزودنا معا بالشروط الضرورية والكافية ليكون شيء ما مرجعا (مشارا إليه أو محالا إليه «للاسم». إذا كان الأمر هكذا، فمن ثمَّ، تُفهَم الإشارة على أنها المعنى، وأيما كانت الإشارة - لو أن شيئا ما تناسبه هذه الخصائص الموضوعة أو المُحدّدة في الأوصاف[١].

تفنيد أسباب الاعتقاد في النظرية الوصفية:[٢]

- ما لم تختصر الأسماء الأوصاف المحددة، سيكون من الصعوبة بمكان أن نعرف كيف تشير الأسماء على الإطلاق. فمثلا، الاسم «نابليون» يشير إلى شخص مُعيِن - لكن كيف؟ النظرية الوصفية تتضمن إجابة مباشرة: الاسم نابليون يختصر وصفا يشبعه ذلك الرجل وليس سواه. وطالما أن النظرية الوصفية تستطيع حل هذه المشكلة

(1) Bruch A. Brody, «Kripke on Proper Names», Midwest Studies in Philosophy, Vol. 2, 1977, pp. 64-66.

(2) Arif Ahmed, Saul Kripke, op. cit., pp. 8-14.

ببساطة، فهذا قد يعد سببا لتصديقها. غير أن كريبكي أثبت بطلان هذا السبب، وأكد أن الأسماء ليست مجرد أوصاف مختصرة.

- إمكانية التطابق بين معنى الاسم ومعنى الوصف المحدد: التفسير الوصفي للاسم «بابا نويل»، والاسم «أرسطو»، مفاده: أنك تستفسر عن إشباع صفات معينة لدى شخص يوصف بها سواء كان موجودا بالفعل أو غير موجود بالفعل. مثل هذا التفسير يلزمنا بمطابقة معنى الاسم «بابا نويل» بمعنى الوصف المحدد «الرجل الذي يقدم الهدايا للأطفال في يوم عيد الميلاد»، وأيضا المطابقة بين معنى الاسم أرسطو «ومعنى الوصف المحدد» الفيلسوف اليوناني العظيم الذي كتب «الأخلاق النيقوماخية». لكن هذا الرأي يبدو ضعيفا لأنه يفترض أن الأسماء في أفضل الأحوال سيكون لها معنى الوصف المحدد نفسه، وقدم كريبكي حججا تخالف هذه النتيجة، وخاصة أن الأسماء التي تشير إلى الشيء نفسه يمكن أن تكون لها معان مختلفة. ومن ثم، ليس من المعقول أبدا ربط معنى الاسم بمعنى أي وصف مُحدد.

لقد حدد كريبكي ثلاث مشكلات رئيسة حول نظرية الأوصاف عند رسل:[1]

١- **مشكلة المثالية اللغوية:** بمعنى أنها تجعل وجود شيء ما يعتمد على ما إذا كانت تنطبق عليه الاعتقادات أو الأوصاف التي نقدمها عنه أو لا تنطبق عليه. لكن اعتقادنا في شيء ما لا يجعله حالة حاضرة؛ لأن مسألة وجود شيء ما أو عدم وجوده مستقلة عن أوصافنا له واعتقاداتنا حوله، ومع ذلك يعتقد كريبكي انه في مثل هذه الحالة، فإننا لا نشير إلى أي شخص بـ «أرسطو» مثلا، و إنما بالأحرى نشير إلى شخص ما، ونكون فقط مخطئين بشأن بعض الأشياء (الأوصاف) التي نعتقدها بخصوص ذلك الشخص، أي أن المعنى يحدد الإشارة في رأى كريبكي.

٢- **مشكلة الاتصال:** بالنسبة لمعظم أسماء الأعلام، يوجد كثير من الأوصاف المختلفة والمرتبطة بها (كما في المثال السابق عن أرسطو). والمشكلة الواضحة التي ذكرها فريجه نفسه بالفعل هى: أن هناك نوعا من الرخاوة أو الضعف في لغتنا. فبعض الناس

(1) John Fennell, A Critical Introduction to Philosophy of Language ; Central Themes from Locke to Wittgenstein, 1st published, Rutledge, New York 2019, pp. 117-118.

قد يعطى معنى ما للاسم أرسطو، بينما يعطيه البعض الآخر معنى مختلفا، وقد أشار فريجه إلى أن الألفاظ المستخدمة في اللغة الطبيعية - بخلاف العلامات في اللغة الكاملة منطقيا - ربما يكون لها أكثر من معنى؛ نظرا لما تتسم به اللغة الطبيعية بالغموض، فإذا كان المرء لا يعرف هذا الوصف، فمن ثم لن يفهم معنى الاسم؛ ولهذا يحدث أحيانا فشل في الاتصال أو التفاهم المشترك والمتبادل بين الناس بواسطة اللغة الطبيعية. أيضا نظرا لأنه لا يستطيع أحد أن يحدد أي وصف من بين هذه الأوصاف هو الوصف الصحيح والأمثل، فمن ثم ينتج عن هذا فشل في اتصال المعنى بين الناس.

٣- **مشكلة الحقائق التحليلية غير المنطقية أو غير المشروعة:** ويعبر كريبكي عن هذه المشكلة كالتالي: إذا كان الاسم أرسطو يعنى الرجل الذي علم الإسكندر الأكبر، فسيكون حينئذ القول: أرسطو معلم الإسكندر الأكبر (مجرد تكرار أو تحصيل حاصل). لكن من المؤكد انه ليس شيئا ما يمكن أن نكتشف كونه يعبر عن حقيقة أن أرسطو علم الإسكندر الأكبر، لذلك فكونه معلم الإسكندر الأكبر لا يمكن أن يكون جزءا من معنى الاسم [(١)].

وفقا لنظرية الأوصاف فإن معنى الاسم هو اقتران الأوصاف بكيان مُحدّد وانطباقها عليه. وبنفس الطريقة يكون الصدق التحليلي (قبليا، وضروريا) كما في العبارة التحليلية: «كل العزاب غير متزوجين» صادقة تحليليا؛ لأن كلمة الأعزب هي اختصار لـ «الرجل غير المتزوج»، وذلك لأن الجملة تقول: «كل الرجال العزاب غير متزوجين»، لكن العبارة «أرسطو معلم الإسكندر الأكبر» تختلف عن العبارة السابقة، حيث أن الأخيرة عبارة عرضية، بعدية، تأليفية أو تركيبة. ويكون من التناقض في هذه الحالة الأخيرة أن ننكر أي وصف مرتبط، إذا كانت هذه الأوصاف تحدد معنى الاسم. وبالتالي تصبح عبارة أرسطو لم يعلم الإسكندر الأكبر «ليست فقط مستحيلة منطقيا، بل إنها مسألة تجريبية يتم تحديدها من خلال التحقق التاريخي التجريبي، وإذا تم استبعادها، فسيكون بناء على هذه الأسس والوقائع التاريخية التجريبية، وليس بداهة من خلال المنطق وحده».

خلاصة القول، لقد دافع كريبكي عن افتراضه بأن هناك علاقة وثيقة بين الإشارة والضرورة، خاصة فيما يتعلق بأسماء الأعلام ومسمياتها. ولقد دافع كريبكي خلال هذه المحاضرات

(1) Saul A. Kripke, Naming and Necessity, p. 30.

عـن بعض أفـكاره وفرضياتـه الجريئة، أولها حول التسـمية وعلاقتها بالمعنى والإشـارة، لكنه تعرض للنقد هو وهيلاري بتنام لمحاولتهما اسـتنباط نتائج ميتافيزيقية من مقدمات في فلسـفة اللغة حول طبيعة الإشـارة وسـيمانطيقا أسـماء الأعلام. وهناك من اعتقـد أن حجج كريبكي كانت تسـير في الاتجاه الآخر، وأن نتائجه حول الإشـارة وأسـماء العلم مشـتقة - ولو جزئيا - من افتراضات ميتافيزيقية مثيرة للخلاف فيما بينها أصلا. ولقد عبَّر الفيلسوف الأمريكى «ناثان سـالمون Salmon Nathan» (١٩٥١- ....) عن هذا بعبارته الوصفية الاستعارية البليغة: «إن ما فعله كريبكي كان أشـبه بخفة اليد التي تمكن المرء من أن يسـحب أرنبا ميتافيزيقيا من داخل قبعة لغوية»[١].

ثالثا: نقد نظرية الأوصاف المُحدّدة

انتقـد كريبكيـي بشـدة النظرية الوصفية لإشـارة أسـماء الأعـلام في كتابه «التسـمية والضرورة»، والنظرية الوصفية تبناها كلا من فريجه ورسـل. ويشير فريجه في هامش مقالته المهمـة «في المعنى والإشـارة» إلى النظرية التي ينتقدها كريبكي، يقـول فريجه: «ربما تعددت الآراء أو اختلفت حول معنى اسـم العلم الحقيقي، فالاسم «أرسطو» مثلا يُفسَّر معناه كالتالي: «تلميذ أفلاطون ومعلم الإسـكندر الأكبر»، أو ربما فسر بمعنى مختلف، كما في الجملة التالية: «أرسـطو وُلِدَ في إسـطاغيرا»، ومن ثمَّ نصل إلى نتيجة تقول: «إن معلم الإسـكندر الأكبر وُلِدَ في إسـطاغيرا».. وهكذا. طالما أن المشار إليه أو المُسمَّى nominatum شخص واحد، تظل مثل هـذه التفاوتات المتنوعـة في المعنى مقبولة، لكن يجب تفادي ذلك في نسـق العلم الاسـتدلالي، ولا ينبغـي أن تظهر في اللغـة الكاملة»[٢]. يميز كريبكي بالنسـبة للنظرية الوصفية بين نوعين مختلفـين: النـوع الأول يكون فيه الوصف مرادفا للاسـم (أي له معنى)، والنـوع الثاني يكون فيه الوصف غير مرادف للاسـم، لكنه يحدد إشـارته. ولو كان الاسـم يعنى الوصف أو عنقود الأوصـاف نفسـه، فلن يكـون معينا صارما؛ لأنه لن يشـير إلى الموضوع نفسـه في كل العوالم

(1) Robert Stalnaker, «Reference and Necessity», in, A Companion to The Philosophy of Language, (eds.) By Bob Hale ,Crispin Wright and Alexander Miller, 2nd edition, Vol. 2, Wiley Blackwell, John Wiley & Sons LTD Published 2017, P. 902.

(2) Saul A. Kripke, Naming and Necessity, p 30.

وراجع أيضا الترجمة العربية للكتاب: سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٠٦.

الممكنة [١]؛ ولأن الاسم يجب أن يشتمل على خصائص جوهرية تحدد هويته، بخلاف الأوصاف قد يختلف معناها باختلاف المتكلم وباختلاف الموقف أو السياق حسب رأى الباحث. لذا فإن أسماء الأعلام تعتبر مُحدّدات أو مُعيِّنات صارمة في رأى كريبكي، بالرغم من أن كثير من الأوصاف المُحدّدة ليست كذلك، وعندما نستخدم الوصف المُحدّد في تقديم أو عرض الاسم فإن المُعيِّن الصارم يكاد يستخدم في فحص وتأكيد إشارتها أكثر منها في تحديد وتوضيح ذلك أو إعطائها معنى. وخلاصة القول، فقد أكد «كريبكي» أن النظرية الوصفية تعجز عن تحقيق المعنى بشكل دقيق باعتبارها ضعيفة إلى حد ما، فالمزاعم التي تُقِرُها لا تؤكد المعنى القوى الذي يجب أن يكون، وبذلك نجده يؤكد على ضرورة البحث عن دقه المعنى بطريقة أكثر قوة وتحديدًا [٢].

كما قدم سول كريبكي مجموعة من الحجج في معرض نقده لنظرية الأوصاف المُحدّدة، هذه الحجج أهمها ما يلي: [٣]

أ) الحجة الجهوية (المشروطة) Modal Argument: مفادها «أن النظرية الوصفية لا تفسر المواقف التي يمكن أن تكون فيها الكيانات المشار إليها بأسماء الأعلام، هي بالفعل أو غير ذلك». وفقا للنظرية الوصفية التقليدية، فإن معنى الاسم يتم إعطاءه إما من خلال وصف مُحدّد أو من خلال مجموعة أوصاف مُحدّدة. فمثلا، يمكن إعطاء معنى للاسم «شكسبير» بواسطة الوصف «مؤلف هاملت، والملك لير، وروميو وجولييت». لكن حجة الجهة عند كريبكي توضح أن هذا ليس صادقا بالضرورة، فربما لم يكتب شكسبير أيا من هذه الأعمال المسرحية الشعرية العظيمة، كما أن كريبكي قد فصل بين الخصائص التي يربطها عادة المؤيدون للنظريات الوصفية بالاسم وقال بأنها غير ضرورية، وبالتالي لا يمكن إعطاء معنى للاسم بواسطة هذه الأوصاف المُحدّدة.

---

(١) د محمد سيد أبوالعلا، أثر النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة على نظريتي المعنى والإشارة: دراسة تحليلية لناثان سالمون، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، المجلد ٢٧، العدد، ٢٧،، ٢٠١٨ص ١٦٦- ١٦٧.

(٢) محمد مصطفى حجازي، فلسفة اللغة والمنطق عند كريبك، رسالة دكتوراه غير منشورة: إشراف د على حنفي محمود، د إبراهيم طلبه عبدالخالق، طنطا ٢٠١٢،، ص ١٨٠-١٨٣.

(3) Yimin Kui, M.A, The Reference and Content of Proper Names: A Social and Pragmatic Approach, PHD. Dissertation, Advisor: Prof. Joseph Levine, The Ohio State University, 2005. (preface) pp. 1- 2- 3..

ب) **الحجة المعرفية Epistemic Argument:** مفادها «أن الناس قد يمتلكون اعتقادات خاطئة، و يستخدمون أوصافا كاذبة لبعض الأسماء، ومع ذلك تظل هذه الأسماء تشير إلى مسمياتها referents». لو كانت النظريات الوصفية صحيحة، وأن معنى الاسم يعطى من خلال وصف مُحدّد أو عنقود من الأوصاف، لوجب على الشخص المتكلم الذي يفهم الاسم أن يعرف بصورة قبلية الوصف أو عنقود الأوصاف لهذا الاسم، لكن هذا ليس هو الحال في كثير من الأحيان. فمثلا، يمكن للمتكلم أن يفهم معنى الاسم «شكسبير»، لكن عليه أن يبحث في العالم بشكل تجريبي، لكي يعرف عما إذا كان صحيحا بالنسبة لشكسبير أنه مؤلف تلك الكتب. ومن ثم، فهو لا يعرف مسبقا (بصورة قبلية) هذا الوصف أو هذه الأوصاف. إذن، لا يمكن إعطاء معنى للاسم بواسطة الأوصاف.

ج) **الحجة السيمانطيقية Semantic Argument:** مفادها «ليس من الصواب أن الناس يمتلكون في عقولهم أوصافا محددة عند استخدام الأسماء، بل إن الأسماء ستشير إلى الكيانات أو الموضوعات، حتى لو أن معظم الناس ليست لديهم أوصافا واضحة عن هذه الكيانات أو الموضوعات». يزعم أصحاب النظرية الوصفية أن إشارة الاسم تتحدد من خلال معناه بالطريقة التالية: الكيان أو الموضوع الذي يستوفى الوصف المُحدّد أو الأكثر ترجيحا من مجموعة الأوصاف يكون هو المرجع (المشار إليه)؛ لكن كريبكي يستخدم الحجة الدلالية لإثبات أنه من الممكن أن المشار إليه لا يستوفى أي من الخصائص التي يربطها أصحاب النظرية الوصفية بالاسم. فمثلا، بالرجوع إلى المثال السابق، من الممكن القول إن شكسبير لم يكتب أيا من الأعمال العظيمة المنسوبة إليه. وبالتالي، فإن إشارة الاسم لا يمكن تحديدها من خلال معاني هذه الأوصاف المُحدّدة.

د) **حجة الأسماء الفارغة Empty Names:** ربما استخدمنا في لغتنا العادية أسماء ومصطلحات ليس لها مسمَّى (مشار إليه) مثل: «شارلوك هولمز»، و«بابا نويل»، والغولة، والبعبع، والعنقاء... إلخ، ومع ذلك يبدو أن لها جميعا معانٍ لدى من يستخدمها، وهذا يعد عيبا في نظرية الإشارة المباشرة، أنها تعطى تفسيرا وصفيا لمعانى هذه الأسماء الفارغة المحتوى أو المضمون.

هـ) اشـتملت النظرية الوصفية على قضايا ميتافيزيقية ومسـائل إبستمولوجية؛ مما يجعلها تتجـاوز نطاق فلسـفة اللغـة. فمن الناحيـة الميتافيزيقيـة، تثير مسـألة ثنائية العقل والمـادة (عندمـا نصف شيء مُعيِّن فهل يكون المعنى مسـتقلا في العقـل؟ أم انه يعتمد بطريقة حسـية على الموصوف ونستمده من العالم المادي الخارجي؟). أما من الناحية الابسـتمولوجية، فإن حجج الشـكاك المعروفة توضح أنني لا أسـتطيع أبدا معرفة أن العـالم الخارجـي موجود. ومع ذلـك اظل متأكدا مـن معاني كلماتي التي اسـتخدمها في الوصف أو التسمية[١].

أيضا قدمت الفيلسـوفة والمنطيقة الأمريكيـة المعاصرة روث باركان ماركوس فيما يخص نظرية الإشارة مجموعة من الأفكار الدلالية المهمة، باعتبارها حلولا لمعالجة ما يسمى بـ الإبهام الإشاري، وكانت هذه الأفكار بمثابة نقطة الانطلاق التي بنى عليها كريبكي نظريته الإشارية فيما بعد[٢]، ومن هذه الأفكار مثلا: وظيفة الوصف المُحدّد، وأسـماء الأعلام لها إشارة مباشرة وليسـت أوصافا لها معـان، وفكرة المُحدّدات الصارمة، .. وغيرها. وهناك من ينسـب السـبق التاريخـي لــ ماركوس على كريبكي فيما يخص أسـس نظرية الإشـارة، مثل: جـون مكدويل McDowell, John (١٩٤٢ -) جوزيـف ألمـوج Joseph Almog (١٩٥٤-)، وآلان سـيدل Alan Sidelle (١٩٦٦-)، .. وغيرهـم. ويتجـلى ذلـك من خلال طرحها لتلـك الأفكار الدلالية المهمـة، بل إنهم أخذوا عـلى كريبكي عدم اعترافـه بالدور المهم الذي لعبتـه أفكار ماركوس في تأسـيس وتشكيل النظرية الإشـارية لديه، حتى بالرغم من أن ماركوس لم تُقدّم لنا نظرية متكاملة الأركان في المعنى والإشـارة، كما أنها لم تخصص لها بشـكل مسـتقل واحدا من كتبها أو مقالاتهـا، بخلاف كريبكي الذي افرد لها مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات، التي حققت له شـهرة واسعة، مثل كتابه «التسـمية والضرورة»، الذي اعتمدت عليه بشكل أساسي في هذا البحث[٣].

---

(1) Arif Ahmed, Saul Kripke, op. cit., pp. 11-12.

(2) Quentin Smith: «Marcus, Kripke, and The Origin Of The New Theory Of Reference», eds. By Paul W. Humphreys and James H. Fetzer, Springer Science+ Business Media Dordrecht,1998, pp. 3-12.

(٣) للمزيـد حـول هذه النقطة راجع، عمرو أحمد السـيد، منطق الجهة المُكمَّم عنـد روث باركان ماركوس، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، إشراف أ.د ناصر هاشـم، د عابر عبدالعزيز، د. محمد سليم، كلية الآداب - جامعة سوهاج ٢٠٢١، ص ١١٥- ١٢٩.

رابعًا: نظرية الأوصاف العنقودية في الإشارة والتسمية (كريبكي)

مفادها: «بالنسبة لتحليل أسماء الأعلام في اللغة العادية، فإن تفسير المشار إليه بالاسم لا يتحدد بواسطة وصف مُحدِّد مفرد فحسب، بل بواسطة مجموعة أو عائلة أو رزمة cluster من الأوصاف المحددة، بشرط أن يستوفى المسمَّى أو الكيان المشار إليه معظم هذه الأوصاف المحددة». ويبدو كريبكي هنا متمسكا بفضائل النظرية الوصفية - وليس عيوبها - عند فريجه ورسل، ومتفقا مع جون سيرل في الاعتماد على اللغة العادية. تبعا لرأى سيرل، فإن المشار إليه بالاسم لا يحدده وصف وحيد، بل عائلة ما أو رزمة ما أو عنقود من الأوصاف المُحدّدة cluster of descriptions[١]. وهناك طريقتان يمكن من خلالهما تفسير مفهوم عنقود الأوصاف (أو حتى الوصف المفرد)، والطريقتان كالتالي:[٢]

- الوصف العنقودي أو الوصف المفرد كلاهما يعطيان معنى للاسم، فمثلا عندما يقول أحدهم «طه حسين»، فإنه يعنى ذلك الشخص مؤلف كتاب الأيام، ومؤلف كتاب مستقبل الثقافة في مصر، ومؤلف كتاب الشيخان، ومؤلف رواية دعاء الكروان... إلخ.
- بدلا من التسليم بأن الوصف لا يعطى معنى للاسم أو حتى يعطيه مرادفا متضمنا، علينا أن نسلم بأنه يحدد إشارة الاسم.

لهذا يعتقد كريبكي أن هؤلاء الذين ينكرون بشدة أكثر منه أن للأسماء معان - مثل الفيلسوف الأمريكي بول زيف Paul Ziff (١٩٢٢-٢٠٠٣) - إنما هم مازالوا يستخدمون التساؤل القائل: « كيف للمشار إليه the referent بالاسم أن يتحدد؟»، حيث أن أسماء الأشياء التي نعرفها يتم إقرارها بشكل مختلف إما من خلال التعميد أو عن طريق التفاخر من جانب أولئك الذين يعرفون الشخصيات التاريخية مثلا، عن طريق مجموعات أو عناقيد من الأوصاف. وتبعا لرأى بول زيف فإن أسماء الأعلام عادة هي ليست من بين كلمات اللغة، وليست ذات معنى على الإطلاق.

---

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٠٨.

(2) Kripke, S. (2003, June 19). «Saul Kripke - Naming and Necessity: Notes», Theotodman. com., Retrieved March 3, 2022,, p9. of 73, accessed on 20-4-2022. http://www.theotodman.com/Kripke_Naming pdf.

أيضا يرى كريبكي أنه يمكن النظر إلى هذه النظرية باعتبارها مجموعة الآراء حول طبيعة الأوصاف ودورها في تكوين معنى اسم العَلَمْ:(١)

١- لكل اسم، أو تعبير مُعيِّن، هو «ج»، مجموعة من الصفات تضاهيه أو تناظره، يمكن أن نسميها عائلة الصفات أو الخصائص ϕ، بحيث إن الشخص «أ» يعتقد أن ج هو ϕ.

٢- يعتقد الشخص «أ» أن إحدى هذه الصفات، أو بعضها معا، تخص فردا ما بعينه بطريقة فريدة. ولكي يكون أ صادقا في اعتقاده السابق، فانه يحتاج إلى الفرضية التالية.

٣- إذا استوفى موضوع مُحدّد، هو ح، أكثر الصفاتϕ، أو الأكثرية المرجحة من الصفات ϕ، يكون ح هو المشار إليه بالاسم «ج». فالصفات هنا أشبه بالأعضاء في مؤسسة ما، بعضها أي هذه الصفات سهمه أكبر من سهم غيره، والبعض الآخر سهمه قد لا يسمح له بحق التصويت أصلا، وبالمثل بعض الصفات أهم من غيرها، حيث إن هناك صفات تافهة أو غير جوهرية لا تفيد في عملية الإشارة.

٤- إذا لم يصدر عن التصويت موضوع فريد، فإن الاسم «ج» لا يشير.

٥- العبارة التالية: «إن وجدت ج، فإن ج لديها أغلب الـ «ϕ» هي عبارة يعرفها المتكلم قبليا.

٦- العبارة التالية: «إن وجدت ج، فإن ج لديها أغلب الـ ϕ» هي عبارة تعبر عن حقيقة ضرورية (في لغة المتكلم).

لكن كريبكي قد تبين أن النظرية الوصفية تعاند الحدس، فإذا كان وصف ما أو عنقود من الأوصاف يعطى الاسم معنًى، فإن بعض الأمور قد تبدو كما لو كانت حقائق ضرورية، والحال أنها ليست حقائق ضرورية. فمثلا العبارة الوصفية «كان أرسطو معلم الإسكندر الأكبر». الملاحظ أن كونه معلما، أو حتى فيلسوفا، لا نستطيع أن نستنبطه من العبارة السابقة على انه أمر ضروري فيه، أليس من الممكن أن نتخيل انه انصرف إلى الطب مثلا؟... وهكذا. وقد يُتفَق على أن تكون بعض الأوصاف مُعيِّنات صارمة، مثل: الجذر التربيعى للعدد ٤ «عبارة ضرورية للعد ٢»، لكن أغلب الأوصاف ليست كذلك. أما الاسم، لكونه معينا صارما - كما

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (المقدمة الثانية «في التسمية» بقلم المترجم)، ص ٣٤ - ٣٥.

اتضح في المبحث الأول - فلا يسعه إلا أن يتماهى (يتطابق) مع مُعيِّن غير صارم ضرورة. ويخلص كريبكي إلى القول بأن التماهى(التطابق) الضروري لا يكون الا بين المعينات الصارمة، كما يصر على حدسية التسمية، ومن ثم، يتضح خطأ نظرية الأوصاف العنقودية في التسمية[١].

(١) سول كريبكي، المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.

المبحث الثالث

سيمانطيقا العوالم الممكنة وخصائصها الجهوية

أولا: نظرية العوالم الممكنة

نظرية العوالم الممكنة هي إحدى ثمرات البحث العلمي المعاصر، ورغم أنها تعود في الأصل إلى الفيلسوف الألماني ليبنتز، باعتباره أول فيلسوف استعمل مصطلح العوالم الممكنة، حينما أشار إلى أن عالمنا هو واحد من العوالم الممكنة اللامتناهية العدد، وبالتالي فعالمنا الفعلي هذا أفضل بكثير من تلك العوالم الممكنة جميعًا [(١)]، إلا إنها اشتهرت كما هو معلوم مع فلاسفة اللغة والمناطق المعاصرين أمثال: سول كريبكي، وديفيد لويس D. Lewis (١٩٤١- ٢٠٠١)، وجاكو هنتيكا J. Hintikka (١٩٢٩-٢٠١٥) [(٢)]، وألفن بلانتينجا Plantinga (١٩٣٢ - ....)،

(١) المتتبّع لتاريخ نظرية أفضل العوالم الممكنة، يجدها ظهرت في الفكر الإسلامي وتحديدا عند أبي حامد الغزالي، قبل أن يعرفها ليبنتز، وخاصة حين ذكر الغزالي في كتابه «إحياء علوم الدين»، من أنّ « كلّ ما خلق الله تعالى من السّماوات والأرض، إنْ رجّعوا فيه البصر، وطولوا فيه النّظر، ما رأُوا فيه من تفاوت ولا فطور، وكلّ ما قسّم الله تعالى، بين عباده...فكله عدل محض، لا جور فيه، وحق صِرف، لا ظلم فيه، بل هو على التّرتيب الواجب الحق، على ما ينبغي، وكما ينبغي، وبالقدر الّذي نبغي، وليس في الإمكان أصلا أحسن منه، ولا أتمّ منه، ولا أكمل منه». مفاده أن هذا التّرتيب الدّقيقُ، الّذي يوجد في هذا العالم، من تمام وكمال، إنّما هو وفق عملية عقلية، تكون سببا كافيا لوصفهِ بأفضل العوالم الممكنة. راجع (على محمد على دخيل، العوالم الممكنة في الفلسفة المعاصرة: بحث مشتق من أطروحة الدكتوراه «العوالم الممكنة بين الفكر الإسلامي والمنطق المعاصر: دراسة تحليلية ومقارنة»، البحث منشور في مجلة كلية الآداب - جامعة طنطا، العدد ٣٩، الربيع ٢٠٢٠, ص ١٢ - ١٣).

(٢) جاكو هينتيكا: فيلسوف ومنطقي فنلندي ولد في الثاني عشر من يناير عام ١٩٢٩ م في مدينة هلسنكي. وحصل على درجة الدكتوراه عام ١٩٥٣ م من جامعة هيلسنكي The University of Helsinki سن الأربعة والعشرين تحت إشراف البروفسور «فون رايت» G. H. Von Wright، ثم بعد ذلك عُين «هينتيكا» أستاذًا للفلسفة بجامعة هيلسنكي عام ١٩٥٩ م. وفي أواخر الخمسينيات قسَّم «هينتيكا» وقته بين فنلندا Finland والولايات المتحدة الأمريكية The U. S. A، ثم عُين أستاذًا للفلسفة عام ١٩٦٤ م في جامعة ستانفورد Stanford University. وفي بداية عام ١٩٧٠ م أصبح «هينتيكا» أستاذًا باحثًا دائمًا في أكاديمية فنلندا، ونشر ١٣ كتابًا وحوالي ٢٠٠ مقالة في مجالات: المنطق، وفلسفة الرياضيات، وفلسفة اللغة، وفلسفة العلوم، ونظرية المعرفة. وقد أنهى مسيرته العلمية كأستاذ للفلسفة في جامعة بوسطن Boston University. وقد أسهم هينتيكا أخيرا بشيء بارز في تاريخ الفلسفة بأعماله الأصيلة عن أرسطو وكانط وفتجنشتين.=

ثم لقيت بعد ذلك انتشارا واسعا شمل الدراسات التداولية عند ريتشارد مونتاجيو R. Montague (١٩٣٠- ١٩٧١)، وروبرت ستالناكر R. Stalnaker (١٩٤٠ - ....). تستند هذه النظرية في تصورها العام على دعوى مفادها: أن العالم الممكن ليس هو العالم الممكن الفيزيائي فقط. وتعرِّف هذه النظرية العالم الممكن الفيزيائي بكونه عالما ممكنا له القوانين الطبيعية نفسها التي تحكم العالم الفعلي. وعليه فإن العوالم الممكنة الفيزيائية الشكل هي فقط مجموعة فرعية من مجموعة العوالم الممكنة المنطقية[١]. تعريف آخر: هي نظرية دلالية منطقية تبحث في العوالم التخيلية أو الافتراضية التي توجد بموازاة عالمنا الواقعي، وهي بِناءات منطقية، يمكن أن نفترض فيها صدق القضايا التي لا تصدق في عالمنا الفعلي، فتحيلنا بذلك العوالم الممكنة إلى صيغ جديدة من الكينونة سواء كانت فعلية أم عقلية، شريطة المحافظة على عدم التناقض فيها[٢]. ونظرية العوالم الممكنة مرتبطة بمبدأ المحاكاة من جهة، ومبدأ الإشارة أو الماصدق من جهة أخرى؛ مما يعني أنها مقاربة منطقية وفلسفية بامتياز. كما أنها مقاربة سيميائية بالأساس، مادامت تعتمد على علم الدلالة في قراءة الدوال بغرض بناء مدلولاتها النصية[٣].

يمكن صياغة التصور العام لنظرية العوالم الممكنة من خلال الرسم التوضيحي التالي:

= وتوفي في ١٢ أغسطس عام ٢٠١٥ م. راجع د عزة العدوى خليل، الموجهات عند جاكو هينتيكا، مجلة المؤتمر السنوي الدولي الثالث لقسم الفلسفة (كيف نقرأ الفلسفة في الإبداع ونقد النقد؟)، ج ١، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٧، ص ٧٧٣.

(١) أ. د، يوسف السيساوي، مفهوم الصحة والتناقض في الفكر المنطقي، : مقاربة فلسفية منطقية، سلسلة أبحاث المؤتمر السنوي الدولي « كيف نقرأ الفلسفة؟»، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨، ص ٦٣٨.

(٢) مليكة مذكور، من منطق الجهات إلى فكرة العوالم الممكنة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٧، العدد (١٤٩)، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، شتاء ٢٠٢٠، ص ١٥٤.

(٣) جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (المونواليزا) لأحمد المخلوفي نموذجًا، المغرب، مكتبة مطبعة الخليج العربي، ط١،. ٢٠١٩، ص ١٠-١١.

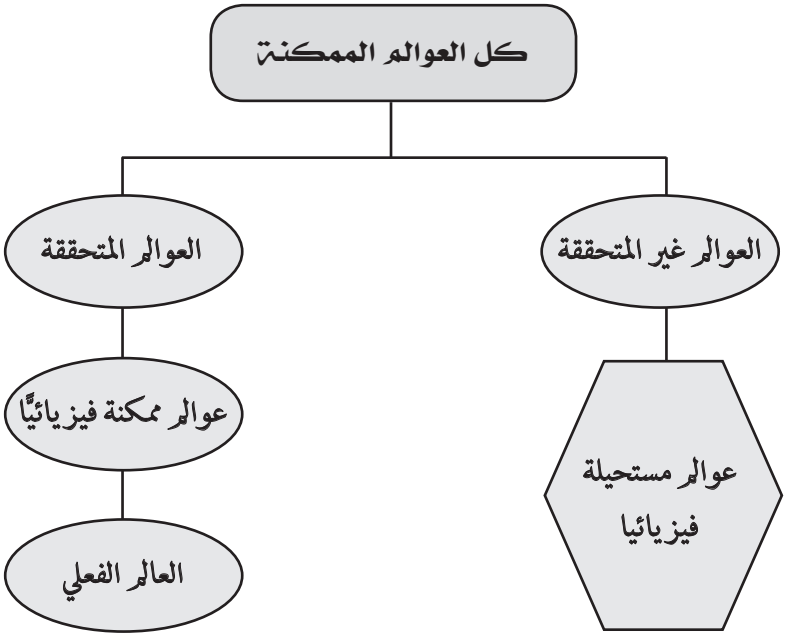

نلاحظ من خلال الرسم التوضيحي السابق أن عالمنا الفعلي الواقعي (الذي يشمل كل شيء كائن بالفعل أو سيكون بالفعل) هو مجرد عالم واحد ضمن عددٍ لا متناه من العوالم الممكنة. وانه العالم الوحيد الفعلي، بينما العوالم الأخرى ممكنة لكنها ليست فعلية. لذا وجب التأكيد على أننا لا نعني بالعالم الممكن العالم الفيزيائي الممكن فحسب، وأن هناك عددا لا يحصى من العوالم الممكنة منطقيا لكنها ليست فيزيائية، أو بطريقة أخرى يمكن القول: إن مجموعة العوالم الممكنة فيزيائيا تشكل حقًا مجموعة فرعية من كل العوالم الممكنة منطقيًا. والعالم الممكن فيزيائيا هو أي عالم ممكن تنطبق عليه القوانين الطبيعية التي تنطبق على عالمنا الفعلي. وكمثال على العالم الممكن فيزيائيا ومنطقيا كالذي تصوره رواية « كوبرفيلد» لـ «تشارلز ديكنز»، حيث لا يوجد أي حدث في تلك الرواية ينتهك أي قانون طبيعي. أما العالم الممكن والمستحيل فيزيائيا فتصفه قصة «واشنطن إرفينج» لـ «ريب فان وينكل»، الذي تخيل الإنسان ينام لمدة عشرين عاما دون غذاء، وأن يحيا الإنسان لمدة عشرين عاما دون تغذية (أو استهلاك للطاقة) فهذا يخالف قوانين معينة للديناميكا الحرارية. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن هذا الوضع مستحيل فيزيائيا إلا إنه ليس مستحيلا منطقيا [1].

(1) Raymond Bradley and Norman Swartz, Possible worlds ; An Introduction to Logic and its Philosophy, Hackett Publishing Company Inc., USA, 1979, pp. 4-6.

يعد سـول كريبـكي هو أول مـن بحث في سـيمانطيقا العـوالم الممكنـة ومدلولاتها، ثم تـلاه جاكـو هينتيكا، الذي بحث في نظريـة «المجموعات الجهوية». وهكـذا فإن علم دلالة العوالم الممكنة قد تأسـس مع المنطقي سـول كريبكي، في مقاله الذي نشره سنة ١٩٦٣ بعنوان: «اعتبـارات دلاليـة حول منطق الجهات»؛ حيـث أعطى بعدًا دلاليًّا متكامـلًا لمنطق الجهات، من خلال التركيز على ثلاثة عناصر أساسية هي: مجموع العوالم الممكنة، و إمكانية الصلة بين هـذه العوالم، ووظيفة التقويـم التي تحدد مجموع العوالم الممكنـة الحقيقية لفرضية احتمالية ما[١]. هناك مجموعة من التساؤلات المهمة التي تطرحها نظرية العوالم الممكنة في رأى كريبكي، ومـا زال يثار حولهـا الجدال الفلسـفي حتى الآن، مثل: مـا طبيعة العـوالم الممكنة بالضبط؟ أو ما الحالات المفترضة لها؟ أو كيف يمكن تحديد العوالم الممكنة والمواقف القضوية المناقضة للوقع؟ و إلى أي حد يكون الشعار القائل: «إن الضروري هو الحقيقي في كل العوالم الممكنة» قضية صادقة؟ وما الدور الحقيقي الذي تؤديه فكرة العوالم الممكنة في التفسير الفلسفي لمفاهيم الجهات المنطقية؟ وكيف تتحدد هُويَّة الأفراد عبر كل العوالم الممكنة؟ وكيف نفسر أو نسلم بـأن الأفـراد ربما كانوا أعضاء في نطـاق عوالم أخرى ممكنة، بينما هم ليسـوا كذلك في نطاق عالمنـا الفعـلي؟...[٢]، فمثلا الشـخصيات الخيالية «شرلوك هولمز» و«بابـا نويل».. وغيرها؟، قـد نتخيلها عـلى أنها كيانات ممكنة حتى لـو لم توجد في عالمنا الفعـلي، والعكس صحيح فقد يختفي في نطاق العوالم الأخرى الممكنة أفراد موجودون في عالمنا الفعلي، و يظهر أفراد جدد... وهكذا[٣].

بخصوص أهم المسـائل التي تعالجها نظرية العوالم الممكنة فهي وضع الذوات فيها، فهل الذوات تتغير بتغير العوالم (نظرية بلانتينجا)؟ أم أن العوالم تتغير مع ثبوت الذوات (نظرية سـول كريبـكي)؟ أم أن للذوات نظائر هـي التي تتغير بتغير العوالم الممكنـة؟ (نظرية دافيد لويـس). ومعنى هذا أن نظريـة العوالم الممكنة تبحـث في مفهوم المماثلـة أو تماثل الذوات، أو تباينهـا عبر العوالم. أضف إلى ذلـك أن نظرية العوالم الممكنة هي تلك التي تدرس مختلف

(١) جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق، ص ٨٩.

(2) Alan Berger, (ed.), Saul Kripke ,1ST Published, Cambridge University Press, U.S. A, 2011, p. 6.

(3) G. W. Fitch, Saul Kripke, Philosophy Now, Series Editor: John Shand , Acumen Publishing Limited, 1st ed. ,U.K., 2004, p12.

العلاقات الموجودة بين الكلمة والعالم، وفق علم دلالة العوالم الممكنة، أو وفق منطق الجهات. أي: تـدرس العلاقـات الارتباطية بين عالم الكلـمات والملفوظات والقضايـا التخييلية والعالم المرجعـي الإحـالى بحثا عن علاقـة التطابق، أو علاقـة التماثل، أو علاقة التـوازي، أو علاقة الانعكاس، أو علاقة الاختلاف، أو علاقة الانزياح، أو علاقة التجاوز والخرق... إلخ[١].

تتميـز نظرية كريبكي بابتداعهـا نموذجا دلاليا لمنطق الموجهات، يعتمـد بنائه العام على العوالم الممكنة، وتتجلى الفائدة الأولى لهذا النموذج، في اجتهاده لوضع قاعدة دلالية ومنطقية صلبـة تحكم تعيـين «الذات» من خـلال العوالم الممكنـة. والمقصود هنا هـو وضع الشروط الضرورية والكافية التي تسـمح بتعيين موضوع مُعيَّن في كل العوالم الممكنة. تسـعى نظرية كريبـكي في المقـام الأول إلى معالجة الوضع الثابـت للذوات مهما اختلفـت العوالم. ومن ثم، فإن العالم الممكن هو في الأسـاس عالم معطى من خلال الشروط الوصفية التي نسـندها إليه، كـما أن العـوالم تتغير بتغير هذه الـشروط. إذن، نخلص مـع كريبـكي إلى أن علاقة الذوات بالعوالم علاقة صارمة لا تتغير بتغير العوالم [٢].

هل حجة العوالم الممكنة طرحها كريبكي على أسـاس كيفي مادي أم على أساس صوري تخيلي عقلي؟ وكيف اسـتطاع حل إشـكالية «الهُوِّية عبر العـوالم»؟ العوالم الممكنة يتصورها كريبـكي على أنها عوالم مجردة محضة، وليسـت عوالم مادية وحسـية كعالمنـا الواقعي الفعلي، بخلاف تصور ديفيد لويس مثلا، الذي يرى أن العوالم الممكنة موجودة في الحقيقة مثل عالمنا المـادي وينطبق عليها ما ينطبق على العالم الحـالي [٣]. يقول كريبكي: ليس العالم الممكن بلدا نائيا نعبره أو نرصده بالمسـبار، كما إن العالم الممكن الآخر لن نصل إليه حتى لو سافرنا أسرع من الضوء... العالم الممكن إنما يُعطى بواسطة الشروط الوصفية التي نربطها به. أي أن العوالم الممكنة هي أمـور اعتبارية نفترضها أو نتخيلها، ونجعلها بمثابـة مقدمات موضوعية، فيكون دورنا إزاءها معياريا. وليس هناك ما يحول دون افتراضنا عما كان بمكن أن يحدث لنيكسـون في ظـرف مناقض للواقع، لأننا نتكلم عـما كان يمكن أن يحدث له. وعندما نحدد ظرفا مناقضا للواقـع، فنحن لا نصف العالم الممكن بأكمله، بل فقط ذلك الموضوع أو الكيان أو الشـخص

(١) جميل حمداوي، المرجع نفسه، ص ١٤ - ١٥.
(٢) محمد سيد أبوالعلا، أثر النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة على نظريتي المعنى والإشارة، ص ١٢٦.
(٣) جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق، ص ٢٠-٢١.

الـذي يعنينـا[١]. وبهذا يكون كريبكي قد رفض التفسـير الجهوي الواقعـي الذي قدمه لويس لفكرة العوالم الممكنة.

هكـذا لم يعـد الحديث عـن الوجود محصـورا بالحديـث عن الوجـود الفيزيـائي فقط، ولكـن مقاربته في ضوء مسـتجدات نظرية العوالم الممكنة سـمحت بمعالجته على أسـاس أنه مجـرد محمول يختلف مفهومه باختلاف الخصائص الوصفية التي نسـندها له في كل عالم ممكن من مجموع العوالم الممكنة.

بالنسـبة للسـؤال عن تحديد الهُوِّية عبر العوالم يبدو كريبكي سؤالا معقولا نوعا ما، فقد تساءل كريبكي هل مشكلة « الهُوِّية عبر العوالم الممكنة » لها معنى؟ أم إنها ببساطة، مشكلة زائفـة؟ قد لا يمكن اختـزال العبارة «أن إنجلترا حاربت ألمانيا عام ١٩٤٣»، إلى أي عبارة حول الأفراد، فإن العبارة المذكورة، بمعنى ما، ليسـت أمرا واقعا «زائدا» على مجموع الوقائع الخاصة بالأشـخاص، وبسلوكهم عبر التاريخ. يمكن التعبير عن هذا المعنى، معنى كون الوقائع الخاصة بالـدول ليسـت وقائع «زائدة» عن مجموع الوقائع الخاصة بالأشـخاص، مـن خلال الملاحظة التالية: إن وصف العالم مع ذكر كل الوقائع الخاصة بالأفراد، وحذف الوقائع الخاصة بالدول، مـن شـأنه أن يكون وصفا تامـا للعالم، تصدر عنـه أو تتبعـه الوقائع الخاصة بالـدول. وربما لا تكون الوقائع الخاصة بالموضوعات المادية وقائع «زائدة» على وقائع جزيئاتها المكونة. بهذا القـول، هل نتوقع إعطاء معايير هُويَّة محكمة وملزمة؟ أيضا هناك مشـكلة الهُوِّية عبر الزمن هل تنطبق عليها نفس الملاحظات السـابقة؟ يقول كريبـكي أن علاقة الهُوِّية الصارمة تنطبق على الجزيئات ولا يوجد تطابق ظاهر بالنسبة للكيانات الأكبر، بل هناك علاقة تطابق مبهمة وغير متعدية، بمعنى انه ينتج من سلسـلة التطابقات الظاهرة عد تطابق تام وظاهر. ولم يطور المناطقة إلى اليوم نسـقا منطقيا - ولا حتى نسق لويس وفكرته عن النظير - يتم التعامل فيه مع مشكلة الإبهام الإشاري و إزالته[٢].

مثلا، لكي تكون القضية التي تتضمن اسـم العلم صادقة في كل العوالم الممكنة، ينبغي أن يُعيِّن اسم العلم الفرد نفسه في العوالم الممكنة كلها. وهو ما يُسمىّ بالهوية عبر العوالم الممكنة.

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص١٢٣ - ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٠- ١٣٦.

ونلاحظ أنه يمكن لشيء ما موجود في عالمنا ألا يكون موجودا في عوالم ممكنة أخرى، دون أن يضع هذا، من جديد، مسألة الهوية عبر العوالم الممكنة موضع تساؤل. وليست الهوية عبر العوالم الممكنة مسألة لغوية، فهي مسألة ترجع، ببساطة، إلى الأطروحة التي تذهب إلى أنه: إذا كان شيء ما «أ» موجودا في عالمنا الواقعي «ع»، وكان هذا الشيء «أ» موجودا أيضا في عالم ممكن «ع١» الذي يختلف عن «ع»، فسيكون هو نفسه وليسا شيئين مختلفين، بل لهما هوية واحدة تجمعهما. وتسمح الهوية عبر العوالم الممكنة بالتمييز بين الألفاظ الإشارية (أو المعينات الصارمة) التي تعُيّنّ الشيء نفسه في العوالم الممكنة كلهّا، بينما بعض الألفاظ الأخرى (أو المعينات غير الصارمة) تعين أشياء مختلفة في مختلف العوالم الممكنة[١].

لكن أصحاب نظرية النظير counterpart theory[٢] إلى «العالم الممكن» كمعطى كيفي، فيقولون بوجوب تطابق (تماهي) أرسطو الذي في العوالم الأخرى الممكنة، أو بالأدق بوجوب تطابق نظرائه مع تلك الأشياء الموجودة في العوالم الأخرى، والتي تكون أكثر الأشياء اشتراكا مع أرسطو في صفاته الأهم. يقول ديفيد لويس مثلا: «إن نظراءك.. يماثلونك.. في أوجه مهمة..، وهي أكثر تماثلا معك من الأشياء الأخرى في عوالمها.. أي الأشياء التي جعلتها وازنة أهمية الأوجه المتعددة ودرجات التماثل»، وقد يجعل بعضهم تساويا بين الصفات المهمة وتلك الصفات التي تستعمل في تحديد الموضوع في العالم الفعلي على حد تعبير كريبكي[٣]. بطريقة أخرى تفيد هذه النظرية أن الشيء الموجود فعليًا يوجد بالضرورة إذا كان له نظير

(١) د عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٥٠.

(٢) قدم الفيلسوف والمنطقي الأمريكي المعاصر ديفيد لويس لغة جديدة إلى منطق الجهة المعاصر (لغة الأسوار الجهوية) أطلق عليها نظرية النظير counterpart theory، وذلك من أجل ترجمة اللغة المعيارية للمنطق الجهوي إليها، وهي اللغة - اللغة المعيارية للمنطق الحملي الجهوي - التي تحتوى إضافة إلى لغة منطق المحمول من المرتبة الأولى رمزين هما: الصندوق £ (ويقرأ من الضروري أن)، والجوهرة ◊ (ويقرأ من الممكن أن)، وهما يعبران عن الضرورة والإمكان على التوالي. وتهدف لغة نظرية النظير بما تنطوي عليه من قواعد إلى رد الضرورة والإمكان إلى السورين الكلي والوجودي، وكذلك تقديم منطق ماصدقى extensional logic في مقابل المنطق المفهومي Intensional logic للغة الحملية الجهوية المعيارية إضافة إلى إشباع معاني التعبيرات والحدود الجهوية. كما تضمن عمل لويس نزعة ميتافيزيقية واقعية بخصوص طبيعة العوالم الممكنة. ارجع (هاني مبارز، لغة نظرية النظير لدى ديفيد لويس: فحص نقدي ومنطقي، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، عدد يوليو- سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٧٠-٧١).

(٣) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ١٦٦.

في كل عالم ممكن أو إن كان موجودًا في كل عالم ممكن، ولكنها كاذبة لأنه ليس بالضرورة أن يوجد نظير لكل شيء..

ولمزيد من التوضيح، هناك أربع فرضيات أساسية قدمها ديفيد لويس في تحليله الدلالي لفكرة العوالم الممكنة:[1]

(١) توجد عوالم ممكنة: العوالم الممكنة الأخرى هي حقيقية تمامًا مثل العالم الفعلي. قد لا تكون موجودة بالفعل، لأن الوجود فعليًا يعني الوجود في العالم الفعلي الذي نعيش فيه، لكنها مع ذلك موجودة.

(٢) العوالم الممكنة الأخرى هي أشياء من نوع العالم الفعلي نفسه - «الذي أعيش فيه أنا وكل ما يحيط بي»إن هذه العوالم الممكنة تختلف «ليس في النوع، بل فقط فيما يحدث فيهم. عالمنا الفعلي هو عالم واحد فقط من بين العوالم الأخرى، ونحن نسميه وحده فعليًا ليس لأنه يختلف في النوع عن بقية العوالم، بل لأنه العالم الذي نعيش فيه».

(٣) التحليل القياسي للصفة «فعلي» هو التحليل الصحيح. «قد يطلق سكان العوالم الأخرى حقًا على عالمهم الخاص فعليًا إذا كانوا يعنون ما نفعله» بكلمة «الفعلي»؛ لأن المعنى الذي نعطيه لـ «الفعلي» هو أنه يشير في أي عالم إلى هذا العالم الذي أكون أنا نفسي فيه. والفعلي قياسي مثل الكلمات: «أنا»، أو «هنا»، أو «الآن»: يعتمد في إشارته على ظروف الكلام، إلى العالم الذي يقع فيه الكلام».

(٤) لا يمكن رد العوالم الممكنة إلى شيء أكثر أساسية. فالعوالم الممكنة هي ما تكون عليه وليست شيئًا آخر. وسيكون من الخطأ تحديدها مع كيان يُزعم أنه أكثر احترامًا، على سبيل المثال مجموعة من الجمل من بعض اللغات. إذن، العوالم الممكنة هي « كيانات محترمة ومعقولة في حد ذاتها».

لكن روبرت ستالينكر يعتقد أن الخطأ في هذا الاستدلال هو افتراض أن وجهة النظر المطلقة هي وجهة نظر محايدة، ومتميزة عن وجهة النظر من داخل أي عالم ممكن. ويتم تجنب المشكلة عندما يدرك المرء أن وجهة نظر العالم الفعلي هي وجهة النظر المطلقة، وأنه جزء من

(1) Robert C. Stalnaker, «Possible Worlds», Noûs, Mar., Vol. 10, No. 1,, Indiana Univ., 1976, pp 67-68.

مفهوم الواقعية أن هذا يجب أن يكون كذلك[١]. ويذهب ستالينكر في سيمانطيقاه إلى أن أية قضيـة مناقضة للواقع صادقة، إنما تعكـس عالَما مفترضا أو محتملا، كان من الممكن أن يتحقق بحيث تأتى فيه الأحداث على خلاف ما هي عليه في عالمنا الواقعي[٢].

باختصـار، فإن الواقعيـة المعتدلة التي يحاول سـتالينكر الدفاع عن تماسـكها - في مقابل الواقعية المتطرفة التي يتبناها لويس - تقبل الفرضيتين الأولى والثالثة، وترفض الفرضية الثانية. فماذا عن الفرضية الرابعة؟ إذا حددنا العوالم الممكنة بالطرق التي كانت عليها الأشـياء، فهل يمكننا الاسـتمرار في الاعتقاد بأنها «كيانات محترمة في حد ذاتها»، وغير قابلة للرد إلى أي شيء أكـثر جوهرية؟ ناقش روبـرت آدامز بأنه لتجنب الواقعية المتطرفة، يجـب أن نجد ردا نهائيًا للعـوالم الممكنة. يجـادل: «إذا كانت هناك أي بيانات حقيقية يُقال فيها إنها عوالم محتملة غير فعلية، فلا بد أن تكون قابلة للاختزال إلى عبارات يُقال فيها إن الأشياء الوحيدة الموجودة هي الأشـياء الموجودة في العالم الفعلي، والتي لا تتطابق مـع الإمكانيات غير الفعلية». ما لم يكن التذكير بأنه من خلال «العالم الممكن» لا نعني شـيئًا أكثر من «الطريقة التي يمكن أن تكون بها الأشـياء» يعتبر هذا الاختزال، لا أفهم سـبب ضرورة ذلك. لماذا لا يمكن أن تكون الأشياء عناصر من العالم الفعلي، كما هي؟.

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهت نظرية العوالم الممكنة، فهناك مشكلتان يجب التمييز بينهما: الأولى هي القلق العام من أن فكرة العالم الممكن هي فكرة غامضة للغاية، حيث كيف يمكـن لتفسـيرات العوالم الممكنة أن تسـاعدنا على فهم أي شيء ما لم يتـم إخبارنا بماهية هذه العوالم الممكنة، ويتم إخبارنا بمصطلحات مسـتقلة عن المفاهيـم التي تهدف العوالم الممكنة إلى تفسـيرها؟ والمشكلة الثانية هي المشكلة المحددة المتمثلة في أن الاعتقاد في العوالم الممكنة والتحليـل القيـاسي للواقع يبدو أنه يلـزم المرء بالواقعيـة المتطرفة، والتـي (يعتقد الكثيرون) أنهـا خاطئة بشـكل واضح. مثلا تجعلنا نفترض الإشـارة إلى الاختلاف بـين الطريقة التي كان من الممكن أن يكون عليها عالمنا والطريقة التي يكون عليها عالمنا بالفعل[٣].

(1) Robert C. Stalnaker, «Possible Worlds», p. 69.

(٢) د صلاح عثمان، شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مكال، ص ٢٢.

(3) Robert C. Stalnaker, «Possible Worlds», pp. 69,70.

ثانيًا: صرامة الحدود العامة والأنواع الطبيعية

يحظى موضوع الأنواع الطبيعية بأهمية خاصة سواء بالنسبة للميتافيزيقا أو فلسفة العلم. والأشياء أو الكيانات التي تنتمي إلى نوع طبيعي مُعيِّن تشكل مجموعة و يكون بينها خاصية عامة مشتركة. مثل كل النمور من نوع طبيعي مُعيِّن، وجميع عينات الذهب من نوع طبيعي آخر، ومركب الماء من نوع طبيعي ثالث.. وهكذا. والأنواع الطبيعية يقابلها المجموعات العشوائية من الأشياء، مثل: محتويات صناديق القمامة، ومجموعات الجواهر المختلفة. نلاحظ أن مثل هذه المجموعات العشوائية لا توجد بينها أية خاصية جوهرية مشتركة، ولا مظهر موحَّد. في حين أن الأنواع الطبيعية هي حدود أو تعبيرات قياسية standard لعناصر أو مواد معينة تشترك في خواص محددة، يستخدمها العلماء أو المتكلمون العاديون لتصنيف هذه الأنواع أو المواد، بمعنى أنها تمدنا بالمنهج لتصنيف موضوعاتها، وبتطبيق العلماء لهذا المنهج يمكنهم التنبؤ بسلوك تلك الكيانات أو الموضوعات[1]. إذن فالنوع الطبيعي هو مجموع من الموجودات الطبيعية، التي يشبه أحدها الأخر في خاصية ما أو مجموعة خصائص معينة، وهذه التمثلات أو التشابهات يتولد عنها معرفة عن هذا الموجودات تجعلنا نحكم بأنها تمثل نوعا طبيعيا محددا. ونحن نستخدم كلمات (أسماء) الأنواع الطبيعية للتعبير عنها، ولفهم معانيها، والإشارة إليها.

يسمى كريبكي المُعيِّن أو المُحدّد صارما في جملة معينة - كما سبقت الإشارة - متى كان يشير فيها إلى الكيان أو الشيء المفرد نفسه في كل العوالم الممكنة. و إذا وسعنا فكرة الصرامة أو القطعية لكي تنطبق على أسماء الأنواع الطبيعية بالإضافة إلى أسماء الأعلام في كل العوالم الممكنة، فإننا قد نقول مثلا، بأن مصطلح «الماء» صارم. وعندما نقول إن الحد «ماء» حد صارم، فإن هذه الصرامة أو القطعية تنتج من حقيقة أنني عندما أعطى التعريف الظاهري للكلمة: «هذا السائل يكون ماءً»، فإنني أقصد الجمل (٢) وليس (١) بالنسبة للجملتين أو الصيغتين الرمزيتين التاليتين:

١- بالنسبة لكل عالم و، (لكل س في و)، فإن (س تكون ماء ≡ س تحمل نفس الصفات

(1) Chris Daly, « Natural Kinds», In, The Shorter Encyclopedia of Philosophy, ed. By Edward Craig, p.719.

الجوهرية ل بالنسبة للكيان المشار إليه بـ هذا في العالم و. وهذه الصيغة تجسد فحوى أو مضمون نظرية كريبكي.

٢- بالنسبة لكل عالم و، (لكل س في و)، فإن (س تكون ماء ≡ س تحمل نفس الصفات الجوهرية لـ بالنسبة للكيان المشار إليه بـ هذا في العالم الفعلي و). وهذه الصيغة تجسد فحوى أو مضمون نظرية يتنام.

يقول هيلاري بتنام - متبعا رأى كريبكي - عندما أعطى التعريف الظاهري: هذا السائل يكون ماء، فإن اسم الإشارة «هذا» يكون صارما. باختصار يرى كريبكي أن كلمات الأنواع الطبيعية هي مُعيِّنات صارمة؛ لأنها تقارن بين الموجودات الطبيعية من حيث الماهية. أما بتنام فيرى أنها فقط «إشارية indexical»، وتقارن الموجودات التي بينها علاقة تماثل كبيرة، وأنه علينا أن نتخلى عن فكرة أن المعنى أو المفهوم يحدد المصادق. ويرى توماس كون Thomas Kuhn (١٩٢٢-١٩٩٦) أنها ينبغي أن تفهم كبارادايم (أو كنموذج إرشادي) علمي خاص paradigm a particular scientific[١]. والنقطة التي ينبغي أن يلاحظها كريبكي جيدا بخصوص نظريته في معنى الأسماء والأنواع الطبيعية، أنه سوف تكون لهذه النظرية نتائج مدهشة على نظرية الصدق الضروري[٢].

لكن الفيلسوف الأمريكي سكوت سوامز Scott Soames (١٩٤٥- ....) قد رفض فكرة المُعيِّن الصارم الذي قال به كريبكي في نزعته القطعية؛ مبررا سوامز ذلك بأنه لا يمكن لأية نظرية دلالية تحديد المحتويات الدلالية للجمل، والذى معناه التقيد بالحدود الفردية، وافترض بدلا منه «المشير البسيط simplecite designation » الذي لا يقبل المقارنة، مما دفع «ناثان سالمون» لاتهام كريبكي بعدم التمييز بين الحد العام والمحمول أو المصادق الذي ينطبق عليه، مثلا: الحد العام «نمر» المصادق أو المحمول الذي يطابقه هو حيوان «النمر».. وهكذا. باختصار ليس كل اسم أو حد عام يكون صارما عكس رأى كريبكي[٣].

(1) Shih- Yun Lui, PHD, On Natural Kind Terms ,Published by ProQuest LLC, (17 August 2018), Introduction, pp. 1-2.

(2) Hilary Putnam, «Meaning and Reference», in, Meaning and reference, ed. By A. W. Moore, Oxford Univ. press ,1993, pp. 158-161.

(٣) محمد سيد أبوالعلا، مفهوم المحتوى الدلالي عند سكوت سوامز، مجلة كلية الآداب، العدد (٦٥)، جامعة المنصورة، أغسطس٢٠١٩، ص ١٨٩.

تبعا للنظرية الوصفية فإن معاني كلمات النوع الطبيعي تتحدد بواسطة الوصف المرتبط بها. وتبعا للنظريات العلية تتحدد دلالة كلمات النوع الطبيعي بواسطة مستخدمي اللغة والتفاعل العلي بين الأمثلة التي يعبرون بها عن هذه الكلمات[١].

هناك ثلاثة أسئلة مهمة، يجب التمييز بينها، بخصوص دلالة كلمات الأنواع الطبيعية:

- **سؤال الملكية property:** ما هي الخصائص الدلالية لـ كلمات النوع الطبيعي؟
- **سؤال التأسيسية Foundationalism:** بحكم ماذا (أو على أي أساس) يكون لكلمات النوع الطبيعي هذه الخصائص؟
- **سؤال الكفاءة competence:** ما المطلوب توافره في الشخص المتكلم لكي يفهم الخصائص الدلالية الأساسية لكلمات النوع الطبيعي؟

كما أن هناك ثلاث إجابات (فرضيات) تتوافق مع هذه الأسئلة الثلاث وفقا للنظرية الوصفية التقليدية: أولا، تبعا للوصفية الملكية تُستمَد الخصائص الدلالية لكلمات النوع الطبيعي من خلال وصف محدد ما. ثانيا، تبعا للوصفية التأسيسية، يكون لكلمة النوع الطبيعي خاصية دلالية محددة (دلالة) بحكم علاقتها بهذا الوصف المحدد. ثالثا، تبعا لوصفية الكفاءة، يفهم المتكلم كلمة النوع الطبيعي بحكم ربطها - صراحة أو ضمنيا - بهذا الوصف المحدد.

لكن كريبكي وبتنام قدما مجموعة من الاعتراضات أو الحجج بغرض التمييز بين كيفية تصنيف الناس للأشياء من ناحية، **والشروط التي تحدد دلالتها في الواقع من الناحية الأخرى، وهذه الحجج كالتالي:**[٢]

- **الحجة الجهوية (المشروطة) modal:** يجب التمييز بين نوعين من الصدق (الضروري، والممكن)، مثلا، الجملة «الذهب هو الذهب» ضرورية الصدق. أما الجمل «إنه لامع، ولونه أصفر... إلخ»، فليست ضرورية الصدق؛ لأنه من الممكن ميتافيزيقيا وجود أشياء لها هذه الخصائص نفسها، لكنها - أي الأشياء الأخرى - تختلف جوهريا عن الذهب. أيضا من الممكن أن يوجد نوع واحد يفتقر على تلك الخصائص. وهكذا فمن

(1) S. Gross, «Natural kind terms», Elsevier LTD, Univ. of Pennsylvania Philadelphia, PA. USA, 2006, p. 492.

(2) Ibid., pp. 493-494.

الـضروري أن تكون الجملة «الذهب هـو الذهب» صادقة، لكن ليس من الضروري «أن يكـون الذهب لامعـا، أو أصفرا... إلخ». لـذا غالبا ما يقـال إن كلمات الأنواع الطبيعية معينات صارمة rigid designators، بالرغم من أنه ليس السـبيل الأفضل لكي ينطبق على أسماء الأعلام في رأى ناثان سالمون؛ لأنه غير واضح و يتوقف على ما يتناوله الشخص من كلمات لتكون نوعا طبيعيا.

ويمكن توضيح الصدق الضروري بطريقة استدلالية من خلال المثال التالي:[١]

أ - «الحرارة» و«الحركة الجزيئية» معينان صارمان (مقدمة)

ب- «الحرارة = الحركة الجزيئية» قضية صادقة (مقدمة).

ج- «الحرارة» تشير إلى الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة (من المقدمة أ).

د - «الحركة الجزيئية» تشير إلى الشيء نفسه تماما في جميع العوالم الممكنة (من المقدمة أ).

هـ- «الحـرارة» و«الحركة الجزيئية» تشـيران إلى الشيء نفسـه و يتطابق تماما الواحد منهما مع الآخر في جميع العوالم الممكنة (نتيجة من ب، ج، د).

و - «الحرارة = الحركة الجزيئية» صادقة بالضرورة (نتيجة لكل ما سبق).

أما بخصوص الصدق الممكن، فيمكن للباحث التعبير عنه كالتالي:

ك - الحرارة = درجة سخونة أو درجة برودة الجسم أو المحيط، (مقدمة).

ل - الجسـم أو المحيط تختلف خصائصه من وقت إلى آخر ومن عالم إلى آخر (مقدمة ثانية).

ع - الحرارة ودرجة سـخونة الجسـم أو المحيط، أو درجة برودته متطابقين بالضرورة في عالمنا الفعلي فقط. (من المقدمة ل).

ز - الحـرارة = درجة السـخونة أو درجة البرودة للجسـم أو المحيـط.. (نتيجة ممكنة الصدق)

(1) Arif Ahmed , Saul Kripke, Op. Cit., pp. 70-71.

- **الحجة المعرفية epistemic:** مفادها «أن الأوصاف المرتبطة بكلمات النوع الطبيعي قد تكون خاطئة دون أن تؤثر على دلالة هذه الكلمات».

مثال: افترض أنني أعتقد خطأً أن النمور هي أسرع القطط، وأن هذه خاصية أساسية ومحددة للنمور. فهذا لا يستلزم أنني عندما أستخدم كلمة «النمر» أنها تشير إلى الفهود. عموما، والأكثر من هذا، قد يرفض المرء هذا الرأي؛ لأن العلماء قد يراجعوا اعتقاداتهم في ضوء البحوث والاكتشافات العلمية الجديدة. ومن ثم، تتغير لديهم دلالات كلمات الأشياء والأنواع الطبيعية، ويتبنى العلماء نظريات تعتمد على مفردات وكلمات خاصة لا تقبل القياس دلاليا.

- **حجة الغياب absence:** مفادها «أن كفاءة المتكلم في استخدام كلمة النوع الطبيعي، غالبا لا ترتبط بأي وصف معين، وعلى الأقل - إن لم يكن بصورة مطلقة - ليس من بين المتكلمين أنفسهم من يعتبره ملائم دلاليا، وسوف يختار بشكل فريد ذلك النوع الطبيعي المستخدم في القضية. مثال: لاحظ بتنام أن ما يعرفه عن خشب الزان يتطابق بصورة جوهرية مع شجر الدردار»، وأنه لم يكن متاحا لديه أية أوصاف من شأنها أن تفسر الدلالات المميزة بين «خشب الزان» و«شجر الدردار». علاوة على ذلك، حتى إذا كانت هناك أوصاف تنتقى بشكل فريد هذه الأنواع، فإنها تظل بعيدة عن الوضوح، ولا تؤدى أي دور في الاقتصاد المعرفى (الإدراكي) للشخص المتكلم.

للإجابة عن السؤال السابق وهو: ما الذي يحدد دلالة كلمات النوع الطبيعي؟ وفقا للنظرية العلية التي يتبناها كريبكي وبتنام، هناك مبدآن أساسيان: أولا، تتحدد دلالة كلمات النوع الطبيعي بواسطة التفاعل العلى المناسب مع حالات النوع، والتي يمكن أن تنقل اجتماعيا للآخرين، عن طريق ما يسمى بـ الإذعان اللغوي. ثانيا، تستخدم كلمات النوع الطبيعي بقصد (أو بغرض) الدلالة على مجموعة الأشياء المتشابهة وذات الصلة، وبالتالي فإن ما يحدد دلالتها هو شيء ما يشبه الماهية الحقيقية التي يقول بها لوك. وبالتالي هناك خصائص جوهرية تحدد ماهيتها وتجعل أسماءها صارمة، وتظل الأنواع الطبيعية كما هي حتى لو تغيرت فيها بعض خصائصها العرضية؛ لأن الأنواع الطبيعية لها ماهيات ثابتة تحافظ على هوياتها في كل العوالم الممكنة. فمثلا كلمة «ذهبْ» تدل ليس فقط على مجموعة الأشياء التي تجمعها خصائص نلاحظها متنوعة ومشتركة بينها، بل بدلا من ذلك تشير إلى بعض الخصائص الجوهرية الموثوقة

لمن يستطيع ملاحظتها، وأيا كان هؤلاء الناس الملاحظين تكون هذه الخصائص الجوهرية. وإذا طبقنا ذلك على مثال بتنام السابق، فسنتبين أن دلالة خشب الزان مثلا تتحدد من خلال الخصائص الجوهرية أو الأساسية لعينات أو قطع من خشب الزان نتفاعل معها. كما يساعدنا البحث العلمي في معرفة هذه الخصائص والتأكد منها، لكن الكفاءة اللغوية غير مطلوبة في الواقع حسب رأى كريبكي، ويمكن القول إنها تساعد في جعل مثل هذه المعرفة ممكنة؛ لأن الذي يحدد دلالة كلمات النوع الطبيعي هي المظاهر الموضوعية الخارجية الكامنة في طبيعة الأشياء ذاتها، بعيدا عن الشخص المتكلم. ويبدوا أن كريبكي بهذا القول من المؤيدين للنزعة الخارجية الدلالية ولفكرة التأثير الاجتماعي اللغوى، باعتبارهما أساسين لسيمانطيقا الأنواع الطبيعية[1].

يلخص كريبكي وجهة نظر حول أسماء الحدود العامة أو الأنواع الطبيعية ودلالاتها، في مجموعة من النقاط، أهمها ما يلي:

أولا: أن المفردات العامة أو الأنواع الطبيعية هي أقرب صلة بأسماء الأعلام، وينطبق هذا على أسماء الجنس، سواء اعتبرناها أسماء، مثل: هر، وتمر، وقطعة ذهب، أو اعتبرناها أسماء غير عددية مثل «ذهب»، و«ماء»، و«بيريت الحديد»، كما تنطبق على مفردات الظواهر الطبيعية، مثل: الحَرّ، والصوت، والضوء، والبرق...، وربما انطبق هذا الرأي أيضا على ما يناسبها صفات مثل: ساخن، وصاخب، وأحمر... إلخ.

ثانيا: بالنسبة لأسماء الجنس (كما في حالة أسماء الأعلام) لابد أن نذكر التقابل بين الصفات القبلية (إن كانت ممكنة) والصفات التحليلية الضرورية التي قد يحملها الاسم، والتي يعطيها المعنى. مثل قولنا: «الذهب مادة من ماصدقاته العينات الموجودة هناك». هنا التعريف يعبر عن حقيقة قبلية بالفعل من شأنها أن تثبت الإشارة. ويعتقد كريبكي أن أسماء الأنواع الطبيعية، مثل: حيوان، ونبات، ونوع كيميائي.. تثبت إحالتها بالطريقة نفسها. وفي حالة الظواهر الطبيعية، فإن إثبات الإشارة يكون عن طريق الهوية (أو التماهي) identification، مثلا «الحَرّ= ذاك المحسوس بالإحساس ص»، والتعريف هنا قبلي لكنه ليس ضروريا، إذ قد يوجد الحَرّ ولا نوجد نحن. «الحَرّ»، كما «الذهب» مُعيِّن صارم، يُثبِت «التعريف» إحالته.

(1) S. Gross, «Natural kind terms», p. 494.

ثالثا: في حالة الأنواع الطبيعية، فإن بعض الصفات، التي يُظن أنها تشخص النوع - بطريقة ما أو بأخرى - وتنتمي إلى العينة الأصلية، إلا إن هذه الصفات يستعان بها لإضافة مفردة ما جديدة إلى النوع، أي تلك المفردات التي لا تنتمي إلى العينة الأصلية. أي أننا قد نستخدم الصفات بالمعنى الواسع، فيمكن أن تتسع لأنواع أكبر، مثلا، الحيوانية والسنورية في حالة النمور. ليس لزاما أن تنطبق هذه الصفات قبليا على النوع، فقد يؤدى بنا التحقق التجريبي اللاحق إلى رفض أن تكون هذه الصفات تنتمي إلى العينة الأصلية، ومن ثم لا ينبغي أن نعممها على النوع ككل. باختصار، إن انطباق الخصائص معا ليس ضروريا بحال، إلا إنه قد يصدق. مثلا، كل حيوان يظهر كما النمر تماما هو نمر، رغم انه من الممكن ميتافيزيقيا أن يكون ثمة حيوانات تشبه النمور وليست منها. أما الانطباق الكلى فقد يكون ضروريا حقا، في حال صدق. مثال عبارة «الهررة حيوانات» تمثل حقيقة ضرورية؛ لأننا نعرف قبليا إنها إذا صدقت، فإن صادقة بالضرورة[١].

رابعًا: عادة ما يكتشف التحقيق العلمي التجريبي وبطريقة بعدية خصائص للذهب أفضل بمراحل مما كنا نعرفه عن الذهب بطريقة قبلية. مثلا قد نصل إلى أن موضوعا ما يتشكل من الذهب الخالص إذا، و إذا فقط، كان العنصر الوحيد الذي عدده الذرى ٧٩. وهنا يعد الاسم معينا صارما بالضرورة، والأمر نفسه ينطبق على الظواهر الطبيعية من قبيل «الحر حركة جزيئية» فهي حقيقة ضرورية، و إن لم تكن قبلية أو تحليلية. أيضا القول: إن الحيتان من الثدييات لا من السمكيات «يعد حقيقة ضرورية، ولا يفترض بأي حال أن تكون قبلية أو تحليلية».

خامسًا: بمعزل عن التحقق العلمي التجريبي، فإن «العينة الأصلية» تتعزز بفعل اكتشاف مفردات جديدة. ويقر كريبكي التفسير العلى لأسماء الجنس والأنواع الطبيعية تماما مثل أسماء الأعلام، حيث يستطيع كثيرون ممن لم يروا الذهب، أو رأوا القليل منه، أن يستعملوا الاسم. فإحالتهم تتحدد بسلسلة سببية (تاريخية)، لا باستعمال أي مفردات. بان يمرر الاسم من صلة إلى صلة... وهكذا. لكن الظواهر المحسوسة لا يتم تحديدها بالطريقة نفسها في رأى كريبكي؛ فمثلا قد يستعمل شخص كفيف المفردة «ضوء»، فكيف يتسنى له تحديد معنى الضوء وبشكل حاسم أو صارم؟ لحل هذه الإشكالية زعم بعض الفلاسفة أن المفردات من قبيل «الإحساس بأشعة الشمس، أو الإحساس بالحر، أو الإحساس بالألم، أو الإحساس بالأصفر».. وأمثالها

(١) سول كريبكي، التسمية والضرورة، ص ٢٤٠- ٢٤٥.

لن تكون جزءا من اللغة ما لم نحددها على أساس الظواهر الخارجية القابلة للملاحظة، مثل، الشمس، والحرارة، والصفرة، والسلوك الإنساني.

وبالرغم من التمييز الذي قدمه كريبكي بين الحقيقة الضرورية وتلك القبلية، إلا أن مقولة الحقيقة الضرورية البعدية ما زالت محيرة، وأنها فكرة إبستمولوجية في الأساس، أيضا ليس في وسعنا أن ننكر المبدأ الجهوي الجلي بأن ما هو من مقتضيات الإمكانية فهو ممكن. ويخلص كريبكي إلى القول بأن: «أي حقيقة ضرورية، سواء أكانت قبلية أو بعدية، لا يمكن أن يتبين خلافها (أي يتبين فيما بعد كونها خلاف واقع الحال)». لكن في حالة بعض الحقائق الضرورية البعدية، لنا أن نقول أن عبارة موازية ملائمة كان يمكن أن تكون كاذبة، وهذا في حالات توافر الدليل الملائم كيفيا[١].

نقد حجة الصرامة لأسماء الأنواع الطبيعية:[٢]

١- بالرغم من تأكيد كريبكي على صرامة أو قطعية كلمات النوع الطبيعي و إشاراتها إلى الأشياء التي تجمعها ماهية متشابهة' إلا إنه لم يزودنا بالبراهين اللازمة لإثبات هذه الماهية، بل إنه لم يحدد لنا المقصود بكلمة ماهية essence.

٢- تجاهل كريبكي في تفسيره لمعاني أسماء الأنواع الطبيعية، أن بعض هذه الكلمات يعنى ما هو أكثر من مجرد تصنيف أنواعها. مثلا كلمة عنصر، قد تعنى «العنصر في الجدول الدوري»، كما تعنى أيضا «وحدة أساسية» لشيء ما. ومثلها الكلمة الإنجليزية apple تعنى نوعا من الفاكهة هو «التفاح»، وتعنى أيضا ماركة كمبيوتر. لكن كريبكي قد يعترض بأنهما لا ينتميان إلى النوع نفسه.

٣- أسماء الأنواع الطبيعية ليست معينات صارمة فقط، بل إنها قد تعنى شيئا ما أكثر من مجرد المُسَمَّيات التي تشير إليها. لو أن معنى أسماء الأنواع الطبيعية تتقرر بواسطة مسمياتها لأصبح كل شيئان ينتميان إلى النوع نفسه لهما المعنى نفسه، في حين أن الواحد منهما قد يختلف عن الآخر، مثل قولك: «حيوان كبدي (أي مفترس)، وحيوان طيب القلب (تم ترويضه)، حتى لو كانا من النوع نفسه أو الفصيلة ذاتها».

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥- ٢٥١.

(2) Lui Shih- Yun, PHD, On Natural Kind Terms, pp. 183-186.

٤- حجة صرامة أو قطعية أسماء الأنواع الطبيعية تتسم بالدائرية، فضلا عن أنها تعتمد على افتراض أن النظرية العلمية الحالية ستظل صادقة دائما وأبدا، وهذا ما لا يؤيده تاريخ العلم، كما انه ليس من الصواب القول بأن العلم يكشف لنا عن الماهية المطلقة لكل الأنواع الطبيعية، فما نعتبره صحيحا اليوم عن الذهب مثلا، ربما أصبح خاطئا غدا. وسبق أن رفض كارل بوبر K. Popper (١٩٠٢ - ١٩٩٤) النظرية الماهوية Essentialism التي ترى في القانون العلمي توصلًا صادقًا للماهية الثابتة، واتخذ بوبر اتجاها توفيقيا بين الأداتية والماهوية، فأخذ من الأداتية اعتبار القانون العلمي محاولة منا ليس فيها أي شيء مطلق أو ثابت، بل قابلة دومًا للتعديل والتطوير، وأخذ من الماهوية أن القانون العلمي متعلق فعلًا بحقائق الأشياء ومضمونها ومعرفتها هي ذاتها[١].

ثالثا: مفاهيم الجهة وعلاقتها بالصدق

تحدثنا في النقطة الأولى من هذا المبحث عن نظرية العوالم الممكنة، باعتبارها ثمرة جهود المناطقة في ميدان التحليل الدلالي لمنطق الموجهات المختص بدراسة القضايا التي تدخل في تركيبها مفاهيم الجهة: «الضرورة» و«الإمكان»؛ والاستحالة «فقد اشترطوا في «القضية الضرورية» أن تكون صادقة في كل العوالم الممكنة، وامتاز من بينهم المنطقي والفيلسوف الأمريكي سول كريبكي بوضعه نموذجًا دلاليًّا مبنيًّا على العوالم الممكنة، صالحًا لتأويل مختلف الأنساق المنطقية الموجهة». فأسهم كريبكي بأكثر التطورات العميقة والمهمة في مبحث الموجهات المنطقية، إذ يعد بحث كريبكي في هذا المجال من أهم البحوث التي تناولت منطق الجهة الحديث بالبحث والتحليل والشرح، بل والعمل على مراجعة إسهامات السابقين عليه (مثل كلارنس إرفينج لويس C.I. Lewis (١٨٨٣-١٩٦٤)، وبروور L.E. J.Brouwer (١٨٨١ - ١٩٦٦)، وفون رايت G.H. Von Wright (١٩١٦- ٢٠٠٣)، .. وغيرهم)، وذلك من خلال تصوره الخاص بالموجهات السيمانطيقية، والذى يظهر بوضوح من خلال بحثه حول سيمانطيقية (مدلولات) العوالم الممكنة[٢]. ويعتقد جاكو هينتيكا أنه بالإمكان وضع منطق

(١) د يمنى طريف الخولى، فلسفة كارل بوبر: منهج العلم.. منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٣، ص ٣٦٧.

(٢) إسماعيل عبدالعزيز، نظرية الموجهات المنطقية: دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٤١.

للعوالم الممكنة من خلال إحداث علاقة وصل بين الفضاء الذاتي للمتكلم والفضاء الموضوعي للقضية، بشكل يسمح بالانتقال من العالم الذاتي الاعتقادي إلى عالم تتحقق فيه المعالجة الماصدقية للقضية. ومن ثم فالعوالم الممكنة مثل المفاهيم أو مثل الحقائق الضرورية، ويعني هذا أن الذوات قد تكون حقيقية في الواقع الحالي، وقد تكون حقيقية في واقع العوالم الممكنة، ومن هنا ترتبط العوالم الممكنة بقوانين الصدق والإشارة والماصدق من جهة، وقوانين الكذب والزيف والوهم من جهة أخرى، ويتحقق هذا كله من خلال ربط الكلمات بالعالم[١].

الجهة في اللغة تعني ببساطة: طبيعة الفعل أو طبيعة الحدث (حالة الحدث)، كما تعبِّر عن صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حصوله. فموضوع الجهة يرتبط بالزمن وبالموقف، أو الأسلوب الذي يستعمل به المتكلم أفعالا وظروفا معينة للتعبير عن موقف مُعيَّن وفي سياق لغوي مُحدَّد. يعرفها د تمام حسان بقوله: «الجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن، وإما من حيث الحدث». وفي موضع آخر يقول: «نقصد بالجهة ما يشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي»[٢].

يمكن تعريف الجهة اصطلاحا: «بأنها نسبة الموضوع إلى المحمول من حيث الضرورة أو الإمكان أو الامتناع، وهي تنصب على العلاقة بين المحمول والموضوع»[٣]. والجهة في القضية: هي التعبير في الحكم عن مرتبته من حيث تقرير الوجود أو الإمكان أو الضرورة أو الامتناع، فالحكم إما أن يكون ضروريًا أي معبراً عن ضرورة الصلة بين الموضوع والمحمول، وإما أن يعبر عن أن هذه الصلة من الممكن وجودها بين كلا طرفي القضية، ويمكن ثالثًا أن تكون الرابطة رابطة امتناع، بمعنى أنه من المستحيل أن ينتسب المحمول إلى الموضوع وهذا هو ما يسمى جهة الحكم[٤]. تعريف ثالث: الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بأحد

(١) مليكة مذكور، من منطق الجهات إلى فكرة العوالم الممكنة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد ٣٧، عدد ١٤٩، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، الكويت شتاء ٢٠٢٠، ص ١٥٥.

(٢) د تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤، ص ٢٥٧. وراجع أيضا د تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢١١. وراجع ثالثا رسالة ماجستير بعنوان «مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة»، إعداد الحاج موسى ثالث، إشراف د محمد لطفي الزليطني، جامعة الملك سعود، ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، المقدمة، ص ٣.

(٣) د إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣، ص ٦٣.

(٤) سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، دار أولاد عتمان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٣.

حدود المقدمة، تنبئ وتخبر عن حال المحمول عند الموضوع أهو ضروري له أم ممتنع أم ممكن. ويذهب الفارابي في كتاب «العبارة»: إلى أن «الجهة» هي اللفظة التي تقرن بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا «ممكن»، و«ضروري»، و«محتمل»، و«ممتنع»، و«واجب»، و«قبيح»، «جميل»، و«ينبغي»، و«يجب»، و«يحتمل»، و«يمكن»، و«يمتنع»، وما أشبه ذلك.[١] تعريف رابع: الجهة هي اللفظة التي تقترن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب.. وما أشبه ذلك. وتنقسم الجهات إلى نوعين:[٢]

- **جهة الشيء de re:** تبين نسبة الموضوع إلى المحمول، مثلما نجد في القضية التالية: «زيد يمكن (أو ليس ممكنا، أو من الضروري) أن يكون فانيا». ومن ثم فهي تلائم الاستعمال الإشاري.
- **جهة المقول de dicto:** تصف القضية بأكملها، مثل قولنا: «من الضروري أن يكون زيد فانيا».. أي أن الجهة تكون خاصة بالقول أو بالعبارة عندما تكون خاصة بالطريقة أو بالنمط الذي تكون به القضية. وبالتالي فهي تلائم الاستعمال الوصفي.

غير أن ربط الإشارة بالجهة ومقولاتها أدى إلى ما يعرف بـ «الإبهام الإشاري» (أي توجد حالات لا نستطيع فيها تحديد إشارة الحد أو التعبير)؛ مما دعا كواين إلى شن هجوم عنيف ضد تصور الضرورة المنطقية وما يرتبط به من مفاهيم وتعبيرات مثل: «من الضروري أن..، ومن الممكن أن.. مبهمة إشاريا»، شأنها شأن التعبيرات المعرفية التالية: «غير مدرك أن...، ويعتقد أن...، مما أدى إلى التشكيك في منطق الجهة. فطبقا للمعنى الدقيق «للضرورة» و«الإمكان» تعتبر هذه العبارات عبارات صادقة:[٣]

١- العدد تسعة بالضرورة أكبر من العدد سبعة.

٢- بالضرورة إذا كان هناك حياة على نجمة المساء إذن هناك حياة على نجمة المساء.

٣- عدد الكواكب من الممكن أن يكون أقل من سبعة.

---

(١) مليكة مذكور، من منطق الجهات إلى فكرة العوالم الممكنة، ص ١٤٠ - ١٤٥.
(٢) سهام النويهي، مدخل إلى منطق الجهة، ص ١١-١٣.
(٣) عبير عبدالغفار، النظرية الإشارية في المعنى، ص ٤٧ - ٤٨.

بينما تكون العبارات التالية عبارات كاذبة:

٤- عدد الكواكب بالضرورة أكبر من سبعة.

٥- بالضرورة إذا كان هناك حياة على نجمة المساء إذن هناك حياة على نجمة الصباح.

٦- تسعة من الممكن أن تكون أقل من سبعة.

الجهة في المنطق تنقسم إلى أربعة أنواع: الضروري، والمستحيل، والممكن، والمحتمل أو العرضي[١] contingent. والضروري أو الواجب عند أرسطو هو الذي لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو كائن، وهو ما عبّر عنه أرسطو في مقالة الدال من كتاب الميتافيزيقا بقوله: «يقال الضروري على ما لا يمكن أن يكون غير ذلك». وعرّفه في كتاب «التحليلات الأولى» بقوله: «إن الوجود للشيء إذا كان موجودًا ضروري، و إذا لم يكن موجودًا فنفي الوجود عنه ضروري، وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورة إذا وجد هو القول بأن وجوده ضرورة على الإطلاق». وعرف جهة الممكن بقوله: الممكن إنما يوجد عندما لا يكون من الضروري أن يكون العكس أو الضد كاذبًا، فإذا كان جلوس الإنسان ممكنًا، فليس من الضروري أن يكون ضده زائفًا، فإن عدم جلوسه ليس بالضرورة زائفًا، فالممكن -إذن- بمعنى ما - يعني ما ليس بالضرورة زائفًا، وبمعنى آخر أن ما هو صحيح في شيء آخر، ما هو قابل لأن يكون صحيحًا. و يعرفه في كتاب «التحليلات الأولى» بقوله: إن الممكن هو الذي ليس باضطراري، وما هو غير اضطراري فإنه ممكن[٢].

ترتبط النظرية الدلالية عند كريبكي بقضايا الجهات، بالإشارة إلى العوالم الممكنة، كالتالي:

---

(١) بالإضافة إلى الجهات المنطقية الأربعة: الضرورة، والإمكان، والاستحالة، والاحتمال، هناك الجهات الزمانية، مثل: الآن، غدا، أمس، البارحة...، والجهات الاعتقادية، مثل: أعتقد، أظن، أحسب، أؤكد...، والجهات الشرعية أو الأخلاقية مثل: الحرام، والواجب، والمباح، والمكروه، والمندوب، والقضايا المقيدة بالجهات الشرعية أو الخلقية منطوقها كالتالي: واجب عليك أن تفعل كذا، وحرام عليك أن تفعل كذا، ومثل: واجب عليك نصرة المظلوم، مباح لكم الصيد، وحرام عليكم الزنى..)؛ والجهات المعرفية أو الإبستمولوجية، مثل: أعرف، وأعلم، وأثبت...الخ. راجع عادل فاخوري، الرسالة الرمزية في أصول الفقه، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢، أغسطس ١٩٩٠، (مبحث بعنوان: منطق الجهات الشرعية ص ٣٤-٦٥).

(٢) مليكة مذكور، من منطق الجهات إلى فكرة العوالم الممكنة، ص ١٤٥ - ١٤٧.

- جهة الممكن (ممكن أن كل نار حارة، وممكن أن كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا..)، وتنطبق على أي عالم ممكن.

ويمكن التعبير عن جهة الممكن، بالصيغة التالية:

- أ تكون صادقة في ل .. إذا كان ممكن أن تكون أ صادقة في ل.

وجهة الممكن، إذا أخذت من حيث شمولها، فإنها ذات امتداد واسع غير متعيِّن، لذلك قسمها أرسطو إلى ثلاث درجات منفصلة تماما عن الأخرى، حتى بالرغم من انه لم يستخدم هذه المفاهيم الثلاثة التالية، و إنما استخدمها المناطقة العرب، وهي: الممكن الأقلِّي، والممكن على التساوي، والممكن الأكثري ..، وأشار المناطقة لكل مفهوم برمز مُعين [١].

- جهة الضروري (بالضرورة أن كل إنسان دائما حيوان.. قضية ضرورية موجبة، أو بالضرورة دائما أن لا شيء من الإنسان بحجر.. قضية ضرورية سالبة)، وتصدق في العالم الحقيقي أو الفعلي. ويمكن التعبير عن جهة الضرورة، بالصيغة التالية :

- أ تكون صادقة في ل .. إذا كانت بالضرورة أ صادقة في ل.

- جهة المحتمل أو العرضي (محتمل أن كل إنسان يضحك أحيانا، وأحيانا لا يضحك..) ويمكن التعبير عن جهة المحتمل، بالصيغة التالية:

- أ تكون صادقة في ل .. أو ربما كانت كاذبة.

- جهة المستحيل أو الممتنع (مستحيل أن كل الكائنات الحية لا تتنفس..)، وتصدق فقط في العالم غير الحقيقى أو الزائف، بمعنى أنها تكذب في العالم الحقيقي. ويمكن التعبير عن جهة الاستحالة، بالصيغة التالية:

- أ تكون صادقة في ن (العالم غير الحقيقي أو الزائف)، لأنها تكذب بالضرورة في لـ (العالم الفعلي).

---

(١) د عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة، ط ١، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٦٠-١٧٠.

الصدق عرَّفه أرسطو بقوله: هو ما نعتقد أنه فصل (في الخطاب) مع ما هو فصل (في العالم)، أو وصل مع ما هو وصل. والملاحظ أن التعريف الأرسطي للصدق معناه تطابق القول مع العالم الخارجي أو الواقع، ومن ثم فهو يفترض الحمل الوجودي لحد الموضوع، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي: كل أطفالي متفوقون. يعتبر هذه المثال مقبولا، إذا ما افترضنا الحمل الوجودي للحدود (وجود الأطفال في الأصل). لكن إذا أضفت «ليس عندي أطفال» فإن القضية تصبح بالضرورة كاذبة[١].

تساءل كريبكي: ما الصدق؟ في مقالته بعنوان «مختصر نظرية الصدق» ١٩٧٥، وسعى للإجابة عن هذا التساؤل من خلال تناوله لمشكلة المفارقات السيمانطيقية، وتحديدا «مفارقة الكذاب» liar paradox [٢]، ومفادها: أن كل ما يقوله الكذاب يكون صادقا إذا وفقط إذا كان كاذبا، فكيف لنا أن نحكم على قوله بالصدق أم بالكذب؟». تبنى كريبكي اللغة الطبيعية أو العادية في تفسيره للصدق، بخلاف ألفريد تارسكي Alfred Tarski (١٩٠١-١٩٨٣) الذي رفضها ووصفها بالغموض، وقال بضرورة الاعتماد على لغة اصطناعية تكون منطقية بحتة. وذهب كريبكي إلى أن بناء اللغة التراتبية (أو التسلسلية) يشكل جزء من النظرية العامة في الصدق، وأن صدق أي جملة يكون من خلال الاعتماد على وقائعها التجريبية، أو الجمل المؤيدة لها. وبالرغم من أن تارسكي اتخذ من القضية المنطقية محورا للصدق، إلا إن كريبكي جعل الجملة ركيزة لنظرية الصدق[٣].

وأوضح كريبكي بطريقة المفارقات أن هناك أربعة أنواع مختلفة من الجمل ذاتية الإشارة في اللغة الطبيعية، هي: الجمل الذرية atomic- sentences، وأسماء الأعلام، وكلمات الإشارة، والجمل المنفية). تشير هذه الجمل إلى نفسها بطريقة مباشرة، بطريقة مفارقة الكذاب، مثل: هذه الجملة ذاتها كاذبة. والجملة الوحيدة المكتوبة على السبورة الكائنة في فصل ١٠١ كاذبة... إلخ.

(١) يوسف السيساوى، مفهوم الصحة والتناقض في الفكر المنطقي، : مقاربة فلسفية منطقية، ص ٦٣٠.

(٢) مفارقة الكذاب أول من صاغها هو «يوبوليدس Eubolides » الميغاري،. ثم نشأت مفارقات كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل مفارقة فورتى- بورتى Burrti- Forti، ومفارقة كانتور cantor، وتتعلقان بنظرية المجموعات المبسطة set theory، ومفارقة رسل وتتعلق بالنمط أو الصنف وعضوية الفرد في صنف، ونظرية المجموعات البديهية axiomatic set theory لتسيرميلو. راجع د محمود محمد على، مفهوم الصدق عند ألفريد تارسكي، دار الوفاق الطباعة والنشر، أسيوط ٢٠١٠، ص ٢٩ - ٥٤.

(٣) د محمود محمد على، مفهوم الصدق عند ألفريد تارسكي، ص ٥٦- ٥٨.

أيضا من التعبيرات ذاتية الإشارة المباشرة والبسيطة أسماء الأعلام، وكلمات الإشارة، مثلا لو أطلقت الاسم جاك على الجملة «جاك قصير»، ولدينا الجملة التي تقول عن نفسها أنها قصيرة، لا يرى كريبكي شيئا خاطئا مع هذا النوع من الإشارة الذاتية المباشرة، لأننا بمجرد أن أطلقنا على الجمة الاسم «جاك» أصبحت ذات معنى وصادقة. وذكر كريبكي قاعدة الصدق بالنسبة للجمل المنفية: الجمل المنفية تكون صادقة، إذا، و إذا فقط، كان ما تنفيه كاذبا. والعكس صحيح، الجمل المنفية تكون كاذبة إذا، و إذا فقط، كان ما تنفيه صادقا[1]. لا حظ أن كريبكي هنا يستخدم جملا ذاتية الإشارة، وليس قضايا ذاتية الإشارة.

طبَّق كريبكي الصدق والكذب على الجمل، رغم اعتقاده بان هناك نوعا من الجمل التي لا توصف بالصدق أو الكذب (مثل الجمل الإنشائية والاستفهامية)، في حين يستخدم المناطقة الصدق والكذب بالنسبة للقضايا، و يرى بعضهم أن القضايا تكون صادقة أو كاذبة فقط. لكن كريبكي طبق الصدق والكذب على الجمل؛ ليس لأنهما ينطبقان على القضايا، أو لأن الجملة تفسَّر على أنها صادقة أو كاذبة لكونها تعِّبر عن قضية صادقة أو كاذبة فقط، وأن بعض القضايا تفشل في أن يكون لها قيمة صدق محددة. و إنما يركز كريبكي على الجمل أكثر من القضايا؛ لأنه اكتشف انه من الواضح أن الجمل تشير إلى نفسها مباشرة، بينما - على العكس- ليس من الواضح ما إذا كانت القضايا تفعل ذلك، وربما تحطم بناء القضايا برمته في مواقف معينة، (يريد القول إن الصدق والكذب قد لا يصفا القضايا). مثال على الجمل التي تشير إلى نفسها: لنفترض أن الشخص ل قال: أن الجملة التي قالها الشخص س صادقة، ثم سألت ل وماذا قال س؟ فإما أن يجيبك باقتباس يشير مباشرة إلى جملة س، وهو: «س قال الثلج أبيض» وهذه جملة صادقة، أو قد يجيبك بطريقة غير مباشرة: «س قال أن الثلج أبيض» وهذا القول يشير إلى قضية. أي انه ينسب الصدق في الحالة الأولى إلى الجملة التي نطقها س، بينما في الحالة الثانية ينسب الصدق إلى قضية س التي تأكد مما يتعلق بها. ثم أشار كريبكي إلى أن هناك نوعا من الجمل الانعكاسية (أي جمل التناقض) العادية، مثل قولك: «هذه الجملة تحوى خمس كلمات». وانتهى كريبكي إلى أن تحديد صدق الجملة وكذبها يتم من خلال وقائعها التجريبية، أي يتمثل في الجمل الأخرى التي تحدد قيمة صدقها، أي الجمل

(1) Saul Kripke, «Outline of A Theory of Truth», The journal of Philosophy, Vol. 72, No. 19, (Nov., 6, 1975). pp.690-693.

التي تؤيدها[1]. فمثلا، فإذا أخذنا جملة مألوفة في اللغة الطبيعية أو العادية تعبرِّ عن حقيقة تجريبية مثل:

١) الثلج أبيض: وسألنا عن الشروط التي تجعل هذه القضية صادقة، فإننا نقول ببساطة:

٢) الجملة «الثلج أبيض»: صادقة إذا كان الثلج أبيضَ.

نلاحظ على الجملة الثانية أن «الثلج أبيض» قد وردت مرتين، مرة بين علامات تنصيص، وتعني رمزًا لغويًا مركبا، ومرة أخرى لتعني الحكم الذي يدل على ذلك الرمز اللغوي، أو لنفي الواقعة التجريبية التي ن نعبِّر عنها في صورة هذا الحكم أو القضية، قالت الجملة الأولى مجموعة ألفاظ شيئًا عن العالم، وقالت الجملة الثانية حكمًا بالصدق، و يرمز تارسكي للحكم أو القضية بالمتغير ق للجملة، واللفظة بالمتغير س، ولذلك نقول:

٣) (س) صادقة إذا كانت (ق)، و يري تارسكي أن س، ق متكافئتان منطقيًا. خذ مثالين آخرين:

٤) الجملة «الدم أحمر»: صادقة إذا كان الدم أحمر. ومثلها :

٥) الجملة «اللبن أبيض»: صادقة إذا كان اللبن أبيض.

٦) الجملة في هذه الصفحة المسبوقة بالرقم (٦) كاذبة.

من الواضح أن الجملة (٦) تشير إلى ذاتها، وتقول عن ذاتها أنها كاذبة، و إذن ما تقوله كاذب، لكن إذا كانت كاذبة وتقول عن ذاتها إنها كاذبة فيجب أن تكون صادقة، و إذا كانت صادقة فيجب أن تكون كاذبة، ولذلك نقول:

٧) إذا كانت الجملة (٦) صادقة فهي كاذبة.

٨) و إذا كانت الجملة (٦) كاذبة فهي صادقة.

ومن هاتين الجملتين يمكن استنتاج.

٩) الجملة رقم (٦) صادقة إذا كانت كاذبة.

وفي هذا تناقض واضح. ولا يقبل المنطقي أية لغة ينشأ فيها تناقضات من هذا النوع. لذا

(1) John Burgess, «Kripke on Truth», in, Saul Kripke, ed. By Alan Berger, pp.141-145.

رأى تارسكي أنه إذا كنا نريد صياغة نظرية في الصدق فيجب التخلي عن اللغات الطبيعية التي تنشأ عنها هذه التناقضات، والاعتماد على لغة اصطناعية جديدة، وتكون لغة منطقية بحتة. إذا كان كريبكي اتخذ من القضية محورا للصدق، فإن كريبكي جعل الجملة ركيزة للصدق. وذكر تارسكي سببين لوجود المفارقات في اللغات الطبيعية هما: أنها تحتوي على الكلمات (صادق) و(كاذب)، وأنه من الممكن إقامة جمل ذرية سليمة التركيب اللغوى لكن عديمة المعنى، مثل قولك: «قيصر عدو لي». لكي يكون تعريف الصدق مقبولا في رأى تارسكي، فيجب أن يستوفى شرطين أساسيين هما: أن يكون كافيا ماديا materially adequate، وأن يكون صحيحا من الناحية الصورية Formally Correct[1].

لكن القضية النموذجية عند تارسكي «الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان الثلج أبيض، لا تشير لا بشكل صريح ولا بشكل ضمني إلى ما إذا كان «الثلج» شيئا واقعيا أم مفهوميا. ومن ثم أصبحت هناك ضرورة للبحث عن شروط جديدة للصدق، تجعله يميز الواقع الفعلي عن الواقع الممكن. كما صنف قيم الصدق إلى ذاتية وموضوعية، ثم ميز على المستوى الدلالي بين نوعين من الصدق:[2]

١- الصدق القطعي (الضروري): ويتعلق بالقضايا الصادق في عالمنا الحاضر والواقعي.

٢- الصدق الفرضي (الممكن): ويتعلق بالقضايا الصادقة في أي عالم ممكن منطقيا.

فلو استشهدنا مثلا بما يلي:

«الثلج أبيض» صدقها ضروري وقطعي؛ لأن الثلج يتمتع بهذه الخاصية في عالمنا الفعلي. أما لو قلت:

«الثلج أخضر»، فصدقها يكون فرضيا أو ممكنا في أي عالم ممكن منطقيا.

ويميز كالينوفسكي بين نوعين من القضايا الصادقة (قضايا صادقة بالمعنى القوي، وقضايا صادقة بالمعنى الضعيف). كما يميز بين «الممكن المنطقي» و«الممكن الواقعي»، بحيث يمكن أن تكون قضية ما صادقة في عالم ممكن منطقيا، على الرغم من استحالتها واقعيا.

(١) د محمود محمد على، مفهوم الصدق عند ألفريد تارسكي، ص ٣٨-٣٩.

(٢) د حسان الباهي، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربى، ودار الأمان للنشر، ط١، الرباط ٢٠٠٠، ص ١١٩-١٢٠.

أيضا حدد كريبكي شرطين أساسيين لتعريف الصدق في «العالم الممكن»، هما: «الاتساق»، و«التمام»[١].

١- الاتساق:

لا تدخل في المجموعة القضوية المكونة للعالم الممكن، القضية ونقيضها معا، والبين أن هذا الشرط المنطقي يستبعد القضايا المتناقضة، وتكون صياغته باللغة الرمزية على الصورة التالية:

L Γ (ب ə ع ٨ Γ * ب ə ع *)

حيث ترمز «ع*» لعالم متعين، و«ب» ترمز إلى أية قضية، و Γ إلى النفي، L إلى الوصل، و«ə» إلى الانتماء المجموعي، و«L» للسور الكلي.

٢- التمام:

تدخل في المجموعة القضوية المكونة للعالم الممكن كل القضايا التي لا تخرق مبدأ الثالث المرفوع. وعليه، فإن القضية في العالم الممكن إما أن تكون صادقة أو كاذبة، وتكون صياغة هذا الشرط المنطقي على الصورة التالية:

L ب (ب ə ع * Γ v ب ə ع*)، حيث يرمز «v» لرابط الفصل.

إذن، من الواضح أن صدق القضايا لم يعد يتعلق بمطابقتها مع الوقائع، ولكنه يستند في المقام الأول على الاتساق والتمام الداخليين للقضايا، وهو ما يحقق المفهوم الدلالي للاتساق، ويسمح بمعالجة قضايا الاعتقاد داخل هذه العوالم الممكنة.

لقد وضع كريبكي علم دلالة العوالم الممكنة التي تتضمن مجموعة من الأفراد، والكائنات، والأشياء، والخصائص. وتشمل كذلك العالم الحالي، ومجموع العوالم الممكنة التي تأخذ الرمز W في الشكل التالي:

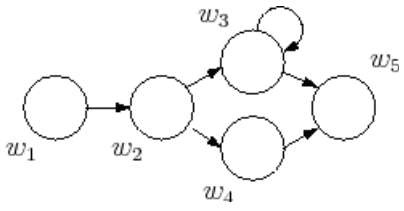

(١) يوسف السيساوى، مفهوم الصحة والتناقض في الفكر المنطقي: مقاربة فلسفية منطقية، ص ٦٤٠-٦٤١.

وتكـون القضية ضرورية الصدق عند كريبكي، إذا كانت هذه القضية موجودة بمفردها في مختلـف العـوالم الممكنة (العالم الـضروري)؛ وتكون القضية ممكنة الصـدق، إذا لم تكن موجـودة في عالم واحد ممكن أو في مجموعة من العوالم الممكنة. وتأخذ الجهات عند كريبكي بعـدا كميا وكيفيـا [١]. باختصار، بالرغم من أن كريبكي لم يقدم لنـا نظرية مفصلة في طبيعة العـوالم الممكنة، إلا انه أثبت أن بعض الآراء الفلسـفية حولها كانت خاطئة، وبعضها الآخر يسـير عـلى الطريق الصحيح. كما سـعى كريبكي إلى تأسـيس منطق الجهة، مـن خلال فكرة العوالم الممكنة، على أسـاس لغوى أو دلالي، فقدم تقنيات نظرية للمفاهيم الجهوية، بخلاف الأنساق الصورية الخالصة التي اقترحها كارناب وماركوس وكواين لتكميم منطق الجهة[٢].

فمثلا، صنف كارناب العبارات أو القضايا، إلى ثلاثة أنواع:[٣]

أ - العبـارات التحليلية، ونتبين صدقها من صورتها فقط (هي قضايا تحصيل الحاصل عند فتجنشتين، والأحكام التحليلية عند كانط)، مثل عبارات المنطق والصيغ الرياضية.

ب- نفى هذه العبارات السابقة (وهى قضايا التناقض عند فتجنشتين).. وهى لا تقول شيئا عن الواقع الخارجي، وتكون متناقضة بذاتها، ونحن نتبين كذبها من صورتها فقط.

ج -عبـارات تجريبية تتعلـق بمجال العلـوم التجريبيـة، وبالتالي فهي قد تكـون صادقة أو كاذبـة وانتهى كارناب إلى أن أي عبارة لا تدخل في أحد الأنواع السـابقة تكون - تلقائيا - عبارة خالية من المعنى. ويبدوا في هذا القول متأثرا بفتجنشـتين، الذي ذهب إلى أن القضايـا الصادقة صدقا مطلقا غير مشروط (أو ضرورية الصدق)، هي قضايا تحصيـل الحاصل، وأن القضايـا الكاذبة بصفة دائمة (ضرورية الكذب أو مسـتحيلة الصـدق) هي قضايـا التناقض، أمـا القضايا التي تحتمـل الصدق والكـذب (القضايا الممكنة) فهي في رأيه القضايا التجريبية أو قضايا العلوم.

كذلك ميَّز بلانتينجا بالنسبة لمفهوم الضرورة، بين ثلاثة أنواع من الضرورة:[٤]

❐ الضرورة المنطقية الصارمة: هي الضرورة بموجب قوانين المنطق فحسب.

---

(١) جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق، ص ٣٨.

(2) G. W. Fitch, Saul Kripke, p.15.

(٣) عزمي إسلام، دراسات في المنطق مع نصوص مختارة، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥، ص ٦٩.

(٤) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثالثة «في الضرورة» بقلم المترجم)، ص ٦٤ - ٦٥.

- الضرورة المنطقية المحصورة: وهي الضرورة بموجب قوانين المنطق بالإضافة إلى التعريفات التي القائمة على أساس مفردات غير منطقية.
- الضرورة المنطقية الجامعة: وهي الضرورة (أي كون الشيء ضروريا) في كل العوالم الممكنة، وهذا النوع الأخير هو الأقرب إلى تصور كريبكي لفكرة الضرورة.

يسمى كريبكي النوع الثاني بـ «الضرورة التصورية»، إذ هي تصدق بفعل التصورات، أو المفاهيم، بالإضافة إلى قوانين المنطق. ولاحظ كريبكي أن الضرورة في النوع الأول والثاني قبليتان apriori، أما الضرورة في النوع الثالث فلا، بل إنها هي الضرورة الميتافيزيقية أو الذاتية التي ناقشها كريبكي، بغرض تأكيد أهمية دور الميتافيزيقا، التي يمكنها - في آن واحد - أن تنهمك في الحقائق الجُهُويَّة، وأن تجيب عن الأسئلة التي تدور حول الواقع الفعلي، وهي أسئلة لا يسعها إلا أن تكون بعدية posteriori. فمثلا: عندما نقول أن القضية «الماء هو هيدروكسيد الهيدروجين» صادقة ضرورة، فصدقها هنا ليس بموجب قوانين المنطق، كما لا تكفي لضرورتها مفاهيم: الماء، وهيدروكسيد الهيدروجين (كما يوجب النوع الثاني من الضرورة). بعبارة أخرى أوضح، فإن أساس الضرورة هنا ليس صوريا، ولا هو بالتصوري، بل هو أنطولوجي، وهذا النوع من الضرورة (الضرورة الأنطولوجية أو الميتافيزيقية) لابد معه من اللجوء إلى الخبرة لمعرفة طبيعة الماء.

يقسم كريبكي الجهة إلى نوعين هما: الممكن، والضروري. وفسر الجهة الممكن بأنه ما يكون صادقًا إما في العالم الفعلي، أو في بعض العوالم التي يمكن الحصول فيها عليه. ثم فسر جهة الضروري بأنه هو ما يكون صادقا في العالم الفعلي، وفي كل العوالم التي يمكن فيها الحصول عليه. أو بشكل أكثر تجريدا هو ما يكون صادقًا في كل العوالم. والضروري يعرفه كارناب بأنه ما يوجد في كافة العوالم، بينما الممكن فهو ما يوجد في واحد منها على الأقل، أما الفعلي فهو ما يوجد في واحد منها فقط. وبالنسبة كريبكي فقد قام - على أساس النظرية السيمانطيقية للعوالم الممكنة - أولًا بتفسير جهة الممكن بأنه ما يكون صادقًا إما في العالم الفعلي، أو في بعض العوالم التي يمكن الحصول فيها عليه. ثم قام ثانيًا بتفسير جهة الضرورة بقوله: إن الضروري هو ما يكون صادقًا في العالم الفعلي، وفي كل العوالم التي يمكن فيها الحصول عليه. أو بشكل أكثر تجريدا ما يكون صادقا في كل العوالم[1].

(١) إسماعيل عبدالعزيز، نظرية الموجهات المنطقية، ص ١٤٠ - ١٤١.

باختصار، إن ما نحتاجه لإثبات الضرورة المنطقية للجملة «ب» في العالم «و» أكثر من مجرد معرفة صدقها في كل واحد من تلك البدائل العشوائية المختارة للعالم الفعلي «و». إن ما نحتاجه هو معرفة صدقها في كل عالم ممكن منطقيا. ومع ذلك، فليس مطلوبا - في سيمانطيقا كريبكي - أن تكون كل هذه العوالم المنطقية من بين تلك البدائل العشوائية للعالم المعطى[١].

تبعا لرأى كواين لا توجد ضرورة مطلقة أو إمكانية مطلقة، يقول: لا يسعنا أن نقول إن أمرا ما يحرز وصفا ما، على سبيل الضرورة أو الإمكان بشكل مطلق، بل نقول إن أمرا ما في وصف ما قد يكون ضروريا، أو ممكنا بناء على وصف مُحدّد. مثال: «بيل كلينتون» رئيس ضرورة في ضوء الوصف المُحدّد «الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية»، إلا إنه رئيس ممكن بالنظر إلى الوصف المُحدّد التالي: «زوج هيلاري كلينتون».. وهكذا. نلاحظ أن الجهة مرتبطة بالوصف عند كواين، فهو مؤيد لمفهوم الجهة الوصفية (جهة القول أو جهة القضية) de dicto modal، في مقابل جهة الشيء أو الموضوع (الجهة الذاتية) de re modal[٢]. كما أن مفهوم الضرورة - عند كواين - يندرج ضمن مجموعة أخرى من المقولات المفهومية، مثل: المعنى، والترادف، والتحليلية، ... إلخ، ويتحدد كل مفهوم في ضوء المفاهيم الأخرى المرتبطة به. لكن التقسيم الذي قدمه كريبكي للمُعيِّنات إلى صارمة وغير صارمة، من شأنه أن يدحض اعتراضات كواين ضد جهة الضرورة الذاتية؛ حيث إن كريبكي في الوقع يتخذ من حدسية مضمون بعض القضايا ذاتية الجهة دليلا على صدقها. والضرورة الذاتية هي امتلاك الموضوع على نحو الضرورة أو الذاتية، وبالتالي فإن القضية التي تحمل فيها على الموضوع صفة معينة ذاتيا أو ضرورةً، هي قضية تعبر عن جهة ذاتية. ومن ثم علينا أن نميز الصفات الذاتية عن تلك العرضية. وبهذا يبدوا كريبكي متفقا مع أرسطو في أن الماهية أمر ضروري يعتمد عليه الشيء لوجوده نفسه[٣].

إن ما يميز كريبكي هو نظريته المسماة بنظرية الإشارة المباشرة التي تتعلق بدلالة أسماء الأعلام، وتستوحي نظرية العوالم الممكنة. ومن ثم، يثبت أن أسماء الأعلام ليس

(1) John Burgess, «Kripke models», in, Saul Kripke, ed. By Alan Berger ,p. 126.

(٢) سول كريبكي، التسمية والضرورة، (مقدمة ثالثة «في الضرورة» بقلم المترجم)، ص ٥٤- ٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣ -٦٤.

لها دلالة؛ لأن دلالاتها احتمالية فقط. فجورج بوش هو اسم علم حقيقي في واقعنا الحالي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هناك عوالم أخرى ممكنة يطلق فيها جورج بوش على أشخاص آخرين ليسوا رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية، فقد يطلق على شخص أدى خدمته العسكرية في فيتنام، وقد يطلق على طفل جنين لم يولد بعد...و يعني هذا أن قضية جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ٢٠٠٤ م لاتصف بالضرورة جورج بوش الرئيس؛ لأنه ليس من الضروري أن تكون هذه القضية صادقة في جميع العوالم الممكنة. فهذه العبارة لاتصف جورج بوش إلا بطريقة احتمالية. بينما كلمة تفاحة تصف الشيء نفسه في جميع العوالم الممكنة مقارنة بمدلولها في اللغة العادية.

أيضا إذا أخذنا مثلا هذه العبارة: «يعتقد أحمد أن الثلج أحمر»، فهذه القضية لا يستسيغها التأويل الماصدقي، لكنها صادقة وممكنة حسب نظرية العوالم الافتراضية أو عوالم الإمكان التي تتناقض مع التأويل الماصدقي؛ لأنها لا تتقيد بالعالم الذي يضم الأفراد والوقائع الواقعية، كما يبدو ذلك جليًّا عند كريبكي وهينتيكا، ومن هنا تصبح هذه العبارة دالة بالنسبة للعالم الواقعي من جهة، وللعوالم الافتراضية الممكنة من جهة أخرى، فعبارة (يعتقد أحمد أن الثلج أحمر)، قد تكون غير متحققة في العالم الواقعي، لكنها قد تكون ذات دلالة في العوالم الافتراضية أو الممكنة، ما دام يصر أحمد على احمرار الثلج في عالم تخييلي يخصه هو، لا كما في العالم الواقعي الذي يعيشه مع الآخرين، ومن ثم فهناك ارتباط بين ماصدق العبارة والسياق الاعتقادي والافتراضي الذي وردت فيه، بحيث لا تصدق العبارة أو تكذب إلا إذا عرفت في العالم الاعتقادي الذي وردت فيه تلك العبارة، إذًا فالثلج أحمر في العالم الممكن الذي يعتقده أحمد، ومن هنا يختلف التأويل الماصدقي عن تأويل العوالم الممكنة[١].

هكذا كان لظهور نظرية العوالم الممكنة والاستفادة منها في منطق الجهة بالغ الأثر على مفاهيم: الهوية، والإشارة، والصدق. فالقضايا ضرورية الصدق هي التي تكون صادقة في كل العوالم الممكنة، والقضية الممكنة الصدق هي التي تكون صادقة في عالم ممكن واحد على الأقل، وكاذبة في عالم ممكن واحد على الأقل. ومن ثم، فالنسق المنطقي لا يتوفر على قيمة صدق في حد ذاته، بل في الارتباط بتطبيقاته في مجال إشاري معين. أخيرا أدى اعتماد منطق الجهة على نظرية العوالم الممكنة إلى تجاوز المفهوم الضيق للصدق؛ لأن الواقع الخارجي لم

(١) جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق، ص ٨٧.

يعد الحكم الوحيد في تقويم القضايا، بل أن هذا التقويم يختلف باختلاف الخصائص التي نسندها إليه في أي عالم ممكن، لذا اقترح كثير من المناطقة المعاصرين إعادة صياغة مفهوم الصدق ليخضع لمعايير تداولية ومعرفية [١]. بهذا يكون كريبكي قد سعى إلى تأسيس علم دلالة يقوم على منطق الجهات من ناحية وعلى دلالة العوالم الممكنة من ناحية أخرى، وذلك من خلال تأويله للقضايا المنطقية الموجهة كالقضايا الضرورية والقضايا الممكنة، في علاقة تامة بالصدق والعوالم المقبولة. ومن جهة أخرى، يرى كريبكي أن أسماء الأعلام لا معنى لها في علاقتها بالمسمى إلا في إطار نظرية العوالم الممكنة.

خاتمة

اشتملت نتائج الدراسة على ما يلي:

أولًا: استطاع كريبكي من خلال نظريته الأسمية تقديم نظرية في «معنى المعنى»، وبحث في الشروط التي تجعل للأسماء معنى، وفسر المعنى بطريقة جهوية، بخلاف فريجه مثلا الذي اكتفى بالتأكيد على أهمية وضرورة التركيب المنطقي للجملة أو القضية. ثم جاءت نظرية كريبكي الأسمية الصارمة بديلا ملائما للنظرية الوصفية التقليدية التي قدمها رسل وفريجه؛ خاصة أن كريبكي يميز بين المعنى والإشارة بالنسبة لأسماء الأعلام من ناحية، ومن الناحية الأخرى يميز بين الأوصاف التي تثبت الإشارة وتلك التي تحدد المعنى. والأهم بالطبع هو تمييزه بين الوصف المحدد واسم العلم. فضلا عن ذلك لابد من التسليم بأن هناك حدود أو كلمات إشارية referential terms لها وظيفة مختلفة عن الوصف كالتسمية مثلا في حالة أسماء الأعلام. كما انه استطاع أن يجمع في نظريته الأسمية الصارمة بين جانبين مهمين في الإشارة هما: التعيين، والوجودية. فالإشارة إلى الكيان أو المسمَّى تتحدد على أساس المفهوم (أو التصور في الذهن) أولا، ثم على أساس وجود المسمَّى أو على الأقل إمكانية وجوده ثانيا.

ثانيا: برهن كريبكي على أن أسماء الأعلام لا ترادف الأوصاف المحددة، لكنه لم يتطرق إلى الحديث عن المحتويات الدلالية التي قد تكون لبعض الأسماء، في حين أن المعنى أو المحتوى

(١) د حسان الباهي، المعنى والإحالة: من النظرية الوصفية إلى الإحالة الجديدة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة المغرب ٢٠١٨، ص ٢٩-٣٠.

الدلالي يمثل القاسم المشترك في جمل الإشارة indexical statements، ولا يختلف من سياق إلى آخر، على حد تعبير سكوت سوامز.

ثالثا: إذا كانت فكرة الصرامة أو القطعية قد نجحت إلى حد كبير بالنسبة لأسماء الأعلام، التي اعتبرها كريبكي مُعيِّنات صارمة، فإنها لم تفلح بالقدر نفسه عند تطبيقها على الحدود العامة وأسماء الأنواع الطبيعية، بل تعرضت للنقد. وفي المقابل ربما تنطبق نظرية العلية في التسمية على الأنواع الطبيعية أكثر منها على أسماء الأعلام.

رابعا: جاءت فكرة الهوية والضرورة متسقة مع فكرة الصرامة التي دعا إليها كريبكي بالنسبة لأسماء الأعلام وأسماء الأنواع الطبيعية، كما أسهمت نظرية العِلِّية في التسمية والإشارة - إلى حد كبير - في حل مشكلة الهوية والضرورة، ولا سيما في تحديد معاني الحدود الأنواع الطبيعية ثم أسماء الأعلام. لكن تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت نظرية الهوية قد نجحت إلى حد كبير من منظور فلسفة اللغة عند كريبكي في الإشارة والتسمية الصارمة خصوصا في حالة الأنواع الطبيعية، فإنها قد أخفقت - في تصوره - من منظور فلسفة العقل في تحديد طبيعة الحالات العقلية وعلاقتها بالمخ، أو بالأحرى قدم نقدا للنزعة المادية في فلسفة العقل.

خامسا: استطاع كريبكي من خلال نظريته السيمانطيقية في العوالم الممكنة وخصائصها الجهوية أن يربط بين الميتافيزيقا والمنطق في شكل دلالي، أو بطريقة أخرى استطاع أن يؤسس لنظرية سيمانطيقية في المنطق الجهوي لها جذور ميتافيزيقية وأبعاد حدسية بخلاف معظم المناطقة المعاصرين، الذين ينكرون أصلا علاقة الميتافيزيقا بالمنطق. ويتجلى ربطه بين المنطق والميتافيزيقا، من خلال تحليله لمعاني مفاهيم ومصطلحات جهوية مثل: القبلي، والضروري،... إلخ. كما إنه قدم ابستمولوجيا جهوية للمنطق الرياضي الحديث؛ حيث إن هناك تفاعلا معرفيا بين مفاهيم أو إجراءات الجهة القضوية، مثل: القبلي، والبعدي، الضروري، والممكن، والعرضي، والمستحيل... كما أنه وكابلان قد عرضا لمجموعة من الأفكار الإبستمولوجية الجهوية، مثل: فكرة أن القبلية تستلزم الإمكانية الميتافيزيقية للمعرفة القبلية، وفكرة التمييز بين الصدق المنطقي والصدق الدلالي أو السيمانطيقي، وفكرة أن يكون المتكلم في وضع يسمح له بالمعرفة... إلخ.

سادسا: لقد ساهمت النظرية السيمانطيقية التي قدمها كريبكي في تطوير بعض الأنساق المنطقية في منطق الجهة، وظهور ما يسمى بـ «سيمانطيقا المنطق الحدسي for Intuitionistic logic semantics». أيضا يمكن القول إن كريبكي يؤيد المنطق المفهومي intensional logic على حساب المنطق الماصدقي extensional logic. أو بالأحرى إنه انتقل من المنطق الفلسفي (أو فلسفة المنطق) إلى المنطق الجهوي.

سابعا: طور كريبكي الفهم التقني للقيم الكمية للمنطق الجهوي، عن طريق التحليل الدلالي الصوري للمفاهيم المستوحى من فكرة العوالم الممكنة ولكن من دون المشكلات التي نتجت عن تصور كارناب، حيث ميز كريبكي بين النماذج والعوالم. أيضا نظرية النموذج التي قدمها كريبكي تعرضت للنقد؛ لأنها لا تناسب التفسير المنطقي؛ ولأن كريبكي وضع قيودا غير منطقية على فئة العوالم في النموذج.

ثامنا: سعى كريبكي إلى تأسيس علم دلالة يقوم على منطق الجهات من ناحية وعلى دلالة الكلمات في العوالم الممكنة من ناحية أخرى، وذلك من خلال تأويله للقضايا المنطقية الموجهة كالقضايا الضرورية والقضايا الممكنة، في علاقة تامة بالصدق والعوالم المقبولة. ومن ناحية ثالثة، انتهى كريبكي إلى أن أسماء الأعلام تكتسب معانيها الصارمة من خلال علاقتها بمسمَّياتها وفي إطار نظرية العوالم الممكنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر (مؤلفات سول كريبكي)

أ- المصادر باللغة الإنجليزية:

1. ' And ' and ' But ': A Note, Thought 6, Wiley Periodicals, Inc. and the Northern Institute of Philosophy, (2017), pp. 102-105

2. ' A Puzzle about belief ', in, A. Margalit (ed.), Meaning and Use, Dordrecht, D. Reidel, 1979. pp. 239-283.

3. ' Frege's Theory of Sense and Reference: Some Exegetical Notes, THEORIA, 74, Published by Blackwell Publishing Ltd, 2008,pp. 181-218

4. 'Identity and Necessity', in, Meaning and Reference, ed. by A. W. Moore, Oxford University Press 1993, pp.162-191.

5. Naming and Necessity, Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, U.S.A., 1980

6. 'Naming and Necessity', In The Philosophy of Language, (ed.) by A P. Martinich, 3rd edition, New York: Oxford University Press, 1996, pp.255-270.

7. 'Outline of A Theory of Truth', The journal of Philosophy, Vol. 72, No. 19, (Nov.,6, 1975).pp.690-716.

8. Philosophical Troubles; Collected Papers, vol. 1, Oxford University Press, 2011.

9. 'Russell's Notion of Scope', Mind, Vol. 114, No. 456, October 2005, pp. 1005-1037.

10. 'Semantical Considerations on Modal Logic', Acta philosophica fennica, 1963, pp. 83-94. reprinted by permission of the author and the publishers, Societas, Philosophica, Fennica, Helsinki,

11. 'Speaker's reference and Semantic Reference', Midwest studies in philosophy, No. 2. 1977. pp. 255-277.

ب- المصادر المترجمة إلى اللغة العربية:

١٧. سول كريبكي، التسمية والضرورة، ترجمه وقدم له محمود يونس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت ٢٠١٧.

ثانيا، المراجع

أ- المراجع العربية والمترجمة إليها:

١٨. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج ٣، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية ١٩٥٢.

١٩. أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧.

٢٠. إسماعيل عبدالعزيز، نظرية الموجهات المنطقية: دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣.

٢١. أفلاطون، محاورة كراتيلوس (في فلسفة اللغة)، ترجم المحاورة وقدم لها بدراسة تحليلية د عزمي طه السيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان ١٩٩٥.

٢٢. الحسين أخدوش، مشكلة إحالة اسم العلم في فلسفة المنطق المعاصرة، بحث محكم ومنشور في مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، ديسمبر ٢٠١٨

٢٣. السيد نفادى، الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٩

٢٤. تودورف، وستراوسون، ودوميت، وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة وتعليق عبدالقادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠٠٠.

٢٥. جميل حمداوي، المقاربة الكسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (المونواليزا) لأحمد المخلوفي نموذجًا، المغرب، مكتبة مطبعة الخليج العربي، ط١، ٢٠١٩.

٢٦. جون ر. سيرل، العقل: مدخل موجز، ترجمة أ.د. ميشيل حنا متياس، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٤٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٧

٢٧. د حسان الباهي، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، ودار الأمان للنشر، ط١، الرباط ٢٠٠٠.

٢٨. ـــــــــــ، المعنى والإحالة: من النظرية الوصفية إلى الإحالة الجديدة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، المغرب ٢٠١٨.

٢٩. ستاتس باسيليوس، فلسفة العلم من الألف إلى الياء، ترجمة صلاح عثمان، مراجعة محمد السيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط ١، ٢٠١٨، ص ١٩٢.

٣٠. سهام النويهى، مدخل إلى منطق الجهة، دار أولاد عتمان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

٣١. د صلاح عثمان، شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مكال، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد (٣٩)، أكتوبر ١٩٩٩.

٣٢. ـــــــــــ، سيمانطيقا المؤشرات اللفظية والكلام غير المباشر، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد (٤٦)، يوليو ٢٠٠١.

٣٣. ـــــــــــ، جوتلوب فريجه: في المعنى والإشارة «قراءة وترجمة وتعليق» بحث منشور في مجلة(سياقات اللغة والدراسات البينية) المجلد ٤، الإصدار الأول، العدد (٣)، الناشر Natural Sciences Publishing، أغسطس ٢٠١٦.

٣٤. د عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة، ط١، بيروت، يناير ١٩٨٠.

٣٥. د عبير عبدالغفار حامد، النظرية الإشارية في المعنى، مجلة هرمس، مجلد٣، العدد (٢)، مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١٤.

٣٦. عزمي إسلام، دراسات في المنطق مع نصوص مختارة، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٥.

٣٧. ـــــــــــ، لودفيج فتجنشتين، سلسلة نوابغ الفكر الغربي (١٩)، دار المعارف بمصر، القاهرة بدون تاريخ.

٣٨. د عزة العدوى خليل، الموجهات عند جاكو هينتيكا، مجلة المؤتمر السنوي الدولي الثالث لقسم الفلسفة (كيف نقرأ الفلسفة في الإبداع ونقد النقد؟)، ج ١، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٧- ٨ نوفمبر ٢٠١٧.

٣٩. على محمد على دخيل، العوالم الممكنة في الفلسفة المعاصرة: بحث مشتق من أطروحة دكتوراه بعنوان: «العوالم الممكنة بين الفكر الإسلامي والمنطق المعاصر: دراسة تحليلية ومقارنة»، البحث منشور في مجلة كلية الآداب - العدد ٣٩، جامعة طنطا، الربيع ٢٠٢٠.

٤٠. لودفيج فتجنشتين، بحوث فلسفية، ترجمة وتعليق د عزمي إسلام، مراجعة وتقديم د عبدالغفار مكاوي، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٠.

٤١. ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، ط١ سيدي بلعباس، الجزائر٢٠٠٧.

٤٢. محمد سيد أبوالعلا، أثر النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة على نظريتي المعنى والإشارة: دراسة تحليلية لناثان سالمون، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، المجلد ٢٧، العدد، ٢٧، ٢٠١٨

٤٣. ـــــــــــ، مفهوم المحتوى الدلالي عند سكوت سوامز، مجلة كلية الآداب، العدد (٦٥)، جامعة المنصورة، أغسطس ٢٠١٩.

٤٤. ـــــــــــ، المنطق المفهومي تعريفه وعلاقته بنظرية المعنى، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد ٣٠، العدد ١١٩، جامعة المنوفية، خريف ٢٠١٩.

٤٥. محمد عبد المهدى سلمان الحلو، الأسمية في التراث الغربي والنقد الواقعي الإسلامي، سلسلة مصطلحات معاصرة (٢٠)، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ط١، ٢٠١٨.

٤٦. د. محمد محمود يونس، قضايا في اللغة واللسانيات وتحليل الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت ٢٠١٣م.

٤٧. محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩

٤٨. ــــــــــــ، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥

٤٩. ــــــــــــ، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠٠١

٥٠. د محمود محمد على، مفهوم الصدق عند ألفريد تارسكي، دار الوفاق للطباعة والنشر، أسيوط ٢٠١٠.

٥١. مليكة مذكور، من منطق الجهات إلى فكرة العوالم الممكنة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٧، العدد (١٤٩)، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، شتاء ٢٠٢٠

٥٢. هانى مبارز، لغة نظرية النظير لدى ديفيد لويس: فحص نقدى ومنطقي، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، عدد يوليو- سبتمبر ٢٠٢٠.

٥٣. ويلارد كواين، من وجهة نظر منطقية: تسعة أبحاث منطق- فلسفية، ترجمة نجيب الحصادي، ط٢، منشورات مجلس تنمية إبداع الثقافي، الجماهيرية الليبية ١٩٦١.

٥٤. د يمنى طريف الخولى، فلسفة كارل بوبر: منهج العلم.. منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، القاهرة ٢٠٠٣.

٥٥. يوسف السيساوى، مفهوم الصحة والتناقض في الفكر المنطقي، : مقاربة فلسفية منطقية، سلسلة أبحاث المؤتمر السنوي الدولي «كيف نقرأ الفلسفة؟»، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨.

ب- المراجع الإنجليزية :

56. Ahmed, Arif (2007), Saul Kripke, Continuum International Publishing Group, London.

57. Almog, Joseph (Apr., 1986), 'Naming Without Necessity', The Journal of Philosophy, Vol. 83, No. 4.

58. Ayer, Alfred J. (December 1962), 'Names and Descriptions', Nouvelle Serie, vol. 5, No.20, Thinking And Meaning: Entertains D' Oxford, Peeters Publishers.

59. ------- (July 1975), 'Identity and Reference', Philosophia Vol. S No. 3.

60. Berg, Jonathan (ed.), (2014), Naming, Necessity, and More; Explorations in the Philosophical Work of Saul Kripke, 1st published, Palgrave Macmillan, London.

61. Berger, Alan (ed.), (2011), Saul Kripke, 1ST Published, Cambridge University Press, U. S. A.

62. Bradley, Raymond. and Norman Swartz (1979), Possible worlds; An Introduction to Logic and its Philosophy, Hackett Publishing Company Inc., USA.

63. Brody, Bruch A. (1977), 'Kripke on Proper Names', Midwest Studies in Philosophy, Vol. 2.

64. Carnap, Rudolf (1948), Meaning And Necessity; A Study In Semantics And Modal Logic, The University Of Chicago Press, Chicago, Illinois, U.S.A.

65. Davidson, Donald, and Gilbert Harman (eds.) (1972),Semantics of Natural Language, 2nd edition, D. Reidel Publishing Company, Inc., Dordrecht-Holland & Boston-U. S. A.

66. Donnellan, Keith (1970), 'Proper Names and Identifying Descriptions' ,Synthese, 21, D. Reidel Publishing Company, Dordrecht-Holland.

67. --------- (Jul. 1996), 'Reference and Definite Descriptions', The Philosophical Review, Vol. 75, No 3.

68. Fennell, John (2019), A Critical Introduction to Philosophy of Language; Central Themes from Locke to Wittgenstein, 1st published, Rutledge, New York.

69. Fitch, G. W., (2004), Saul Kripke, Philosophy Now, Series Editor: John Shand, 1ST publishing, Acumen Publishing Limited, U.K.

70. Kaplan, David (1978), 'On the Logic of Demonstratives', Journal of philosophical Logic, Vol. 8.

71. Linsky, Leonard (Oct. 16, 1969), 'Reference, Essentialism, and Modality', The Journal of Philosophy, Vol. 66, No. 20, pp. 687-700.

72. Martinich, A P. (ed.) (1996), The Philosophy of Language, 3rd edition, New York: Oxford University Press.

73. McGinn, Colin (1982), 'Rigid Designation and Semantic Value', The Philosophical Quarterly, Vol. 32, No. 127,

74. ----------(2000), Logical Properties: Identity, Existence, Predication, Necessity, Truth, Clarendon Press • Oxford,

75. Miller, Alexander (2018), Philosophy of Language, 3rd ed., Rutledge,. Taylor & Francis Group, London and New York.

76. Miller, Philip D (2000), 'Against the Necessity of Identity Statements', Episteme, Volume 11, September.

77. Moore, A. W. (ed.), (1993), Meaning and Reference, Oxford University Press.

78. Munitz, Milton. K. (ed.), (1971), Identity and individuation, New York University Press,

79. Plantinga, Alvin (1974), The Nature of Necessity, Oxford University Press.

80. Predelli, S. (2006), 'Rigid Designation', Elsevier LTD, Univ. of Nottingham UK.

81. Searle, John R. (Apr., 1958), 'Proper Names'. Mind, New Series, Vol. 67, No. pp. 266.

82. Smith, Quentin (1998): Marcus, Kripke, and The Origin Of The New Theory Of Reference, eds. By Paul W. Humphreys and James H. Fetzer, Springer Science+ Business Media Dordrecht.

83. Stalnaker, Robert (2017), 'Reference and Necessity', in, A Companion to the philosophy of language, (eds.) By Bob Hale, Crispin Wright and Alexander Miller, 2nd edition, Vol. 2, Wiley Blackwell, John Wiley & Sons LTD Published.

84. Wreen, Michael (Feb., 1998), 'Proper Names and the Necessity of Identity Statements', Synthese, Vol. 114, No. 2.

85. Williamson, Timothy (Jul., 1986), 'Criteria of Identity and the Axiom of Choice', The Journal of Philosophy, Vol. 83, No. 7.

86. ----------(2013), Modal Logic and Metaphysics, Oxford University Press.

ثالثا: الرسائل العلمية

أ- رسائل علمية باللغة العربية:

٨٧. محمد مصطفى حجازي، فلسفة اللغة والمنطق عند كريبكي، رسالة دكتوراه غير منشورة: إشراف د على حنفي محمود، د إبراهيم طلبه عبدالخالق، جامعة طنطا ٢٠١٢

٨٨. عمرو أحمد السيد، منطق الجهة المُكمَّم عند روث باركان ماركوس، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د ناصر هاشم، د عابر عبدالعزيز، د. محمد سليم، كلية الآداب - جامعة سوهاج ٢٠٢١.

٨٩. الحاج موسى ثالث، «مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة»، إعداد إشراف د محمد لطفي الزليطني، جامعة الملك سعود، ربيع الثاني ١٤٢٧هـ.

ب- رسائل علمية بالإنجليزية:

90. Kui, Yimin, M.A (2005), The Reference and Content of Proper Names: A Social and Pragmatic Approach, PHD. Dissertation, Advisor: Prof. Joseph Levine, The Ohio State University

91. Lui, Shih- Yun, PHD, (17 August 2018), On Natural Kind Terms, Published by ProQuest LLC.

92. Sullivan, Arthur, PHD. (August 1999), Rigid Designation, Queen's University, Kingston, Ontario, Canada.

رابعا: المعاجم والقواميس والموسوعات الفلسفية

أ- المعاجم العربية:

٩٣. د إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣.

٩٤. د جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج ١، الشركة العالمية للكتاب ش. م. ل، بيروت ١٩٩٤.

٩٥. د محمد فتحي عبدالله، معجم مصطلحات المنطق وفلسفة العلوم للألفاظ العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية ٢٠٠٣.

ب- القواميس والموسوعات الإنجليزية:

96. Roy T. Cook, A Dictionary of Philosophical Logic, Edinburgh University Press Ltd, 2009.

97. The Shorter Encyclopedia of Philosophy, ed. By Edward Craig, 1st published, Rutledge, London and New York, 2005

98. Encyclopedia Britannica, Vol. 09 November 2020.

خامسًا: مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

99. Kripke, S. (2003, June 19). Saul Kripke - Naming and Necessity: Notes, Theotodman.com. Retrieved March 3, 2022, from http://www.theotodman.com/Kripke_Naming pdf.

100. Brian Duignan (February 22 ,2019), Saul Kripke: American Logician and Philosopher, the article published in Encyclopedia Britannica, 09 November 2020, Accessed April 4-2022.

https://www.britannica.com/biography/Saul-Kripke

101 Britannica, T. Editors of Encyclopedia (Invalid Date). a priori knowledge. Encyclopedia Britannica. Accessed July, 11-2022

https://www.britannica.com/topic/a-priori-knowledge